الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: التاريخ

رقم: 202035076328

جماعة الاتحاد والترقي ودورها في سقوط الدولة العثمانية (1908- 1924م)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في التاريخ

تخصص: تاريخ الوطن العربي المُعاصر

إعداد الطالبة:

خديجة ولد محي الدين الشريف

إشراف الأستاذ الدكتور:

حسين محمد

مقدمة أمام لجنة المناقشة		
اسم ولقب الأستاذ (ة)	الرُتبة	الصفة
منى صالحي	أستاذ التعليم العالي	رئيساً
حسين محمد الشريف	أستاذ التعليم العالي	مشرفاً ومقرراً
هجيرة سلامي	أستاذ محاضر . أ .	عضوا مناقشاً

السنة الجامعية: 2024/2025م- 1445/1446هـ

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: التاريخ

رقم: 202035076328

جماعة الاتحاد والترقي ودورها في سقوط الدولة العثمانية (1908- 1924م)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في التاريخ

تخصص: تاريخ الوطن العربي المُعاصر

إعداد الطالبة: خديجة ولد محي الدين

إشراف الأستاذ الدكتور: حسين محمد الشريف

مقدمة أمام لجنة المناقشة		
اسم ولقب الأستاذ (ة)	الرُتبة	الصفة
منى صالحي	أستاذ التعليم العالي	رئيساً
حسين محمد الشريف	أستاذ التعليم العالي	مشرفاً ومقرراً
هجيرة سلامي	أستاذ محاضر . أ .	عضوا مناقشاً

السنة الجامعية: 2024/2025م- 1445/1446هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila
1985
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة

الرقم : /2025

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي (ة) أدناه:

السيد (ة): ولد محي الدين خديجة

الصفة (طالب، أستاذ باحث، باحث دائم): طالبة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم205637703

الصادرة بتاريخ: 2020/01/23 دائرة: عين الحجل

المسجل(ة): بكلية : العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم: التاريخ

تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر تحت رقم التسجيل: 202035076328

والمكلف بإنجاز أعمال بحث (مذكرة ماستر).

عنوانها: جماعة الاتحاد والترقي ودورها في القضاء على الدولة العثمانية 1908-1924

أصرح بشرفي بأنني ألتزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

المسيلة : في:2025/06/10

إمضاء المعني(ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم:933 المؤرخ في 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة

وثيقة ايداع مذكرة ماستر

الموضوع:

جماعة الاتحاد والترقي ودورها في القضاء على الدولة العثمانية 1908-1924

إعداد الطالبة:

1- **ولد محي الدين خديجة** رقم التسجيل: 202035076328

القسم: التاريخ **الشعبة:** التاريخ التخصص: تاريخ الوطن العربي

إشراف:د . حسين محمد الشريف **الرتبة:** أستاذ التعليم العالي

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي: 2024-2025 وأسمح بإيداعه على مستوى ادارة القسم للمناقشة والتقييم.

موافقة وإمضاء الاستاذ(ة) المشرف(ة):

رئيس فريق الاختصاص

رئيس القسم

نائب رئيس قسم التاريخ مكلف بما بعد التدرج والبحث العلمي

أتقدّم بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور: حسين محمد الشريف، على ما قدّمه لي من دعم وتوجيهات قيّمة طوال فترة إعداد هذه المذكرة، إذ كان لتوجيهاته العلمية وملاحظاته السديدة بالغ الأثر في إنجاز هذا العمل.

كما أتوجّه بخالص الشكر والتقدير إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة، لما تفضّلوا علي بقراءة هذه المُذكرة وشرفوني بقبولي مناقشتي وإسداء النُصح لشخصي من ملاحظات علمية بناءة تتُساهم ـ أكيد ـ في إثراء هذا البحث.

ولا يفوتني أن أعبّر عن امتناني العميق للأستاذ الدكتور: سمير العيداني، الذي قدّم لي الدعم والمساندة خلال مساري الدراسي، فكان لعونه ومساعدته أثر كبير في تجاوز العديد من الصعوبات.

كما أتقدّم بالشكر إلى جميع الأساتذة الكرام الذين كان لهم دور في تكويني العلمي منذ بداية مشواري الجامعي، وأثرهم باقٍ في هذا العمل المتواضع.

لكم جميعًا خالص الشكر والتقدير.

الإهداء

إلى والديّ الكريمين..

عرفانًا بما بذلتماه من جهد وتضحيات، وامتنانًا لدعمكما اللامحدود طيلة مسيرتي الدراسية.

إلى أفراد عائلتي كافة، لما قدّموه لي من تشجيع ومُساندة في كل المراحل.

إلى أحبتي الذين كانوا عونًا وسندًا في مختلف المحطات، فكان لوجودهم الأثر البالغ في تجاوز الصعوبات.

وإلى من كان الأقرب إلى قلبي ...

أُعبّر عن بالغ تقديري لما قدّمه من دعم بصمت ورفق طوال هذا المشوار.

كما أهدي هذا العمل المتواضع إلى كل من كان له فضل في بلوغي هذه المرحلة، مع خالص الشكر والامتنان.

سائلة الله أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفعني وينفع به.

خديجة

قائمة المُختصرات

الرمز	التسمية
– تق :	– تقديم.
– تح :	– تحقيق.
– ت	– توفي.
– صح	– صححه.
– تع	– تعليق.
– د : ط	– دون طبعة.
– د : ت	– دون تاريخ.
– ص	– صفحة.
– نش	– نشر.
– تص	– تصحيح.
– اش	– إشراف.
– اع	– إعداد.
– تر:	– ترجمة.
– ج	– جزء.
– مج:	– مجلد.
– ع	– العدد.
– ط	– طبعة.
– مرا:	– مراجعة.
– م	– ميلادي.

مقدمة

شهدت الدولة العثمانية مع مطلع القرن العشرين، تحولات سياسية وفكرية عميقة أسهمت في زعزعة استقرارها وتقويض أركانها، خاصة مع بروز جماعات إصلاحية وتحديثية كان أبرزها جماعة "الاتحاد والترقي"، التي وُلدت من رحم الحركة الإصلاحية العثمانية أواخر القرن التاسع عشر، وتطورت لاحقاً إلى قوة سياسية ذات تأثير مباشر في شؤون الدولة.

وبرزت هذه الجماعة بداية كتنظيم سري مناهض لحكم السلطان عبد الحميد الثاني، ثم تحوّلت إلى حزب حاكم بعد ثورة 1908، واستطاعت أن تمسك بزمام السلطة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، حيث أسهمت، بسياساتها وأيديولوجيتها القومية والعلمانية، في إنهاء الخلافة العثمانية وإرساء أسس الجمهورية التركية الحديثة.

أهمية الموضوع

إن أهمية هذا الموضوع تنبع من كونه **يعالج مرحلة دقيقة** من تاريخ المشرق الإسلامي، **ويكشف عن تحولات جوهرية** عرفتها الدولة العثمانية في أواخر عهدها، كما **يسلط الضوء على الأدوار الخفية** والعلنية التي لعبتها جماعة الاتحاد والترقي في تفكيك مؤسسات الخلافة الإسلامية. كما يدخل تناول هذا الموضوع **في سياق إبراز تأثير الجماعات القومية والعلمانية في تقويض البنية التقليدية للدولة.** كما **يُساعد في فهم الخلفيات الفكرية والتنظيمية للجماعة** التي أصبحت لاحقاً نواة النظام الجمهوري التركي. إضافة لكونه **يُساهم في إثراء الدراسات التاريخية** المتعلقة بسقوط الخلافة العثمانية.

أسباب ودوافع اختيار الموضوع

وقد **دفع بي لاختيار هذا الموضوع عددٌ من الدوافع الأساسية**، لعلّ أبرزها تبلور بُعيد اختياري لتخصص تاريخ الوطن العربي المُعاصر، حيثُ كان **ميلي الشخصي** واضحاً للمواضيع المُتعلقة بتاريخ المشرق العربي الحديث، وخاصة العوامل التي ساهمت في زوال الخلافة الإسلامية. إضافة **لرغبتي في التعمق** أكثر في دراسة الجماعات السياسية التي أثّرت على واقع العالم الإسلامي. **وعلمياً** كان **لقلّة الدراسات الأكاديمية العربية** التي تناولت جماعة الاتحاد والترقي بشكل مُفصل ومنهج أثر في تصدُّري لدراسة الموضوع، وبالتالي **إزالة الكثير من اللُبس** عن واحدة من أهم المراحل في تاريخنا الإسلامي المُعاصر، إذ تزامنت مع أحداث مصيرية كحروب البلقان والحرب العالمية الأولى.

طرح الإشكالية

وحتى أحيط بكافة الحقول المعرفية لمُحتوى الموضوع كان عليّ **طرح جملة من التساؤلات** لعلّ أبرزها ذلك التساؤُل المركزي للمذكرة المُتمثل في**من هم أعضاء جماعة الاتحاد والترقي؟ وكيف ساهموا في القضاء على الدولة العثمانية وتحويلها من خلافة إسلامية إلى جمهورية قومية علمانية؟**، وتتفرّع حوله مجموعة من التساؤلات الرئيسية والفرعية التي يمكنُ صياغتها تِباعاً على النحو الآتي: **كيف نشأت جماعة الاتحاد والترقي؟ وما هي أهدافها الفكرية والتنظيمية؟ وما طبيعة الأيديولوجيا التي تبنتها الجماعة؟ وكيف تمكنت الجماعة من الوصول إلى الحكم؟ وما هي سياساتها الداخلية والخارجية؟ وما العوامل التي ساهمت في سقوط الخلافة العثمانية؟**

خطة البحث

وللإجابة عن التساؤلات سابقة الذكر، فضلت **ضبط الدراسة في هيكل عام** مُتكون من **فصلين رئيسيان** سبقهُما **مدخل تمهيدي** عالجتُ فيه عدّة قضايا تمهيدية كان من بينها تتبُع " **السياق السياسي العثماني عشية بروز جمعية الاتحاد والترقي** " وكذلك التطرُّق الى " **التيارات الفكرية والقومية و أثرها في بلورة فكر الاتحاديين** ".

جاء بعدهُ **الفصل الأول** الذي عنونتهُ بـ " **نشأة جماعة الاتحاد والترقي وتطورها** "، وقمتُ بتقسيمه الى **ثلاث مجالات** معرفية، تناولتُ في **المجال الأول** " **التأسيس والأهداف** " وعالجت فيه مختلف الأعمال الخاصة ظروف التأسيس وبدايات الجماعة و أهداف الجماعة السياسية والفكرية المعلنة والخفية "، أما **المجال الثاني** فقد وضحت فيه " **البنية الفكرية والتنظيمية** "، وخصصتهُ للحديث عن الأيديولوجيا: بين القومية التركية والعلمانية الغربية وأشرت فيه أبرز القيادات المؤثرة في الجماعة. أما **المجال الثالث** فقد تحدثت فيه عن " **التحولات السياسية وصعود الجماعة إلى السلطة** " وجاء ليعالج قضايا ك تطور الفكر السياسي للجماعة ووسائل التجنيد والتأثير، ثورة 1908 وسقوط الاستبداد الحميدي وخلع السلطان عبد الحميد الثاني سنة 1909.

أما **الفصل الثاني** فقد عنونتهُ بـ " **سياسات جماعة الاتحاد والترقي وسقوط الخلافة العثمانية**"، وقمتُ بتقسيمه الى **ثلاث مجالات معرفية أساسية** اقتضتهما ضرورة المادة، تناولت في **المجال الأول** " **السياسة الداخلية** " وعالجت فيه قضايا كالتعليم والقضاء والعلاقة مع الأقليات. إضافة لموقف الجماعة من الشريعة الإسلامية والمؤسسة الدينية، أما **المجال الثاني** فقد وضحت فيه " **السياسة الخارجية** ، ووضّحت فيه التحالف مع ألمانيا ودور الجماعة في الحرب العالمية الأولى. وعلاقة الجماعة بالدول العربية والإسلامية. في حين جاء **المجال الثالث** متناولاً **سقوط الدولة العثمانية وقيام**

الجمهورية التركية وعالجت فيه كيفية هزيمة الدولة العثمانية وتقسيم أراضيها. إضافة الى إلغاء الخلافة وظهور الجمهورية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك، و تأثير سقوط الخلافة الاسلامية على العالم الاسلامي.

لأصل بعد كل ذلك الى مُحتوى **الخاتمة** والتي تكونت من جُملة إجابات مختصرة عما طرحتهُ من تساؤلات عميقة في المقدمة في شكل نقاط أساسية، ولدعم معلوماتنا حول الموضوع أرفقت هذه الدراسة بعدة **ملاحق في شكل صورتوضيحية** من أجل خلق تصور هادف لدى القارئ يسمح لهُ بالربط الذهني بين بعض المعارف والوثائق التي تدلّ عليها. كما أنّه في أثناء كل تلك المُعالجة المعرفية لموضوعي هذا، كان لزاماً عني الاستعانة بأوعية العلمية ذات قيمة في شكل مصادر ومراجع موثوقة قم بتفصيل استعراضها في **قائمة البيبليوغرافيا**.

المنهج المتبع

وبالحديث عن **المناهج المُتبعة** في دراستي هذه ، فقد اعتمدت بالدرجة الأولى على **المنهج الاسترادادي** لكونه المنهج الأكثر مُلائمة في هذا الصدد ، والذي استعنت به حين جمع وتصنيف مختلف المعلومات المتعلقة بنشاطات جماعة الاتحاد والترقي، أين قمت بتحليل مضامينها لفهم أبعاد الموضوع السياسية والعسكرية وتمييزها ، كما كان **للمنهج الوصفي** النصيب الأقل في الاستعمال كون استعملته في بعض التفريعات المعرفية المتعلقة بالشخصيات القيادية في الجماعة أو لوصف بعض الشخصيات والأحداث ضمن تاريخ السلطة العثمانية في تلك المرحلة استناداً الى حديث المصادر التاريخية إضافة لاستعمال **المنهج التحليلي** في تحليل الخطابات والسياسات التي اعتمدتها الجماعة في الحكم.، أما الاستعانة **بالمنهج المقارن** فقد جاء في حالات قليلة لكون الموضوع أميل الى التقصي وكثرة الأحداث.

وفي أثناء معالجتي لهذا الموضوع، **ساعدتني معرفياً عدة مصادرومراجع أساسية** أفادتني في بناء تصور شامل عن موضوع الدراسة منها:

المصادرو المراجع

كتاب للمؤلف **أرنست رامزور**، بعنوان "**تركيا الفتاة وثورة 1908**": وهو مصدر أجنبي مُترجم، غني بالتحليل السياسي، استعنت به في تتبع ثورة 1908 والوصول التدريجي للجماعة إلى السلطة. وكتاب للمؤلف **محمد حرب** و المُعنون بـ "**العثمانيون في التاريخ والحضارة**" وهو كتاب شامل يبرز خصائص الدولة العثمانية في نهايتها، خاصة من الناحية السياسية والعسكرية. يضاف إليه كتاب لـ **محمد علي الصلابي** والموسوم بـ "**الدولة العثمانية: عوامل النهوض وأسباب السقوط**" والذي استعنت به في الربط

بين السياق الحضاري والخلل السياسي، مع نظرة تحليلية إسلامية مُفيدة للموضوع. كما استعنت بكتاب للمؤلف **سليمان بن صالح الخراشي** بعنوان "**كيف سقطت الدولة العثمانية؟**" وهو مرجع استعملته في التقصي حول الأدوار الداخلية والخارجية التي أدت إلى سقوط الخلافة.

الصعوبات

وخلال مُدة البحث والإنجاز لهذا الموضوع، واجهتني **جملة من الصعوبات** يُمكن تلخيصها في **صعوبة التعامل مع مُصطلحات ومفردات الدراسة**، لا سيما وأنها تعلقت بحقبة تعددت تفاصيلها ضمن تاريخ الدولة العثماني، لها مُسميات دقيقة المعنى تخصُ المجال الإداري والسياسي والعسكري وحتى الفكري والجماعاتي، والتي صعب عني كطالبة مُبتدئة في البحث التاريخي التحكم الكامل بها. ولعلّ **عدم إجادتي بالشكل اللائق للّغات الأجنبية** ومن ذلك التركية والعثمانية القديمة خاصة، قد أدى الى **صعوبة بالغة في عملية الترجمة** وأخذ ذلك مني الكثير من الوقت، خاصة وأن الموضوع يعتمد بنسبة عالية على المصادر الأجنبية.

ولعلّ كون الموضوع يشتغلُ على دور الجماعة فقط، قد أدى ذلك الى وجود **تشتت في المعلومات المتعلقة بجماعة الاتحاد والترقي بين المصادر الأجنبية والعربية.** مع ميل أغلب الدراسات المُتاحة لموضوعات سياسية أكثر، مع تسجيل **ندرة الدراسات العربية المنهجية المُعمقة والرصينة** حول الجماعة. ولكون الموضوع مفصليا في تاريخ الإسلام المُعاصر فهناك وفرة للمراجع العربية العامة حول الدولة العثمانية غير أنّها أدت الى **مُعضلة كثرة المادة** مما أدى الى صعوبة استخلاص ما يرتبط تحديداً بالجماعة، كما واجهني في عملية البحث **صعوبة تشابه المعلومات** بين المراجع، وهنا أشير الى أن غالبية المراجع المُتخصصة في المجال في شكل كتب أو مقالات، قد تناقلت من نفس الأفكار وبنفس الحيثيات، مما أدى الى غياب الثراء المعرفي في تغطيتي للتفاصيل. كما أنّ **تعقيد البُنية الفكرية للجماعة** وتشعّب مساراتها السياسية والعسكرية قد ساهم في التأثير على عدم قدرتي في ضبط المادة بالشكل اللائق.

وفي الأخير، أتمنى من الله أن أكون قد وفقت في طرح هذا الموضوع بموضوعية ومنهجية. كما أرجوا أن يُسهم في سدّ ثغرة علمية في حقل الدراسات التاريخية حول نهاية الخلافة العثمانية. فإن أصبت فمن الله، وإن أخطأتُ فمن نفسي والشيطان، ونعتذر عن أي تقصير بدر منا.

والله ولي التوفيق

الطالبة: خديجة ولد مُحي الدين

المسيلة بتاريخ: 09 جوان 2025

الفصل التمهيدي

أولا: السياق السياسي العثماني عشية بروز جمعية الاتحاد والترقي.

ثانيا: التيارات الفكرية والقومية وأثرها في بلورة فكر الاتحاديين.

تمثّلُ جماعة الاتحاد والترقي إحدى أبرز الحركات السياسية التي ظهرت في أواخر العهد العثماني، وشكلت نقطة تحول مهمة في تاريخ المنطقة، نشأت هذه الجماعة في سياق تاريخي شديد التعقيد، كانت فيه الدولة العثمانية تمرّ بمرحلة من التراجع البنيوي والمؤسساتي، وتواجه ضغوطاً داخلية وخارجية متزايدة. وقد ساهمت مجموعة من العوامل السياسية والفكرية والاجتماعية في تهيئة المناخ لظهور هذه الحركة، التي استمدت مرجعيتها الفكرية من تيارات متعددة، وأثرت بعمق في مسار الدولة العثمانية.

أوّلاً . السياق السياسي العثماني عشية بروز جمعية الاتحاد والترقي :شهدت الدولة العثمانية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر تراجعاً في سلطتها المركزية، وتزايداً في التحديات الداخلية والخارجية، مما دفع القوى الأوروبية إلى إطلاق وصف "الرجل المريض"[1]عليها. فقد أدى ضعف الإدارة المركزية وتفشي المحسوبية والجمود الإداري، إلى جانب الفجوة الاقتصادية والعلمية مقارنة بالدول الغربية، إلى خلق شعور عام بالحاجة إلى الإصلاح .[2]

وقد أدى ذلك إلى ظهور حركات إصلاحية داخل الدولة، كان من أبرزها "حركة التنظيمات"[3] (1839–1876) التي بدأت في عهد السلطان "محمود الثاني"[4]، حيث حاولت تحديث الدولة على النمط الأوروبي. كما شهدت هذه الفترة صراعاً سياسياً وفكرياً بين تيارين رئيسيين داخل الدولة العثمانية: تيار المحافظين، الذين تمسكوا بالتقاليد العثمانية والقيم

[1] **الرجل المريض**: في التاريخ الحديث يشير تحديدًا إلى الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر، حين بدأت قواها تضعف تدريجيًا، وبدأت القوى الأوروبية (مثل بريطانيا وفرنسا وروسيا) تطلق عليها هذا اللقب الساخر وتتنافس على تقاسم ممتلكاتها، خاصة في مناطق البلقان والمشرق العربي. (أنظر: جلال يحيى القادر، نكبة الأمة العربية بسقوط الخلافة العثمانية، ط1، مكتبة وهبة للطباعة و انشر، القاهرة، 1985، ص 7 . - بتصرف -)

[2] Suraiya Faroqhi, The Ottoman Empire and the World Around It (London: I.B. Tauris, (2004,p 129

[3] -**حركة التنظيمات Tanzimat** :هي مجموعة من الإصلاحات القانونية والإدارية والاجتماعية صدرت ما بين عام 1839 و1876، وكان الغرض منها تحديث الدولة العثمانية على النمط الأوروبي وإعادة تنظيم شؤون الحكم والمجتمع.(انظر: Davison, Roderic H. Reform in the Ottoman Empire, 1856–1876. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963. P52

[4] -**محمود الثاني** (1808 - 1839): السلطان محمود الثاني (1785–1839) هو أحد أبرز سلاطين الدولة العثمانية، تولّى الحكم من سنة 1808 إلى 1839، ويُعدّ مؤسس الإصلاحات العثمانية الحديثة التي مهدت لفترة التنظيمات. عُرف بجرأته في تحديث مؤسسات الدولة ومحاولته تقليص نفوذ القوى التقليدية، وأشهر أعماله كان القضاء على فرق الانكشارية سنة 1826 فيما عُرف بالواقعة الخيرية، وتأسيس جيش نظامي حديث. كما قام بإصلاحات إدارية وتنظيمية، وبدأ بتحديث النظام التعليمي والإداري وفق النماذج الأوروبية. مثّل حكمه بداية التحول من الدولة العثمانية التقليدية إلى دولة مركزية أكثر تنظيمًا وحداثة. (أنظر : سعود الأنصاري، التطور الفكري في الدولة العثمانية، ط1، الشركة العالمية للتوزيع، بيروت ، 1990، ص 204 . - بتصرف -)

الإسلامية، ورأوا في تقليد الغرب تهديداً لهوية الدولة ومقوماتها الدينية، ومن أبرز ممثليه السلطان" عبد الحميد الثاني"[1] **(أنظر الشكل 1)** والعالم "جمال الدين الأفغاني"[2] الذي رغم دعوته للإصلاح، كان رافضاً للتغريب الكامل.

في المقابل، برز تيار الإصلاحيين الذين دعوا إلى ضرورة اقتباس النظم الغربية والاستفادة من التجربة الأوروبية في تحديث الدولة ومؤسساتها، وقد مثّل هذا الاتجاه مفكرون" كنامق كمال"[3]، "وضياء باشا"، و "العثمانيون الجدد"[4] الذين مهّدوا لظهور جمعية الاتحاد والترقي لاحقاً. ويُعدّ هذا الصراع جزءاً من الجدل الأوسع حول مستقبل الدولة العثمانية وهويتها بين المحافظ و التجديد.[5]

في عهد السلطان عبد الحميد الثاني(1876–1909) ، شهدت الدولة العثمانية تحوّلًا سياسيًا بارزًا بإعلان الدستور العثماني الأول سنة 1876، في إطار ما عُرف بـ"المشروطية

[1] **عبد الحميد الثاني**، هو أحد آخر سلاطين الدولة العثمانية، حكم من سنة 1876 إلى 1909، ويُعرف بسياسة الحكم الاستبدادي ومحاولاته للحفاظ على وحدة الدولة العثمانية في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية. اعتلى العرش بالتزامن مع إعلان الدستور العثماني الأول سنة 1876، لكنه علّقه لاحقًا وحكم بشكل فردي لثلاثة عقود. اهتم بتقوية التعليم، وتطوير شبكة السكك الحديدية، خاصة سكة حديد الحجاز، كما دعم فكرة الجامعة الإسلامية لمواجهة التهديدات الغربية. رغم إنجازاته، واجه معارضة من حركة "الأتراك الشباب" وتم عزله سنة 1909 بعد انقلاب جمعية الاتحاد والترقي. (يُنظر عائشة عثمان أغلو، والدي السلطان عبد الحميد الثاني، تر: صالح سعودي، ط1، دار الرشيد، عمّان، 1991م، ص .11 .- بتصرف-).

[2] **جمال الدين الأفغاني:** (1838–1897) هو مفكر وسياسي مسلم، يُعد من رواد النهضة والإصلاح في العالم الإسلامي خلال القرن 19م. دعا إلى إحياء روح الإسلام لمواجهة التخلف والاستعمار، وركز على أهمية التوحيد بين المسلمين في إطار ما عُرف بـ"الجامعة الإسلامية". كان من أشد المنتقدين للاستبداد والجمود الديني، ورفض التقليد الأعمى للغرب، داعيًا إلى إصلاح التعليم والعقل الديني. تنقّل بين بلدان عديدة منها مصر، إيران، الهند، والدولة العثمانية، وترك أثراً كبيراً في الفكر السياسي والديني، خاصة لدى التيارات الإسلامية الإصلاحية.(أنظر: الموسوعة العربية، هيئة الموسوعة العربية، دمشق، نُشر على الموقع http://arab-ency.com.sy/detail/3833 :تاريخ الاطلاع: 1 جوان 2025،على الساعة 15:52)

[3] **نامق كمال:** (1840-1888) كاتب وشاعر في جريدة " تصوير الأفكار " التحق بجماعة تركيا الفتاة وهرب مع ضياء باشا إلى أوربا ، نُفي إلى "قبرص " عام 1873 فعاد إلى إسطنبول بعد إعلان المشروطية الأولى؛ ويعد نامق أول من تحرر في شعره من العروض متأثرا في ذلك بالآداب الأوروبية . (أنظر: عبد الحميد الثاني، مذكرات عبد الحميد؛ تر: محمد حرب. ط3. دار القلم. دمشق. 1991. ص280.)

[4] **العثمانيون الجدد** هم حركة إصلاحية ظهرت في الدولة العثمانية خلال ستينيات القرن التاسع عشر، قادها مجموعة من المثقفين الذين دعوا إلى تحديث نظام الحكم من خلال إدخال مبادئ الدستور، والحرية، والمساواة، مستلهمين أفكارهم من الليبرالية الغربية، لكن دون التخلي عن الطابع الإسلامي للدولة. سعت هذه الحركة إلى الحد من استبداد السلطان وتعزيز المشاركة السياسية للمواطنين. من أبرز مفكري العثمانيين الجدد: نامق كمال، الذي دافع عن الدستور والحرية، وعلي سعيد باشا، وزين العابدين أفندي، وشبلي أفندي، الذين أسهموا في نشر الفكر الإصلاحي داخل مؤسسات الدولة والمجتمع.(أنظر: بومنير سهام، طرشون نادية، "الفكر السياسي العثمانيين الجدد و إسهاماتهم في دستور1291ه/1876م"، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية و الإجتماعية، العدد 2، المجلد 15، 2023، ص. 280.)

[5] -L. Ziring, Iran Turkey and Afghanistan A Political Chronology, NewYork, 1961, P26.

الأولى"[1]، حيث تم إنشاء أول برلمان يضم ممثلين عن مختلف الولايات، في محاولة لإدخال إصلاحات دستورية تُواكب تطورات العصر وتستجيب لمطالب النخبة المثقفة وضغوط القوى الدولية غير أن هذه التجربة لم تدم طويلاً، إذ تم تعليق العمل بالدستور في عام 1878، بعد عامين فقط من إقراره، وذلك في سياق " الحرب الروسية–العثمانية " التي اعتبرها السلطان تهديدًا وجوديًا يتطلب تماسكًا داخليًا وتفادي الانقسامات السياسية .

وفي هذا السياق، رأى السلطان عبد الحميد أن الأولوية هي لحماية كيان الدولة واستقرارها، مما دفعه إلى حل البرلمان وتأجيل الحياة النيابية إلى حين تجاوز الظروف الاستثنائية. وقد اتسمت المرحلة اللاحقة بتركيز جهود الدولة على الأمن والتنمية الإدارية والتعليمية، مع مراقبة النشاط السياسي والإعلامي لتفادي التوترات الداخلية.[2]

وتعبّر ابنة السلطان "عائشة غول هنم " عن هذا القرار في مذكراتها بقولها: "" ***.. أدرك والدي أن الدستور سابق لأوانه، فأعاده إلى مكانه محفوظًا، منتظرًا زمنًا تنضج فيه العقول وتزول فيه الأخطار***""، وهي مقولة تلخّص رؤية السلطان للدستور لا كرفض للمبدأ، بل كتأجيل مؤقت لما اعتبره مشروعًا إصلاحيًا لا بد له من بيئة مواتية للنمو[3].

أمّا خارجياً فقد واجهت الدولة العثمانية تحديات كبرى، مثل الحرب الروسية (1877–1878) التي انتهت بتوقيع معاهدة "سان ستيفانو San Stifano"[4] **(أنظر الشكل 2)** وتعديلها في "مؤتمر برلين"[5] **(أنظر الشكل 3)**، والتي نجم عنها فقدان مناطق واسعة، لا

---

[1] **المشروطية الأولى** هي أول تجربة دستورية شهدتها الدولة العثمانية، وقد أعلنت في 23 ديسمبر 1876 خلال عهد السلطان عبد الحميد الثاني، وتُعدّ بداية لمحاولة تحديث نظام الحكم من خلال إدخال نظام دستوري وبرلماني.(انظر: الدولة العثمانية، القانون الأساسي لممالك الدولة العثمانية: المطبعة السلطانية، بيروت ،1908، ص. 12.)

[2]-روحي الخالدي، الانقلاب العثماني أصدق تاريخ لأعظم انقلاب، مؤسسة هنداوي ، القاهرة،2012، ص50

[3] عائشة عثمان اوغلي ،المصدر السابق .ص224 .

[4] **مؤتمر سان ستيفانو:** 03 مارس 1878 نسبة إلى مدينة ستيفانو الواقعة غرب إسطنبول، ونتيجة الهزيمة العسكرية التي مُنيت بها الدولة العثمانية أمام القوات الروسية اضطرت إلى قبول شروطها . (أنظر: مصطفى طحان، أسرار الانقلاب العثماني، تر: كمال خوجة، ط1، دار السلام، بيروت ، 1980، ص 36.)

[5] - **مؤتمر برلين :** مؤتمر برلين هو اجتماع دولي عُقد في مدينة برلين الألمانية بين 13 يونيو و13 يوليو 1878، بدعوة من المستشار الألماني أوتو فون بسمارك، بهدف إعادة النظر في نتائج معاهدة سان ستيفانو التي أبرمت بين الدولة العثمانية وروسيا بعد الحرب الروسية العثمانية بين سنتي 1877–1878 . (أنظر: بروكهاوس، إفرون. قاموس موسوعي، المجلد 3، سانت بطرسبرغ، 1891، باللغة الروسية .متوفر على https://archive.org/details/enc_brockhaus_03 : تاريخ الاطلاع: 30 ماي 2025،على الساعة14:32).

سيما في البلقان. كما شكلت "إدارة الديون العثمانية" التي تأسست سنة 1881 أداة بيد القوى الأوروبية للسيطرة على الموارد المالية للدولة، ما زاد من التبعية الاقتصادية والسياسية[1] أما داخلياً، فشهدت الدولة اضطرابات في مناطق متعددة بسبب تنامي الحركات القومية[2] لدى بعض المكونات غير التركية، واندلاع انتفاضات في "أرمينيا" [3]و"البلقان". وقد حاول عبد الحميد الثاني التعامل مع هذه التحديات عبر سياسة "الجامعة الإسلامية"، التي سعت إلى توحيد المسلمين تحت راية الخلافة، لكنها لم تُحقق نتائج فعلية في كبح التوجهات الانفصالية، وأثارت في الوقت ذاته قلق الدول الغربية.

كل هذه التحولات مهدت لظهور حركات سياسية إصلاحية تدعو إلى إعادة هيكلة نظام الحكم، وكان من أبرزها "جمعية الاتحاد والترقي"، التي جاءت استجابة لحالة الاحتقان العام، ومحاولة لإيجاد بديل سياسي قادر على استعادة هيبة الدولة ومكانتها الدولية[4].

ثانيا . التيارات الفكرية والقومية وأثرها في بلورة فكر الاتحاديين : تأثرت جمعية الاتحاد والترقي بجملة من التيارات الفكرية التي راجت في أوساط النخبة العثمانية، منذ منتصف القرن التاسع عشر. ومن بين أبرز هذه التيارات حركة العثمانيين الجدد أو "الشباب العثمانيين"، التي برزت في ستينيات القرن ذاته، وضمت شخصيات بارزة مثل ضياء باشا و نامق كمال، والذين تبنّوا أفكاراً ليبرالية تدعو إلى تقييد صلاحيات السلطة التنفيذية وإحياء الحياة الدستورية.

كما كانت هذه الأفكار تُنشر في مجلات وصحف مثل صحيفتي "تصوير أفكار" و"حرية"، وقد تعرض أنصار هذا التيار إلى المُلاحقة، ما اضطرهم لمواصلة نشاطهم من المنفى في أوروبا، خصوصاً "باريس" و "لندن ". وعلى الرغم من نفيهم إلا أن أفكارهم

---

[1]- عياض بن خزام الروقي، حروب البلقان و الحركة العربية في المشرق العربي العثماني 1912-1913،رسالة دكتوراه ، إشراف :محمد سيد محمد ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة، ، الموسم الجامعي :1990_1989، ص37

[2]- **القومية:** مصدرها اللغوي من القوم اي جماعة تجمع بينهم رابطة معينة بدا مفهوم القومية في اواخر القرن 18م بعد ظهور الحركة الرومنطقية الالمانية كرد فعل من المثقفين و الادباء و الشعراء و المفكرين الألمان على هزيمة وطنهم أمام الفرنسيين (انظر:عبد الوهاب الكيالي . موسوعة السياسة .ج1. د: ط ، دار الهدى ، بيروت.1985.ص831 .)

[3]**أرمينيا** : هي دولة حبيسة تقع في منطقة القوقاز الجنوبي، جنوب سلسلة جبال القوقاز الكبرى، وتحدها جورجيا من الشمال، وأذربيجان من الشرق، وإيران من الجنوب، وتركيا من الغرب. عاصمتها يريفان. تُعد أرمينيا واحدة من أقدم مراكز الحضارة في العالم، وقد أصبحت أول دولة تعتمد المسيحية كدين رسمي في عام 301 ميلادي . (انظر: Encyclopaedia Britannica. (n.d.). Armenia. Retrieved June 1, 2025, from (https://www.britannica.com/place/Armenia)

[4]- سليمان بن صالح الخراشي، كيف سقطت الدولة العثمانية، ط1، دار القاسم للنشر و التوزيع، الرياض ، ص36

استمرت في الانتشار بين المثقفين، خاصةً في المدارس العسكرية والطبية التي كانت تمثل مراكز لتكوين النخب الحديثة[1].

ومن رحم هذه التيارات ظهرت حركة ثقافية سميت بـ "تركيا الفتاة " (Jön Türkler) [2]، وهي حركة مثقفين ومعارضين ظهرت في تسعينيات القرن التاسع عشر، وضمّت في صفوفها عدداً من الضباط والطلبة الذين سعوا إلى التغيير السياسي من خلال المطالبة بإحياء الدستور وإنشاء نظام تمثيلي، انقسمت تركيا الفتاة إلى عدة تيارات، لكن أبرزها كان ذلك الذي تطور لاحقاً إلى "جمعية الاتحاد والترقي"، التي تمركزت في البداية في المنفى قبل أن تنتقل إلى النشاط السري في الداخل العثماني.

كما كان لظهور القومية التركية في أواخر القرن التاسع عشر، وخاصة من خلال أفكار "يوسف أكجورا " [3]و"ضياء غوك ألب"[4]**(أنظر الشكل4)**، أثر كبير على التوجه الإيديولوجي للجمعية. فبعدما تبنت خطاباً عثمانياً شاملاً في بداياتها، أخذت تميل تدريجياً إلى خطاب قومي تركي، لا سيما بعد خسائر الدولة في البلقان، حيث برزت الدعوة إلى توحيد الأتراك تحت راية ثقافية ولغوية واحدة، في مقابل تراجع الطروحات الجامعة للمسلمين[5] .

---

[1]محمد عصفور سلمان، "العثمانيون الجدد: أفكارهم الإصلاحية ودور نامق كمال في بلورتها ".مجلة ديالى للبحوث الإنسانية، كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة ديالى، المجلد 1، العدد 49، 2011،ص ص 45–49.

[2]**تركيا الفتاة:** هو مصطلح أطلقه جماعة من الشباب الذي كان يؤمن بأن إنقاذ الدولة لا يكون إلا في ظل تطبيق نظام برلماني ظهرت هذه الفئة سنة 1860م كانت جل أنشطتها تتركز في أوربا وكان لها دور في عزل السلطان عبد العزيز عن العرش وتوليه مراد الذي كان مواليا لها كان عبد الحميد الثاني دائم التربص لأعضائها. (أنظر: محمد حرب ،المصدر السابق، ص 19.)

[3]**يوسف آكجورا** (1876–1935) هو مفكر وسياسي تركي من أصل تتري، يُعد من أبرز منظّري الفكر الطوراني والقومية التركية في أواخر الدولة العثمانية وبدايات الجمهورية التركية. وُلد في شبه جزيرة القرم، ودرس في إسطنبول وباريس، حيث تأثر بالأفكار القومية الأوروبية. يُعرف بمقاله الشهير "ثلاث سياسات (Üç Tarz-ı Siyaset) "سنة 1904، والذي ناقش فيه ثلاثة خيارات لمستقبل الدولة العثمانية: الإسلام السياسي، العثمانية، والقومية الطورانية، وانتهى إلى تفضيل القومية التركية باعتبارها الأساس الأقوى لبناء دولة حديثة. ساهم في تأسيس جمعية "الأتراك الشباب" وكان له دور في بلورة الفكر القومي التركي الذي تبنته لاحقًا جمعية الاتحاد والترقي.(أنظر: سهيل صابان، تطور الأوضاع الثقافية في تركيا من عهد التنظيمات إلى عهد الجمهورية، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، 2010 م، ص. 179.)

[4]**ضياء كوك ألب:** ولد في ديار بكر عام 1876، عمل مدرسا لعلم الاجتماع في دار الفنون بإسطنبول انتمى إلى جمعيات مناهضة للسلطان عبد الحميد ، أسس فرعا لجمعية الاتحاد والترقي سنة 1908 له كتب في المقالات والأدب–والفنون عرف بتناقض الأفكار دعا إلى الإمبراطورية الطورانية مات في إسطنبول 1924 (ينظر: أحمد آق كوندوز ،سعيد اوزتوك، الدولة العثمانية المجهولة ، د: ط ، دار وقف البحوث العثمانية ، إسطنبول ، 2008. ،ص 451.)

[5]أكمل الدين إحسان أوغلو، الدولة العثمانية: تاريخ وحضارة، المجلد 1،ط1، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسيكا)، إسطنبول، 1999، ص. 464.

وأيضاً ساهمت الثورات الخارجية – مثل "الثورة الروسية سنة 1905 ، و " الحركة الدستورية في إيران" في إلهام المعارضين داخل الدولة العثمانية على الثورة ضد الخليفة فيما عُرف بثورة 1908م ، إذ مثّلت هذه التجارب نماذج ملموسة على إمكانية الإصلاح من الداخل دون اللجوء إلى العنف المسلح.

في المُحصّلة، لم تكن جمعية الاتحاد والترقي نتاجاً لحالة ظرفية طارئة، بل جاءت كنتيجة طبيعية لتفاعل بين أفكار إصلاحية وقومية ومجتمعية، تشكلت في بيئة مشبعة بالتوترات والتطلعات، وأفرزت حركة سياسية سعت إلى إحداث تحوّل عميق في بنية الدولة العثمانية ومؤسساتها[1].

[1]نجم أحمد عبد الله، الفكر القومي التركي عند المفكر التركي يوسف آقچورا البدايات والتحولات، حوليات آداب عين شمس، جامعة عين شمس ، 2024، ص ،ص 192–222.

الفصل الأول:

نشأة جمعية الاتحاد والترقي و تطوّرها

المبحث الأول: نشأة الجمعية وأهدافها
أولا. التأسيس
ثانيا. الاهداف
المبحث الثاني: التكوين الفكري والتنظيمي للجمعية
أولا. المبادئ والايديولوجية بين القومية التركية والعلمانية
ثانيا. البنية التنظيمية للجمعية
ثالثا. القيادات البارزة للجمعية
المبحث الثالث: التحولات السياسية وضغوط الجماعة الى السلطة
أولاً. وسائل نشر الفكر والتجنيد.
ثانيا. ثورة1908.
ثالثاً. الاطاحة بالخليفة عبد الحميد الثاني 1909.

المبحث الأول . نشأة جمعية الاتحاد والترقي وأهدافها: فضلت في هذه الجزئية تناول الموضوع عبر تقسيمه الى :

أولاً . التأسيس : تأسست جمعية الاتحاد والترقي سنة 1889 على يد مجموعة من طلاب الكلية العسكرية الطبية في إسطنبول **(أنظر الشكل5)**، من بينهم إبراهيم تيمو، وعبد الله جودت، ومحمد رشيد، وإسحق سكوتي، تحت اسم "جمعية الاتحاد العثماني [1]" (İttihad-ı Osmanî Cemiyeti). وقد جاءت هذه المبادرة في ظل تعطُّل الحياة الدستورية في الدولة العثمانية، إذ سعى المؤسسون إلى استعادة العمل بالدستور العثماني وتنظيم الحياة السياسية على أُسس أكثر انفتاحًا ومؤسساتية. وشهدت الجمعية انتشارًا تدريجيًا في صفوف الضباط الشباب والمثقفين، مما دفع السلطات العثمانية إلى اتخاذ إجراءات أمنية بحق أعضائها، فغادر العديد منهم إلى أوروبا خاصة باريس و "جنيف ، وهناك توسعت أنشطة الجمعية وتطورت من خلال اندماجها مع "جمعية التقدم" (Terakki Cemiyeti)، لتتشكل "جمعية الاتحاد و الترقي[2] " (İttihat ve Terakki Cemiyeti)، **(أنظر الشكل6)**.

وفي هذا الإطار، كان للمحافل الماسونية[3] دورٌ ملموس في توفير الغطاء التنظيمي والدعم اللوجستي لبعض نشاطات الجمعية في الداخل والخارج. ففي باريس أقام أعضاء الجمعية علاقات وثيقة بمحفل "الشرق الأكبر الفرنسي[4] "(Grand Orient de France) الذي ساعدهم في بناء علاقات فكرية وسياسية مع الأوساط الأوروبية. أما في الدولة

[1] ارنست رامزور، تركيا الفتاة وثورة1908 . صالح العلي. دار مكتبة الحياة. بيروت. 1960.ص ص49-50.
[2] علي محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض واسباب السقوط، ط1، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2001، ص455
[3] **الماسونية:** مشتق من الكلمة الفرنسية " فرماسون" Freemaso وتعني الحر الألباني وهو اسم مضلل لا يعبر عن حقيقة هذا التنظيم تهدف إلى سيطرة اليهود على العالم تحت شعار المساواة الإخاء والحرية. (أنظر: محمد بن ناصر أبو حبيب، أثر القوة الخفية الماسونية على المسلمين. د. ن. 1989.ص ص7-8)
[4] **محفل الشرق الأكبر الفرنسي Grand Orient de France**: هو أقدم وأكبر المحافل الماسونية في فرنسا، تأسس سنة 1773م، ويُعتبر من أبرز رموز الماسونية الليبرالية في أوروبا. لعب دورًا محوريًا في نشر قيم العقلانية، والعلمانية، وفصل الدين عن الدولة، خاصة خلال القرن التاسع عشر. تبنّى هذا المحفل مواقف فكرية تقدمية ألهمت الثورات الأوروبية، ورفض اشتراط الإيمان بالله كشرط للانتماء، ما جعله مثار جدل حتى داخل الأوساط الماسونية. امتد تأثيره إلى خارج فرنسا، خاصة في أوساط النخب الإصلاحية في الإمبراطورية العثمانية والمشرق العربي (أنظر: مخول، رياض، رئيس محفل عكا رقم 36، "محفل الشرق الأكبر الفرنسي"، موقع Master Mason، نُشر بتاريخ 28 أفريل 2009، تاريخ الاطلاع: 02 جوان 2025،على الساعة 19:30 الرابط http://www.mastermason.com/GLIsrael/L36Acco/Articles/Article-28-04-2009.htm

العثمانية، وخصوصًا في منطقة البلقان، فقد مثّلت بعض المحافل الماسونية واجهة لنشاط الجمعية، لاسيما في مدينة "سالونيك" [1] التي كانت آنذاك من المدن الحيوية متعددة الأعراق والثقافات. فظهر فيها محفل "الماسيدونيا ريزورتا"[2] (Macedonia Risorta) وهو أحد أكبر التنظيمات الماسونية في أوروبا التابع للماسونية الإيطالية باسم" الشرق الكبير لإيطاليا " (Grande Oriente d'Italia) و"المحفل الوطن"(Vatan) ، وهما محفلان انخرط فيهما العديد من الضباط والمثقفين الذين أصبحوا لاحقًا شخصيات محورية في قيادة الاتحاد والترقي. وقد استفادت الجمعية من هذه المحافل من حيث التنظيم والعمل في أُطر مغلقة تحترم السرية والانضباط، إلى جانب ما وفرته من فرص للتواصل مع شبكات خارجية ذات امتداد دولي[3].

وفي هذا السياق أيضًا، برز دور يهود "الدونمة " [4]، وهم جماعة من أصل يهودي اعتنقوا الإسلام ظاهريًا في القرن السابع عشر، واتبعوا الحاخام "شبتاي زيفي" (Sabbatai Zevi)، وقد استقرت هذه الجماعة في سالونيك، ونجحت في بناء قاعدة اقتصادية واجتماعية قوية، مع الحفاظ على طابع ثقافي خاص بها ضمن الإطار العثماني العام ، ومع تطور نشاط جمعية الاتحاد والترقي في المدينة، أقام بعض أفراد الجماعة علاقات دعم للجمعية، خاصة من خلال شخصيات بارزة مثل "محمد جاويد باي " و الطبيب "ناظم باي".

---

[1] **سالونيك:** من أكبر مدن الإمبراطورية العثمانية وسكانها نحو 150الفا منهم 60 الفا من اليهود، والباقون من الاتراك والمقدونيين والالبان سائر الاجناس، وهي مدينة تقع باليونان حاليا. (انظر: سالونيك"، الموسوعة العربية، الهيئة العامة السورية للكتاب، متاح على https://mail.arab-ency.com.sy/details/3738 ، تاريخ الدخول: 29 مايو 2025،على الساعة 17:14

[2] **محفل Macedonia Risorta** هو محفل ماسوني تأسس في مدينة سالونيك خلال أواخر القرن التاسع عشر، وكان مرتبطًا بحركة "تركيا الفتاة". لعب دورًا مهمًا كمركز للتجمع السياسي والطلابي الثوري ضد الدولة العثمانية، واحتضن أعضاء بارزين مثل مصطفى كمال أتاتورك، حيث ساهم في دعم النهضة السياسية والاجتماعية في المنطقة. (انظر: Angelo Lacovella, trans. by Tulin Altinova, Gonye ve Hilal, Ittihad-Terakki ve Masonluk (II (Triangolo e la Mezzaluna), Istanbul, Tarih Vakfi Yurt Yayinlari, 1998. p. 19.

[3] Ozan, Arslan and Özen, Çınar. "The Rebirth of the Ottoman Committee of Union and Progress in Macedonia Through the Italian Freemasonry." Oriente Moderno, vol. 85, no. 1, 2005, p,p 93–115.

[4] **الدونمة** Dönmeh **:** هي جماعة من اليهود الذين أبطنوا الكفر وأظهروا الإسلام كانوا بارعين في المجالات الاقتصادية والثقافية والإعلامية لأنها هي المسيطرة على المجتمعات، أسهموا في إحداث الانقلاب ضد السلطان يعود تأسيسهم إلى سباتاي زيفي بين سنتي 1675-1626 و يعتقدون بأنه هو مسيح إسرائيل.(ينظر: محمد علي قطب، يهود الدونمة ، د: ط، المطبعة الفنية، القاهرة ، د.ت، ص 7.)

وقد ساهم هذا الدعم في تمويل أنشطة الجمعية وتسهيل عمليات الطباعة والنشر وفتح قنوات تواصل مع أطراف خارجية، بفضل شبكة العلاقات التجارية الواسعة ليهود الدونمة [1]. وأدى هذا الارتباط إلى ظهور العديد من التأويلات السياسية والتاريخية التي رأت في العلاقة بين الطرفين نوعًا من التحالف غير المعلن. غير أن التحليل الموضوعي يُظهر تقاطع المصالح في تلك المرحلة، إذ التقت رؤية بعض أفراد الجماعة مع أهداف الجمعية الرامية إلى تطوير النظام السياسي العثماني بما يضمن قدراً أكبر من الحريات ويقلل من مركزية السلطة، دون أن يُثبت وجود تبعية مباشرة أو تبنٍّ تام لأجندات خاصة [2].

يرى روبير مانتران في كتابه تاريخ الدولة العثمانية أن جمعية الاتحاد والترقي كانت بمثابة تنظيم معقّد ذي طبيعة مزدوجة، تجمع بين الانتماء إلى المحافل الماسونية والارتباط بالخلايا الثورية السرية. فعلى الرغم من تبنّيها خطابًا يتسم بالنبرة الليبرالية والديمقراطية، إلا أن سلوكها العملي اتسم بالغموض، والاعتماد على السرية، والمهارة في توجيه الرأي العام والتأثير على الجماهير من خلال أساليب الدعاية المتقنة. كما أنها، في كثير من الأحيان، لم تتردد في اللجوء إلى الوسائل العنيفة لتحقيق أهدافها السياسية [3].

ثانياً . أهداف جمعية الاتحاد و الترقي: ظهرت جمعية الاتحاد والترقي في سياق سياسي واجتماعي مضطرب، وكانت في البداية تحمل شعارات إصلاحية وأهدافًا معلنة تُظهرها كحركة تسعى لإعادة الدستور وتنظيم الحياة السياسية في الدولة العثمانية، لكن مع مرور الوقت، تبيّن أن الجمعية كانت تحمل أيضًا أهدافًا خفية تتجاوز الطابع الإصلاحي، إلى توجهات قومية وعلمانية متطرفة[4]، وقد كان من بين أبرز أهدافها المعلنة أن نادت الجمعية بما يلي:

[1] أحمد نوري النعيمي، يهود الدونمة: دراسة في الأصول والعقائد والمواقف، ط1، دار البشير، عمان، 1995، ص ص 67-68.

[2] المرجع نفسه، ص 69.

[3] روبير مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، ج2، ترجمة: بشير السباعي، ط1، دار الفكر للدراسات، القاهرة، 1992، ص ص 269–270.

[4] محمد قربان، نياز ملا، السلطان عبد الحميد وأثره في نشر الدعوة الإسلامية، ط1. مكتبة المنارة ودار البشائر الإسلامية، بيروت. 1988.ص62

- ✓ جعل اللغة التركية اللغة الرسمية المعتمدة في مؤسسات الدولة، وفي مختلف نواحي الحياة التعليمية والإدارية.
- ✓ التأكيد على حرية الأفراد في ممارسة معتقداتهم وأفكارهم دون تمييز ديني أو مذهبي أو عرقي.
- ✓ إخضاع جميع المدارس لرقابة الدولة، مع فرض اللغة التركية كلغة إجبارية في التعليم الابتدائي.
- ✓ إقامة نظام نيابي برلماني يستند إلى تمثيل شعبي ودستور يُلزم الجميع[1].

غير أن هذه الأهداف العلنية لم تكن سوى واجهة تخفي خلفها أجندة سياسية قومية واضحة. فقد كشفت وثائق ومراسلات داخلية عن أهداف خفية تتلخص في السعي لإسقاط السلطان عبد الحميد الثاني، وتجريد مؤسسة الخلافة من سلطتها الفعلية، والعمل على إقامة نظام علماني مركزي يخدم التوجه القومي التركي الطوراني[2]. وقد تجلّى ذلك خلال مؤتمر الماسونية الإيطالي المنعقد في باريس سنة 1902، حيث ناقش أعضاء الجمعية النقاط الآتية:

- ✓ إعادة العمل بدستور مدحت باشا[3].
- ✓ استمالة عناصر الجيش لدعم الثورة ضد السلطان عبد الحميد[4].
- ✓ إثارة السخط الشعبي من خلال حملات الطلبة وشعارات مثل "يسقط السلطان[5]."

[1] نادية. عبد ياسين. الاتحاديون دراسة تاريخية في جذورهم الاجتماعية وأطروحاتهم الفكرية أواخر القرن 19م، ط1، بناية المكتبة البغدادية، الموصل، د: ت، ص33

[2] . **الطورانيون:** مصطلح "طوران" من أصل فارسي، وهو تعبير يوجه بوجه عام إلى المناطق الواقعة شرق وشمال شرق إيران وهي مناطق التي كان يعتقد في القرن 19 أنها الوطن الأصلي للجنس الطوراني، وكان من نتيجة النظريات الطورانية نمو تصور معين بوجود قرابة بين شعوب كانت تعتبر منتمية للجنس الطوراني ومنها الأتراك. (أنظر: أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ط2، دار الشروق، القاهرة، ص256.)

[3] ـ **مدحت باشا:** احمد شفيق مدحت سياسي تركي من يهود الدونمة ولد في 1822 تعلم العربية والفارسية وكان متأثر بالأفكار الغربية وكان والي على بغداد عام1872، عُين صدرا أعظم للدولة اطاح بالسلطان عبد العزيز (أنظر: جورج انطونيوس، يقظة العرب، تر: ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، ط3، دار العلم للملايين، بيروت، 1969، ص129)

[4] . محمد قربان، نياز ملا، المرجع السابق، ص62.

[5] عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ الشعوب الإسلامية، دار النهضة، بيروت، 1973،ص ص 208-209

- ✓ مقاومة حكم السلطان عبد الحميد، ووصف نظامه بالاستبداد، والسعي لتقويض سلطته المطلقة[1].
- ✓ إقامة دولة عصرية على أسس سياسية جديدة، تتجاوز الحكم الفردي، وتُعلي من شأن البرلمانية والدستور[2].
- ✓ نشر أفكار القومية الطورانية داخل وخارج الدولة العثمانية.

أما الجناح الخارجي للجمعية، الذي كان ينشط في باريس، فقد تبنّى أهدافًا إضافية تمثلت في:

- ✓ المطالبة بإصلاحات شاملة في كافة الولايات العثمانية، دون النظر إلى الانتماء العرقي أو الديني.
- ✓ تبني عناصر إيجابية من الحضارة الغربية وتطبيقها في ميادين العلم والتطور، دون الانسلاخ الكامل عن الهوية الشرقية.
- ✓ رفض التدخل الأجنبي المباشر في شؤون الدولة العثمانية[3].
- ✓ السعي لتجاوز التخلف الحضاري الذي كانت تعاني منه الدولة.
- ✓ توظيف الخطاب الديني لكسب تعاطف العامة واستقطاب الأنصار، رغم أن التوجه العام للجمعية كان علمانيًا[4].

وقد كتب مدحت باشا، أحد أبرز الشخصيات الإصلاحية، رسالة إلى الاتحاديين حرّضهم فيها على السلطان عبد الحميد الثاني قائلا "" ***وهذه وصية خاصة أحرضكم على العمل بها فقد كلفتني حياتي وحياة كثيرين أمثالي من الأحرار. إن الحر الصادق سريع التصديق كثير الوثوق وقد يجره وثوقه إلى الخطر، لأن الناس حوله على غير ذلك، ولاسيما عبد الحميد الثاني. إذ أوصلت وصيتي إليكم وهو حي، فأوصيكم ألا تثقوا بأقواله ولو أقسم كاذب، احذروا الوثوق به فإن الوثوق به جرني إلى الموت، لا تصدقوه ..***[5]""،

---

[1] أحمد آق كوندوز. سعيد أوزتوك، المرجع السابق، ص 453.

[2] ـ جمال عبد الهادي وآخرون، صفحات من تاريخ الدولة العثمانية (1239-1924)، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، د: ت، ص58

[3] ـ يحي جلال، العالم العربي الحديث والمعاصر، ج1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص400

[4] ـ المرجع نفسه، ص400

[5] موفق بني المرجة. صحوة الرجل المريض السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الإسلامية. مؤسسة صقر الخليج. الكويت. 1984. ص 408.

وهو ما يعكس حالة التوتر والعداء بين رموز الإصلاح والجناح السلطاني، كما يُظهر بوضوح الطابع الحركي والسري الذي كانت تتبناه الجمعية في سبيل تحقيق أهدافها.

فمنذ تأسيسها عبّرت جمعية الاتحاد والترقي عن توجهات إصلاحية عميقة تهدف إلى إعادة هيكلة النظام السياسي في الدولة العثمانية، إذ كان من أبرز أهدافها ضمان الحريات الفردية، وعلى رأسها حرية الرأي والتعبير، وحرية الصحافة، وذلك من خلال السعي نحو نظام دستوري عادل يضمن توازنًا بين سلطة الحاكم وحقوق الرعية. واعتبر أعضاء الجمعية أن الوسيلة الأمثل لتحقيق هذه الأهداف تكمُن في تقييد سلطات السلطان عبد الحميد الثاني وإعادة العمل بالدستور العثماني الذي جُمّد منذ عام 1878[1].

لقد رأى قادة الجمعية أن الحكم المطلق القائم آنذاك يمثّل عائقًا كبيرًا أمام تطور الدولة والمجتمع، وكانوا على قناعة بأن إصلاح النظام السياسي لا يمكن أن يتم إلا عبر إقامة حكم نيابي يُمثّل فيه أبناء الأمة، بغض النظر عن طوائفهم وأصولهم، في المؤسسات التشريعية والتنفيذية. ولهذا الغرض، لجأوا إلى استخدام وسائل متنوعة، منها إنشاء الصحف السرية، وعقد الاجتماعات في المنافي الأوروبية، وخاصة في باريس، حيث كانت توجد بيئة فكرية وسياسية حاضنة لأفكارهم.

وفي أحد مقالاته، أكّد الكاتب "خليل غانم" [2] (وهو أحد أبرز أعضائها) أن الجمعية تسعى لتحقيق مجتمع تسوده العدالة، وتسير فيه الدولة على أسس الشفافية والمحاسبة، من خلال تمكين الشعوب العثمانية من مراقبة تصرفات الحكام ومساءلتهم عن قراراتهم. كما أوضح أن الجمعية لا تطالب فقط بالإصلاح السياسي، بل تسعى أيضًا إلى تغيير البنية

[1]- سليمان البستاني، الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده، د: ط، مطبعة الهلال بيروت، د: ت، ص.35.

[2]**خليل غانم** هو أحد رواد المعارضة العثمانية في نهايات القرن التاسع عشر، وُلد في جبل لبنان وتلقى تعليمه في بيروت، ثم انتقل إلى باريس حيث برز كأحد الأقلام المؤثرة في صفوف المعارضين لحكم السلطان عبد الحميد الثاني عُرف بكونه من أوائل المفكرين العرب المنخرطين في الحركة الدستورية العثمانية، وساهم من خلال كتاباته وخطبه في الترويج لفكرة التقييد الدستوري للسلطة وإلغاء الاستبداد .أصدر صحيفة المستقبل (Le Courrier de l'Empire Ottoman) باللغة الفرنسية، التي كانت لسان حال المعارضين العثمانيين في أوروبا، وخاصة في باريس، وكانت تنتقد السلطة المطلقة للسلطان وتدعو للإصلاحات ،كان خليل غانم يُعد من المؤثرين فكريًا في جيل جمعية الاتحاد والترقي، رغم أنه لم يكن عضوًا تنظيميًا فيها لاحقًا، إلا أن مواقفه وكتاباته أسّست لثقافة المعارضة السياسية المنظمة في الفضاء العثماني. (أنظر: صادق، عثماني، "خليل غانم وأثره في المعارضة العثمانية في باريس"، نُشر أولًا سنة 1903، وأُعيد نشره ضمن مجلة المؤرخ العربي، العدد 34، المجلد 17، اتحاد المؤرخين العرب، بغداد، 2017، ص -ص 199–211)

الفكرية للدولة، عبر التصدي للاستبداد الديني والسياسي معًا[1]، ما يفسر تقاربها في بعض الفترات مع المحافل الماسونية التي تبنت الفكر العقلاني والفلسفة الوضعية[2].

إضافة إلى ذلك، كشفت خطابات " أحمد رضا " (أحد القادة البارزين في الجمعية) عن توجهات فكرية قوية تستنكرُ تدهور الوضع الداخلي للدولة، وانتشار مظاهر الاستغلال الأوروبي لمقدراتها. في أحد خطاباته، حيث خاطب رفاقه قائلاً: ""***.. نحن لم نعد نرضى بهذه الحكومة المتخلفة التي لا تليق بعصرنا، ولا نريد لأمتنا أن تبقى أضحوكة أمام العالم..*** ""، هذا الطرح يعكس بوضوح النزعة التحررية التي كانت تسكن قلوب المؤسسين، والمبنية على الإيمان بضرورة بناء دولة عصرية حديثة[3].

وقد بلغ السعي نحو التغيير ذروته في سنة 1902، حين عُقد مؤتمر في باريس شارك فيه المعارضون العثمانيون، وكان من ضمن توصياته الأساسية المطالبة بتقسيم الدولة إلى كيانات مستقلة على أساس عرقي أو قومي[4]. إلا أن تيار " أحمد رضا " عارض هذه التوجهات بقوة، وأصرّ على الحفاظ على وحدة الدولة العثمانية بشرط إصلاح مؤسساتها بشكل جذري. هذا التباين داخل أجنحة المعارضة يُظهر بوضوح أن جمعية الاتحاد والترقي لم تكن مجرد حركة انقلابية ضد عبد الحميد، بل كانت إطارًا سياسيًا وفكريًا واسعًا تتباين داخله الرؤى والاستراتيجيات.

أما من الناحية الاجتماعية، فقد سعت الجمعية إلى تجسيد المساواة بين جميع العناصر القاطنة في الدولة العثمانية، مسلمين وغير مسلمين، وأتراكًا وعربًا وأكرادًا وأرمُن، إيمانًا منها بأن النهضة لا يمكن أن تتحقق في ظل التمييز والاضطهاد. ومع ذلك، كانت تسعى للحفاظ على الطابع الشرقي للأمة، وهو ما ظهر في قول أحد أعضائها: *"".. نحن متمسكون بأصالة حضارتنا الشرقية، ولا نرى سببًا يدعونا لنسخ النموذج الغربي بشكل أعمى.."*.[5]

---

[1]- حسان علي حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية. ط2. بيروت. 1980.ص293.

[2]- علي محمد الصلابي، المرجع السابق، ص 458.

[3]نادية ياسين عبد. المرجع السابق. ص179.

[4]محمد حرب. العثمانيون في التاريخ والحضارة، المركز المصري للدراسات العثمانية وبحوث العالم التركي. القاهرة. 1994.ص40

[5]يحي جمال، المرجع السابق، ص400

وبشكل عام، يُمكن القول إن جمعية الاتحاد والترقي لم تكن حركة واحدة موحّدة تمامًا، بل كانت تجمعًا لأطياف متعددة من المثقفين والضباط والطلاب والبيروقراطيين، الذين توحّدوا تحت راية التغيير السياسي، ولو اختلفوا في التفاصيل، وما يجمعهم جميعًا هو الطموح إلى بناء دولة قانون حديثة، ترتكز على المواطنة والحقوق، وتقطع مع مظاهر الاستبداد والفساد التي ميزت نهاية الحكم العثماني. وقد كان من أبرز الوسائل التي اعتمدتها الجمعية في التعبئة الشعبية المنشورات والصحف، التي أكّدت أن سبب تدهور الأوضاع في الدولة العثمانية لا يعود إلى فساد الأشخاص فحسب، بل إلى نظام الحكم نفسه، معتبرة أن الإصلاح الجذري لا يتم إلا بتغيير بنية الحكم ونزع الصلاحيات من يد السلطان [1].

[1] -الجزيرة نت. "جمعية الاتحاد والترقي. منظمة علمانية تركية أسقطت الخلافة العثمانية"، الجزيرة موسوعة. نُشر في 24 مارس 2023. https://www.aljazeera.net/encyclopedia/ .تاريخ الاطلاع : 22 مايو 2025.

المبحث الثاني . التكوين الفكري و التنظيمي للجمعية :وإذا كان التكوين الفكري والتنظيمي لجمعية الاتحاد والترقي قد شكّل الأرضية التي انطلقت منها، فإن فهم توجهاتها السياسية لا يكتمل دون التوقف عند المبادئ الإيديولوجية التي تبنتها، وعلى رأسها القومية التركية والعلمانية، واللتين مثّلتا محورًا حاسمًا في مشروعها السياسي والاجتماعي.

أولاً . المبادئ والأيديولوجية بين القومية التركية والعلمانية : تميزت أيديولوجية جمعية الاتحاد والترقي بالتعقيد والتحول عبر مراحل تطورها المختلفة، وقد كانت هذه الأيديولوجية مرآة لتغيُرات عميقة داخل المجتمع العثماني في فترة انتقالية بين القرنين التاسع عشر والعشرين. وفي مراحلها الأولى، تبنت الجمعية فكرة "العثمانية" التي كانت تمثل وحدة الدولة العثمانية في مواجهة الانقسامات الداخلية والخارجية، ودعت إلى المساواة بين جميع رعايا الدولة العثمانية بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والعرقية [1].

وكان ذلك في وقت كانت فيه الدولة العثمانية تواجه تحديات حقيقية جراء النزعات القومية والانفصالية التي ظهرت في البلقان والمشرق العربي، لذلك، حاولت الجمعية أن تروج لهذه الفكرة من خلال الدعوة إلى الحكم الدستوري وإرساء النظام البرلماني الذي يضمن مشاركة جميع مكونات المجتمع العثماني في الحياة السياسية. ولم تكن هذه المبادئ فقط بمثابة محاولة للإصلاح السياسي، بل كانت رؤية لحل مشكلات الإمبراطورية العثمانية التي كانت تُعاني من انهيار داخلي متسارع [2].

ومع تزايد النزعات القومية داخل الدولة العثمانية وخارجها، وخاصة بعد حرب البلقان (1912–1913)، بدأت الجمعية تتحول نحو تبني القومية التركية كأيديولوجية أساسية لسياساتها. وفي ظل التفكك المتسارع للإمبراطورية العثمانية خاصة في البلقان، حيث انطلقت حركات قومية مستوحاة من القومية الأوروبية، تبنت جمعية الاتحاد والترقي مفهوم "التتريك" كسياسة رسمية تهدف إلى تعزيز الهوية التركية وتوحيد جميع الأتراك تحت راية

[1] Hans-Lukas Kieser, Talaat Pasha: Father of Modern Turkey, Architect of Genocide Princeton University Press, Princeton, 2018, p,p 20,80.

[2] فتح الله كولن، تركيا في ضوء تاريخ الإصلاح وإشكالاته، هيئة التحرير بموقع كولن، دار النيل، إسطنبول: د: ط، د: ت، ص- ص20-22.

القومية التركية. تجلى هذا التوجه في استراتيجيات الجمعية للتعامل مع الأقليات غير التركية، خاصة العرب واليونانيين، الذين كانوا يشكلون جزءاً من النسيج الاجتماعي في الإمبراطورية العثمانية [1].

هذا التحول نحو القومية التركية لم يكن معزولاً عن الظروف السياسية والدولية التي كانت تحيط بالدولة العثمانية. فقد كانت الجمعية تسعى إلى الحفاظ على وحدة الدولة العثمانية، ولكن تحت تصورات جديدة تركز على الهوية التركية والعناصر القومية. وبعد ثورة 1908، أصبحت الجمعية أكثر وضوحاً في تبني هذه السياسة، حيث نظرت إلى "التتريك" ليس فقط كوسيلة للحفاظ على الوحدة السياسية، ولكن أيضاً كأداة لحماية الهوية الثقافية التركية من الانصهار في ظل تنوع عرقي وديني واسع [2].

أما بالنسبة للموقف من الدين، فقد كانت الجمعية في البداية تتبنى موقفاً براغماتياً، خاصة في ظل التحديات السياسية التي واجهتها الدولة العثمانية من أطراف مختلفة. حيث استخدمت الجمعية الشعارات الإسلامية لزيادة دعم الجماهير المسلمة، وهي خطوة كانت ضرورية لحشد تأييد الشعب، وذلك في إطار حملة لتحقيق التوازن بين المكونات المختلفة للمجتمع العثماني، وهذا أُنموذج من خطابات الجمعية الموجهة للعثمانيين ف ذلك الحين: ***"".. أيها المسلمون كفانا أن نقوم بدور المتفرجين على سلطان جبار عديم الإيمان يسحق القرآن تحت اقدامه.""*** [3].

كما تبنت الجمعية فكرة "الجامعة الإسلامية" التي كان قد روّج لها السلطان عبد الحميد الثاني، وهي فكرة تهدفُ إلى توحيد المسلمين حول قضايا مشتركة وإعادة تقوية العلاقة بين الدولة والمجتمع المسلم[4].

[1] إسماعيل عمل، "سياسة التتريك"، منصة الرأي ـ المؤسسة ـ، 13 أبريل 2023، https://www.menasatalrai.com/archives/10952 تاريخ الاطلاع: 24 مايو 2025، على الساعة 12:14

[2] Feroz Ahmad, The Young Turks: The Committee of Union and Progress in Turkish Politics, 1908–1914 Oxford: Clarendon Press, 1969, p191.

[3] علي محمد الصلابي، المرجع السابق ، ص 716.

[4] سليمان بن صالح الخراشي. كيف سقطت الدولة العثمانية. مرجع سابق ص 73.

لكن هذا الموقف البراغماتي لم يكن يعكس في الواقع التوجه الفكري الفعلي للعديد من قادة الجمعية. فقد كان هؤلاء القادة متأثرين بشكل كبير بالأفكار الوضعية والمادية الغربية، والتي تركز على فصل الدين عن الدولة. مع سيطرة الجمعية على السلطة، بدأ التوجه العلماني يتضح أكثر، حيث سعوا إلى تقليص نفوذ المؤسسة الدينية وفرض سيطرة الدولة على الدين. كانت الإصلاحات التي جرت في مجالات التعليم والقضاء جزءاً من هذا التوجه، حيث اتجهت الجمعية نحو فصل الدين عن السياسة بشكل تدريجي[1].

وفي المجال الاقتصادي والاجتماعي، تبنت الجمعية مزيجاً من الأفكار الليبرالية والقومية. فقد سعت إلى تشجيع حرية التجارة والصناعة، وهو ما يعكس تبني الأفكار الاقتصادية الليبرالية التي كانت سائدة في أوروبا في تلك الفترة. في نفس الوقت، كانت الجمعية تسعى إلى بناء برجوازية [2] تركية وطنية تكون بديلاً للأقليات غير المسلمة التي كانت تهيمن على الاقتصاد العثماني، وخاصة الأرمن واليونانيين. وظهر هذا التوجه في سياسات "الاقتصاد الوطني" التي انتهجتها الجمعية، حيث حاولت التركيز على دعم المشروعات التركية الخاصة وتطوير الصناعة المحلية، خاصة في ظل الأوضاع الصعبة التي تسببت فيها الحرب العالمية الأولى[3].

باختصار، كانت أيديولوجية جمعية الاتحاد والترقي تتسم بالتطور المستمر والتحول من فكرة "العثمانية" التي تسعى إلى الحفاظ على الوحدة الإمبراطورية إلى فكرة القومية التركية التي تهدف إلى تعزيز الهوية التركية في مواجهة التحولات العميقة التي شهدتها الدولة العثمانية.

ثانيا-البنية التنظيمية لجمعية الاتحاد والترقي : شهدت جمعية الاتحاد والترقي منذ تأسيسها عام 1889 تطورًا تدريجيًا في بنيتها التنظيمية، إذ بدأت كحركة طلابية سرية تحمل

[1] نادية ياسين عبد. مرجع سابق. ص ص348 -349.

[2] **البرجوازية:** طبقة اجتماعية ارتبطت تاريخيا من حيث نشأتها بالمدن او القرى الكبرى ذات الاسواق التجارية كانت متميزة عن طبقتي العمال والنبلاء، وبتالي كانت ترمز لطبقة التجار، (انظر: عبد الوهاب الكيلي، موسوعة السياسة، ج1، دار الهدى، بيروت، لبنان،1985. ص 594)

[3] سليمان بن صالح الخراشي. مرجع سابق. ص52.

اسم "جمعية الاتحاد العثماني" في الكلية الطبية العسكرية بإسطنبول، ثم سرعان ما تحوّلت إلى تنظيم سياسي متشعب، له فروع داخلية وخارجية، وهيكل قيادي متعدد المستويات [1].

ومع تصاعد نشاط جمعية الاتحاد والترقي خلال تسعينيات القرن التاسع عشر، بدأت الجمعية تتوسّع خارج حدود العاصمة إسطنبول، خصوصًا في ولايات البلقان، حيث كانت البيئة السياسية مهيأة لانتشار الأفكار المعارضة للنظام العثماني، بفعل نشاط الحركات القومية وتذمر الأقليات، ما ساعد الجمعية على تجنيد نخب عسكرية ومدنية شابة متأثرة بالتيارات الليبرالية والقومية الأوروبية [2].

وقد لعبت المؤتمرات التنظيمية دورًا محوريًا في ضبط هيكل الجمعية وتطوير استراتيجيتها السياسية، إذ كانت بمثابة محطات مفصلية لإعادة هيكلة القيادة، وتحديد المواقف من قضايا حساسة كالعلاقة مع السلطان، والمشاركة في الحكم، وشكل النظام السياسي المنشود. وكان أول هذه المؤتمرات هو مؤتمر باريس سنة 1902 بمبادرة من أعضاء جمعية الاتحاد والترقي وبعض المفكرين الإصلاحيين. إلا أن المؤتمر كشف منذ بدايته عن تباينات عميقة بين مكونات الجمعية، ونتج عنه انقسام تنظيمي وفكري بارز تجسد في ظهور جناحين متباينين في الرؤية والوسيلة [3] :

- **الجناح الأول:** بقيادة أحمد رضا بك، عُرف بجناح "الاتحاد"، وقد تبنى رؤية مركزية صارمة لإصلاح الدولة، تنطلق من ضرورة الحفاظ على وحدة الدولة العثمانية تحت نظام سلطوي مركزي قوي. دعا هذا التيار إلى العمل السري الثوري داخل مؤسسات الدولة، خصوصًا الجيش، معتبرًا أن التغيير لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الانقلاب على النظام القائم وتأسيس سلطة جديدة مستندة إلى نخبة نخبوية واعية. ورفض أحمد

[1] ترك برس، "عزلت السلطان عبد الحميد وساهمت في إسقاط الخلافة العثمانية.. ماذا تعرف عن جمعية الاتحاد والترقّي؟"، نُشر في 23 أبريل 2023، على موقع ترك برس (https://www.turkpress.co/node/97486): تاريخ الاطلاع: 24 ماي 2025،على الساعة 13:12

[2] Ramazan Hakkı Öztan, "The Bulgarian Connection: The Young Turks in Exile and the Making of Radicalism in Ottoman Europe, 1895–1897," New Perspectives on Turkey 47 (2012): p23

[3] زياد ابو غنيمة، جوانب مضيئة في تاريخ العثمانيين الاتراك، ط1، دار الفرقان، الاردن، 1983، ص ص46،47

رضا أي تعاون مع القوى الأجنبية أو الحركات القومية غير التركية، معتبرًا أن في ذلك تهديدًا لوحدة الدولة العثمانية [1].

- **الجناح الثاني:** قاده صبحي باشا وعبد الله جودت، الذي مثّل تيار "اللامركزية"، وكان أكثر ميولًا إلى الليبرالية والتعددية، حيث دعا إلى إجراء إصلاحات سياسية وإدارية تدريجية تهدف إلى منح الولايات نوعًا من الحكم الذاتي في إطار دولة عثمانية لا مركزية. كما أبدى هذا التيار انفتاحًا أكبر على التحالف مع الأقليات القومية والدينية (كالأرمن والعرب والبلقانيين) وعلى الاستفادة من الدعم الأوروبي، مستلهِمًا نموذج الليبرالية الدستورية الغربية. واتهم هذا الجناح تيار أحمد رضا بالتسلط الفكري والانغلاق السياسي، بينما اعتبره الأخير مفرطًا في التنازلات ويهدد بانهيار الدولة من الداخل[2].

ورغم هذا الانقسام الحاد، الا انهم اتفقوا في الاخير على مجمل من قرارات كانت أبرزها في خلع السلطان عبد الحميد الثاني. واعادة تفعيل دستور مدحت باشا. كما اتفقوا على ضرورة العمل على استبدال الادارة الحاضرة من اساسها، تأسيس اصول المشروطية والمشورة [3] وغيرها من القرارات المصيرية التي ستغير فيما بعد تاريخ الدولة العثمانية.

ثم جاء مؤتمر سالونيك سنة 1908، مباشرة بعد اندلاع الثورة الاتحادية وإعادة العمل بالدستور العثماني. وقد شهد المؤتمر حضورًا واسعًا من ممثلي الفروع المحلية والقيادات العسكرية، وكان الهدف منه تحويل الجمعية من تنظيم سري إلى هيئة علنية تواكب المتغيرات السياسية. ناقش المؤتمر مسألة المشاركة في الانتخابات النيابية، وأقر تأسيس حزب سياسي تحت اسم "جمعية الاتحاد والترقي "، وإن شعارات "حرية مساواة اخوة عدالة" **(أنظر الشكل7)** صار هو الشعار الذي يردده جميع الناس يكتب على شرائط حريرية بلون ابيض واحمر ولون علم الدولة ويعلقها المتحمسون على صدورهم. ليدخل الحياة البرلمانية بشكل رسمي.

[1] محمد حرب، العثمانيون في التاريخ والحضارة، مرجع سابق، ص42. بتصرف_
[2] تركيا: من الإمبراطورية إلى الجمهورية.. الحقبة المتعددة الأحزاب (3)"، جريدة زمان التركية، 25 أكتوبر 2022، https://www.zamanarabic.com/2022/10/25/
[3] ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، دار العلم للملايين، بيروت، 1960، ص108

وقد تم خلال هذا المؤتمر توسيع اللجنة المركزية العليا، وإقرار هيكل حزبي جديد يراعي الوضع القانوني للجمعية باعتبارها حزبًا سياسيًا يحكم في ظل نظام دستوري[1] .ومن خلال هذه المؤتمرات، يتضح أن جمعية الاتحاد والترقي كانت تُعيد صياغة بنيتها وخطابها وفق كل مرحلة سياسية، إذ تحوّلت من تنظيم سري معارض إلى حزب سياسي حاكم، ثم إلى سلطة مطلقة تفرض توجهاتها على الدولة والمجتمع. وكان لهذه المؤتمرات دور حاسم في رسم السياسات الداخلية، وضبط الولاءات التنظيمية، وتحديد مواقف الجمعية من أهم القضايا التي واجهت الدولة العثمانية في تلك الحقبة.

وكان للاندماج بين جمعية الاتحاد والترقي وجمعية الحرية العثمانية سنة 1907 دور كبير في توسيع الشبكة التنظيمية، لا سيما في ولايات الروملي[2].من ثمار هذا الاندماج أيضًا أن عُقد مؤتمر باريس سنة 1907، والذي يُعد المؤتمر الثاني للجمعية، بمشاركة عدد من التنظيمات السياسية الأخرى مثل "عصبة المبادرة الخاصة والإدارية واللامركزية" و"حزب الطاشناق" الأرمني، وممثلين عن شعوب مسيحية تابعة للدولة العثمانية.

وقد تم في المؤتمر الاتفاق على تشكيل لجنة ثورية مشتركة تتولى التهيئة لثورة منظمة، كما تقرر أن تكون مقدونيا مركزًا للحركة نظرًا لبعدها النسبي عن قبضة السلطة المركزية وسوء الأوضاع الاجتماعية والعسكرية فيه[3]. وقد مثّل هذا التحول التنظيمي نقلة نوعية في استراتيجية الجمعية، حيث انفتح التنظيم على الضباط الشبان في الجيش العثماني، خاصة في الفيلق الثالث المرابط في سالونيك، مما وفّر للجمعية قاعدة مسلحة دعمتها في ثورة 1908[4].

ولعلّ "التغلغل في المؤسسة العسكرية لم يكن مجرد توسع تنظيمي، بل تحوّل استراتيجي منح الجمعية سلطة فعلية تفوق أحيانًا سلطة السلطان نفسه. وقد أدّت هذه العلاقة العضوية

[1] مذكرات محمد عزة دروزة، مج1، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 1993، ص181.بتصرف-
[2] محمد مصطفى الهلالي، السلطان عبد الحميد الثاني من الأنصاف إلى الجحود، دار الفكر، دمشق، 2004، ص 182
[3] ساطع، الحصري، مصدر سابق، ص286
[4]. مصدرنفسه. ص106

بين الجمعية والجيش إلى تصاعد نفوذ الضباط داخل هياكل التنظيم، وفي مقدمتهم أنور باشا ونيازي بك وطلعت باشا، الذين أصبحوا لاحقًا من أبرز وجوه الحكم[1].

أما الهيكل القيادي لجمعية الاتحاد والترقي، فقد تميز بقدر كبير من المرونة والتدرج التنظيمي. ففي مرحلتها الأولى، كانت القيادة محصورة في لجنة تنفيذية صغيرة منتخبة من قبل الأعضاء المؤسسين، لكنها تطورت لاحقًا إلى ما عُرف بـ "اللجنة المركزية العليا " (Merkez–i Umumi)، وهي جهاز تنفيذي أعلى تولى رسم السياسات العامة، وتوجيه الفروع المحلية، والإشراف على العمل السري. وتفرعت عن هذه اللجنة أجهزة متخصصة، مثل لجان التوجيه السياسي، واللجان الإعلامية، ولجان التنظيم والتعبئة الشعبية، التي لعبت دورًا محوريًا في ترسيخ نفوذ الجمعية داخل المجتمع المدني والعسكري.

كما أن الجمعية استعانت أحيانًا بوحدات خاصة شبه سرية لتنفيذ مهام حساسة، من بينها عمليات تصفية جسدية لخصوم سياسيين. ويُعد اغتيال الصدر الأعظم[2] محمود شوكت باشا [3]سنة 1913 أبرز مثال على ذلك، إذ تشير مصادر متعددة إلى ضلوع عناصر مقربة من الجمعية في هذه العملية، في سياق الصراع على السلطة بعد انقلاب الباب العالي. ورغم أن هذه الوحدات لم تكن دائمًا جزءًا رسميًا من الهيكل التنظيمي، فإنها كانت تعمل بتنسيق ضمني مع بعض دوائر القرار داخل الجمعية.

وقد ظهرت تحديات عديدة أمام التنظيم، من بينها تصاعد الصراعات بين قياداته، خاصة بين الجناح المدني بزعامة أحمد رضا بك، والجناح العسكري بقيادة أنور باشا، مما أثر على وحدة القرار داخل الجمعية. كما واجهت الجمعية انتقادات واسعة من بعض

[1]محمد سهيل طقوش تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة. ط3. دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت. لبنان. 2012.ص530

[2]**الصدر الأعظم** هو لقب كان يُطلق على أعلى منصب وزاري في الدولة العثمانية، ويُعادل في النظم الحديثة منصب رئيس الوزراء. كان الصدر الأعظم يُعتبر الرجل الثاني في الدولة بعد السلطان، وله صلاحيات واسعة في إدارة شؤون الدولة، بما في ذلك الشؤون العسكرية، والمالية، والقضائية، والإدارية .(انظر: محمد سي يوسف، امير امراء الجزائر علج علي باشا، دار الامل، الجزائر، 2009، ص34)

[3]**محمود شوكت باشا** (1856–1913) كان ضابطًا عثمانيًا بارزًا وسياسيًا من أصول عراقية، تولّى منصب الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) لفترة قصيرة عام 1913، بعد مشاركته في انقلاب عام 1913 الذي أنهى حكومة كمال باشا. عُرف بدعمه لجمعية الاتحاد والترقي، لكنه اغتيل بعد بضعة أشهر من توليه المنصب، مما جعله شخصية هامشية في التاريخ السياسي العثماني رغم دوره في لحظات حرجة.(.انظر: ابراهيم عبد الغني الدروبي، البغداديون اخبارهم ومجالسهم، بغداد، 1958، ص71)

المثقفين الذين اتهموها بالاستبداد والانحراف عن المبادئ الإصلاحية التي تأسست من أجلها. وبهذا، فإن بنية جمعية الاتحاد والترقي مرت بمراحل متباينة، جمعت بين العمل السري والعلني، بين النشاط السياسي والنفوذ العسكري، بين الطابع الإصلاحي والطموحات السلطوية، وهو ما يعكس تعقيد التجربة الاتحادية من الداخل[1].

ثالثاً–القيادات البارزة للجمعية : لعبت القيادات المُؤسّسة والناشطة في جمعية الاتحاد والترقي دورًا حاسمًا في توجيه مسار الأحداث داخل الدولة العثمانية، وساهمت في صنع القرار السياسي والعسكري خلال فترة حرجة من تاريخ الدولة. وقد تميزت هذه النخبة بتنوع خلفياتها الفكرية والمهنية، مما انعكس على سياسات الجمعية ومواقفها المتقلبة.

ويعتبر **إبراهيم تيمو، (أنظر الشكل8)** المولود سنة 1865 في ألبانيا[2]، من أبرز الوجوه المؤسسة للـ "حلقة" التي تحولت لاحقًا إلى جمعية الاتحاد والترقي. والذي كان طبيبًا شابًا تشبّع بروح الإصلاح في بيئة تسودها التعددية العرقية والدينية، وتخرّج "تيمو" من المدرسة الطبية العسكرية في إسطنبول، ثم عمل طبيبًا عسكريًا في "سيلانيك" أين بدأ نشاطه السري. واستثمر انخراطه في المحافل الماسونية والتجمعات الفكرية لتكوين نواة من الشباب الضُباط الذين يرفضون الجمود السياسي آنذاك[3].

ورغم أنه لم يكن سياسيًا متصدرًا في سنوات ما بعد التأسيس، إلا أن بصمته كانت واضحة في أساليب التنظيم والعمل السري التي انتهجتها الجمعية لاحقًا. اضطر تيمو إلى مغادرة الدولة بعد تصاعد الملاحقات، هرب إلى رومانيا لما اكتُشف أمر الجمعية في 1897. ليعود إلى إسطنبول بعد إعلان الدستور العثماني في 1908 ويؤسس" الحزب الديمقراطي العثماني؛ لينتقل فيما بعد للعيش في" رومانيا" ويتوفى هناك عام 1945[4].

---

[1] طلال بن خالد الطريفي، "سياسة حكومة الاتحاد والترقي في عصر الدولة العثمانية تجاه العرب خلال الانقلاب العثماني سنة 1326هـ/1908م"، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلد 79، العدد 7، أكتوبر 2019، ص،ص181–232.

[2] **ألبانيا**: تقع في أوربا عاصمتها تيرانيا اللغة الرسمية فيها الألبانية وصلها الإسلام أيام التوسع العثماني في القرن 14 م حيث وصلت نسبة المسلمين فيها 780 وفي عام 1949 أعلن نور خوجة قيام جمهورية ألبانيا شعبية. عاشت في عزلة عن نفسها إلى أن الرئيس رامز مبدأ التعددية الحزبية. (ينظر: شوقي أبو خليل، أطلس دول العالم الإسلامي جغرافي؛ تاريخي اقتصادي، ط2، دار الفكر، دمشق، ص 15.)

[3] عبد العزيز. الشناوي. الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها. مكتبة الأنجلو مصرية. القاهرة، 2005. ص 44.

[4] عبد الله التل. الأفعى اليهودية في محافل الإسلام. ط2. المكتب الإسلامي. عمان. 1981 ص 78

كما تعتبر الدراسات "**أحمد رضا بك** " من أبر قيادات الجمعية **(أنظر الشكل9)**، وهو سياسي ومفكر عثماني بارز، وُلد لأب يُعرف بـ "علي بك الإنكليزي" وأم مجرية الأصل، مما أتاح له تكوين ثقافة مزدوجة "عثمانية–أوروبية". يُذكر أنه قد تلقى تعليمه في "بورصة" حيث شغل لاحقًا منصبًا إداريًا في السلك التعليمي، قبل أن يغادر الدولة العثمانية هربًا من الملاحقات السياسية ليستقر في باريس.

وهناك برز كأحد الوجوه القيادية في صفوف المعارضة العثمانية في المهجر، حيث تولى رئاسة فرع جمعية الاتحاد والترقي في العاصمة الفرنسية، وأسهم بشكل كبير في نشر أفكارها من خلال إصدار مجلة "مشورت" Machortالتي كتب فيها باللغتين الفرنسية والتركية، مع ميله الأكبر للفرنسية[1].

وقد عُرف أحمد رضا بموقفه الحاد ضد الحكم الفردي للسلطان عبد الحميد الثاني، وكان من الداعين بقوة إلى إقامة نظام دستوري مركزي، رافضًا أي نزعة انفصالية أو لامركزية. وساهم بشكل مباشر في التحضير للانقلاب الدستوري عام 1908، والذي أطاح بالسلطان عبد الحميد الثاني وأعاد العمل بالدستور. كما كان أحد المشاركين في تأسيس جمعية "تركيا الفتاة"، وخلال ذلك لعب دورًا محوريًا في صياغة لوائحها الإصلاحية.

وعلى الرغم من الرعاية التي تلقاها من السلطان في وقت سابق، إلا أن مواقفه السياسية كانت حاسمة في تقويض شرعية الخلافة السلطانية في نظر العديد من النخب. بعدها توفي أحمد رضا بك عام 1930، بعد أن ترك بصمة عميقة في الفكر السياسي العثماني الحديث[2].

كما يُعد الدكتور **ناظم بك** او كما يسمى **بـ "ناظم السِلانيكي"** من الشخصيات البارزة في تاريخ جمعية الاتحاد والترقي، وقد وُلد في مدينة سيلانيك أواخر القرن التاسع عشر. تلقى تعليمه في الطب داخل الدولة العثمانية، قبل أن ينتقل إلى فرنسا لمتابعة دراسته العليا، وهناك تعرّف على أحمد رضا بك، واندمج سريعًا في صفوف المعارضة السياسية العثمانية،

[1] محمد حرب، مذكرات السلطان عبد الحميد، مصدر سابق، ص270
[2] موفق، بن مرجة، مرجع سابق، ص65

أشارت التقارير أنّه لعب دورًا محوريًا في تقوية الصلة بين الجناحين الأوروبي والعثماني للجمعية، إذ كُلّف من باريس بمهام تنظيمية في سيلانيك، والتي كانت بمثابة جسر تنسيقي بين قيادة المهجر وقواعد الجمعية في الداخل.

وعقب إعلان المشروطية سنة 1908، واصل ناظم نشاطه السياسي دون أن ينسحب من الميدان الطبي، حيث شغل منصب كبير أطباء أحد المستشفيات، وفي عام 1911، ارتقى إلى موقع الأمين العام للجمعية، مما عزز من نفوذه داخل هياكلها القيادية[1]. غير أن مسيرته السياسية انتهت بشكل مأساوي بعد أن اتُّهم بالتورط في محاولة اغتيال مصطفى كمال أتاتورك[2]، ليُحاكم ويُعدم سنة 1926 في أنقرة، في واحدة من أكثر المحاكمات السياسية حساسية في تاريخ الجمهورية التركية الناشئة.

ومن القيادات المؤثرة في الجمعية نجد "**أحمد طلعت باشا**" **(أنظر الشكل10)**، فقد وُلد سنة 1874 في مدينة "كارجالي" Cargali بولاية "أدرنة"[3]، في بيئة اجتماعية متواضعة. بدأ حياته موظفًا في مصلحة البريد بمدينة سيلانيك، اين أظهر كفاءة تنظيمية لافتة، وسرعان ما أهلته هذه الكفاءة للترقي في السلك الإداري[4]. خاصة لما انخرط مبكرًا في النشاط السياسي السري ضمن صفوف جمعية الاتحاد والترقي، وأثبت قدرة عالية على التنظيم والتعبئة، مما جعله يرتقي بسرعة داخل هرم الجمعية، لا سيما بعد إعلان المشروطية الثانية سنة 1908.

[1] عبد الوهاب، الكيلاني واخرون، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، (د. ت)، ص785

[2] **مصطفى كمال أتاتورك**، هو مؤسس الجمهورية التركية وأول رئيس لها، وقائد عسكري بارز خلال الحرب العالمية الأولى وحرب الاستقلال التركية. وُلد عام 1880 في سالونيك (اليونان حالياً)، وقاد عملية تحويل تركيا من بقايا الدولة العثمانية إلى دولة علمانية قومية حديثة. عُرف بإصلاحاته الجذرية في مجالات التعليم، القانون، اللغة، والسياسة، وبفصل الدين عن الدولة. توفي عام 1938 ويُعد شخصية محورية في التاريخ التركي الحديث. (انظر: عبد الله العزام، المنارة المفقودة تر: ابو تميم المجدي، ط1، بيشاور، باكستان، 1987ص ص5 -6)

[3] **أدرنة** هي مدينة تقع في أقصى شمال غرب تركيا قرب الحدود مع اليونان وبلغاريا، وتُعدّ من أقدم وأهم المدن العثمانية. كانت عاصمة الدولة العثمانية قبل فتح القسطنطينية (من 1369 إلى 1453)، وتتميز بتراثها المعماري العثماني الغني، ومن أبرز معالمها جامع السليمية الذي يُعد تحفة معمارية من تصميم سنان باشا. تتمتع أدرنة بموقع استراتيجي وتاريخي هام، كونها مركزًا تجاريًا وعسكريًا وثقافيًا عبر العصور (أنظر: علي حسون، العثمانيون والبلقان، ط2، المكتب الإسلامي، دمشق، 1985، ص06)

[4] احمد نوري، النعيمي، اليهود والدولة العثمانية، ط1، الدار العربية للموسوعات، لبنان، 2006، ص161

وكان لـ "طلعت باشا" دور محوري في إعادة هيكلة الجمعية بعد انقلاب عام 1913، وتولى عدّة مناصب وزارية أبرزها وزارة الداخلية، قبل أن يُعيَّن "صدرًا أعظمًا" سنة 1917[1]، وهو أعلى منصب تنفيذي في الدولة العثمانية بعد الخليفة. وقد وصفه بعض المؤرخين بأنه من الشخصيات الأكثر تأثيرًا في توجيه سياسات الاتحاد والترقي نحو الحكم المركزي، لما امتلكه من حنكة إدارية وشبكة علاقات واسعة داخل مفاصل الدولة.

وخلال الحرب العالمية الأولى، شكّل مع أنور وجمال باشا نواة القيادة السياسية والعسكرية للدولة، المعروفة بـ "ثالوث الحكم". وبعد الهزيمة العثمانية، فرّ إلى ألمانيا حيث اغتيل في برلين عام 1921 على يد ناشط أرمني في إطار عمليات "نيمسيس"Nemisis الانتقامية[2].

ولعلّ "**إسماعيل أنور باشا** " **(أنظر الشكل11)**، المولود في إسطنبول عام 1881، من أبرز القادة العسكريين في صفوف جمعية الاتحاد والترقي. والذي تلقى تعليمه العسكري في المدرسة الحربية العثمانية، ثم أُرسل في بعثة تدريبية إلى ألمانيا، اين تأثر بالنموذج العسكري البروسي، وهو ما انعكس لاحقًا على أدائه التنظيمي والميداني. وقد بزغ نجمه في أحداث ثورة 1908، إذ لعب دورًا بارزًا في تحريك الجيش الثالث في مقدونيا لدعم إعادة العمل بالدستور العثماني. وبعد الثورة، واصل صعوده السياسي والعسكري، إلى أن تولى منصب وزير الحربية عام 1914[3]، فصار القائد الفعلي للجيش العثماني خلال الحرب العالمية الأولى. وقد عُرف أنور بطموحه القومي الكبير وقدرته على التعبئة، رغم ما وُجه إليه من انتقادات بشأن بعض القرارات العسكرية المصيرية.

[1] منير البعلبكي، معجم أعلام المورد ط1، دار العلم للملايين» بيروت، لبنان، 2004، ص 275

[2] **عملية نيميسيس:** كانت حملة اغتيالات سرية نفذها الاتحاد الثوري الأرمني بين عامي 1920 و1922، استهدفت مسؤولين عثمانيين وأذربيجانيين تورطوا في الإبادة الجماعية للأرمن ومجازر باكو عام 1918، أبرزها اغتيال طلعت باشا في برلين عام 1921 على يد سوغومون تهليريان (انظر: Michael Newton, Famous Assassinations in History: An Encyclopedia (Santa Barbara, CA: ABC-CLIO, 2014):World p p 269–270،

[3] موفق. بن مرجة.المرجع السابق. ص74

وصفه المؤرخ ""إريك زورخر" Erik Zoker بأنه: "" ***رمز لجيل آمن بإمكانية إنقاذ الدولة عبر التجديد العسكري، غير أن اندفاعه تجاوز في أحيان كثيرة حدود الواقعية..***""[1]

وبعد الهزيمة في الحرب فرّ إلى ألمانيا، ثم انتقل إلى آسيا الوسطى لمحاولة قيادة حركة مقاومة ضد الروس، وهناك قُتل في معركة مع الجيش الأحمر قرب" بلجوان " Belgouan في طاجيكستان" عام1922 [2].

كما يُعد **أحمد جمال باشا (أنظر الشكل 12)**، المولود في مدينة ميتيلين (Miteline) عام 1872، أحد أبرز القادة العسكريين والسياسيين في جمعية الاتحاد والترقي[3]. تلقى تعليمه العسكري في إسطنبول وتخرج من الأكاديمية الحربية، حيث بدأ بعد ذلك مسيرته في صفوف الجيش الثالث. وبرز نشاطه داخل الجمعية بعد "إعلان المشروطية الثانية" عام 1908، وسرعان ما أصبح من العناصر المُقربة من طلعت وأنور باشا، مما أتاح له الوصول إلى مواقع حساسة كمنصب وزير البحرية [4].

وخلال الحرب العالمية الأولى، عُيّن واليًا على ولاية سوريا وقائدًا للجيش الرابع، فكان الحاكم الفعلي للمشرق العربي تحت سلطة الاتحاد والترقي. وقد عُرف بسياساته المركزية الصارمة، وسُجّل اسمه في ذاكرة العرب بسبب دوره في إعدام عدد من المفكرين والقوميين العرب عام 1915، ما أكسبه لقب "السفاح"[5] في الأدبيات العربية. بعد هزيمة الدولة العثمانية، لجأ إلى ألمانيا ثم إلى تبليسي (Teplisi) بجورجيا، وهناك اغتيل عام 1922 على يد مسلح أرمني، في إطار سلسلة عمليات انتقامية أرمنية استهدفت قادة الاتحاد والترقي المتهمين بالإبادة الجماعية[6].

[1]موفق. بن مرجة.المرجع السابق. ص74

[2]محمد حرب، مذكرات السلطان عبد الحميد، مصدر سابق ،ص 273

[3]إريك زوركر، المرجع السابق، ص514

[4]سليمان بن صالح، الخراشي، مرجع سابق، ص 55

[5]محمد، السعيدي، مذكرات جمال باشا، ج1، ط1، دار الفرابي، بيروت، لبنان، 2013، ص7

[6]موفق، بن مرجة، مرجع سابق، ص74

وفكرياً تبرز شخصية "**عبد الله جودت "(أنظر الشكل 13)**، المولود سنة 1869 في "ديار بكر"، وهو طبيب ومفكر عُرف بدعوته إلى التحديث والعلمانية[1]. تأثر بالفكر الأوروبي خلال دراسته الطبية في "إسطنبول"، وساهم في تأسيس مجلة "اجتهاد" التي اعتُبرت من أوائل المنابر التي نادت بفصل الدين عن الدولة داخل المجال العثماني. ورغم كونه من آباء التنظير لفكر جمعية الاتحاد والترقي، إلا أنه اختلف مع قادتها لاحقًا في توجهاتهم القومية وميلهم إلى المركزية الصارمة، فآثر الابتعاد عن النشاط السياسي المُباشر.

وقد واصل نشاطه الفكري والنقدي في السنوات التالية، مدافعًا عن العقلانية والحرية الفردية. وبقي جودت كاتبًا ومثقفًا ناشطًا حتى وفاته في إسطنبول سنة 1932، بعد سنوات من العزلة خصصها للكتابة والتأمل[2].

وفي السياق الفكري دائماً، تبرز شخصية "**إسحاق سكوتي**"، أحد الرموز الكردية المنخرطة مبكرًا في النشاط الإصلاحي داخل الدولة العثمانية. وقد وُلد في "ديار بكر"، وتلقى تعليمه في الميدان الطبي، قبل أن تتقاطع مسيرته مع جمعية "تركيا الفتاة" في تسعينيات القرن التاسع عشر. إذ أُلقي القبض عليه سنة 1895 بسبب نشاطه السياسي[3]، ونُفي إلى جزيرة "رودس"، غير أنه تمكن من الفرار إلى أوروبا، وواصل نضاله الإصلاحي من باريس وجنيف بالتعاون مع "عبد الله جودت".

أسّس صحفًا ومجلات تدعو إلى التحديث والدستور، أبرزها صحيفة "عثمانلي" التي صدرت من جنيف، وكان لها صدى في الأوساط المعارضة للنظام الحميدي.[4] عُين لاحقًا طبيبًا عسكريًا في السفارة العثمانية بروما سنة 1900، دون أن يتخلّى عن أفكاره الإصلاحية. توفي في 9 فبراير 1902 بمدينة" سان ريمو" الإيطالية بعد صراع مع المرض،

[1] سليمان بن صالح، الخراشي، مرجع سابق، ص 44

[2] محمد علي اورخان، السلطان عبد الحميد الثاني حياته واحداث عهده، ط4، اسطنبول، 2004،ص272

[3] – سليمان بن صالح الخراشي، مرجع سابق، ص 44.

[4] Institut für Orient- und Asienwissenschaften, 1. Jahrgang (1325–1326) (1909), Digitale Sammlungen der ULB Bonn, https://digitale-sammlungen.ulb.uni-bonn.de, مؤرشف في 28 سبتمبر 2021.

عن عمر لم يتجاوز الرابعة والثلاثين. وقد نعاه أحمد رضا بوصفه من الأوائل الذين وضعوا البذور الأولى للوعي الدستوري والإصلاحي داخل النخبة العثمانية المعارضة[1].

وفي الجانب الميداني من قيادات جمعية الاتحاد والترقي، برز " **أحمد نيازي بك '، (أنظر الشكل 14)** المولود عام 1873 في مدينة رِسْنَة (Resne) بمنطقة مقدونيا، كضابط في الجيش الثالث وأحد أبرز رموز الثورة الدستورية عام 1908 .وفي 3 يوليو/ جويلية من ذلك العام[2]، قاد نيازي تمردًا مسلحًا، حيث استولى على مستودع أسلحة في رِسْنَة وانطلق إلى الجبال مع حوالي 200 جندي ومدني، مطالبًا بإعادة العمل بالدستور العثماني لعام 1876 .

وقد لُقّب بـ "بطل الحرية" لدوره المحوري في إشعال فتيل الثورة. وبعد نجاح الثورة، شارك نيازي في قمع محاولة الانقلاب المضاد عام 1909، لكنه لم يحتفظ بموقع سياسي بارز في ظل صعود القيادة الثلاثية المُتمثلة في طلعت وأنور وجمال باشاو. في 17 أبريل 1913، اغتيل نيازي في مدينة فلوره (Vlorë) بألبانيا، وتضاربت الروايات حول هوية الجُناة، حيث تشير بعض المصادر إلى أن اغتياله تم على يد انفصاليين ألبان. [3]

وفي جانب آخر، يبرز "**فتحي أوقيار**"، المولود سنة 1880 في مدينة "" بريليب" Brilip بمنطقة موناستير (بيتولا الحالية) في مقدونيا، كوجه سياسي ودبلوماسي ينتمي إلى جناح الاعتدال داخل جمعية الاتحاد والترقي. تلقى تعليمه في المدرسة الحربية ثم التحق بالسلك الدبلوماسي، حيث مثّل الدولة في عدد من العواصم الأوروبية .وكان من الشخصيات المقربة من مصطفى كمال أتاتورك[4]، خصوصًا بعد نهاية الحرب وتأسيس الجمهورية التركية، أين تولى رئاسة الوزراء مرتين، الأولى في الفترة من 14 أغسطس إلى 27 أكتوبر 1923، والثانية من 22 نوفمبر 1924 إلى 3 مارس 1925. كما أسس لاحقًا الحزب

[1]سليمان بن صالح الخراشي، مرجع نفسه، ص 44.
[2]إريك زوركر، المرجع السابق، ص 156
[3]محمد حرب، مذكرات السلطان عبد الحميد، مصدر سابق ، ص288
[4]المصدر نفسه، ص281

الجمهوري الليبرالي (Serbest Cumhuriyet Fırkası) في 12 أغسطس 1930، بناءً على طلب أتاتورك، ليصبح بذلك من رموز التحول من العهد العثماني إلى عهد الجمهورية.

وقد وصفه المؤرخ الأمريكي "أرنست رامزور" Ernest Ramzor بقوله :"".. ***جسر بين مرحلتين.. تركيا الفتاة والجمهورية..***""، وهو وصف يُبرز الدور الانتقالي الذي لعبه، وقد استمر أوقيار في العمل السياسي حتى تقاعده، وتوفي في إسطنبول في 7 مايو 1943 عن عمر ناهز 63 عامًا، ودُفن في مقبرة "زنجيرلي قويو"".[1]

وإجمالاً ، كان أعضاء جمعية الاتحاد والترقي من خلفيات اجتماعية وثقافية متنوعة، مما يعكس الطبيعة المتعددة الأطياف للجمعية. وهذا ما أكدهُ بعض الباحثين مثل "بيرج بيروكلو" و"فيروز أحمد" بحيث أشاروا في كتاباتهم إلى إنتماء بعض الأعضاء الى البرجوازية الحديثة التي ظهرت بعد انفتاح الدولة على الأفكار الغربية، وفي ذات السياق يؤكد فيروز احمد على انهم من النخبة المثقفة التي ضمت علماء في مجالات الدين والعلوم الحديثة بالإضافة إلى الخريجين من المدارس التقنية والكليات العسكرية والبحرية [2].

وهناك من يرى أن الأعضاء كانوا ضباطًا شبّانًا نشطين في الحياة السياسية، متأثرين بشدة بالثقافة الغربية وأفكارها حول الإصلاحات والتنظيمات السياسية. وهذا التأثير الغربي كان له دور كبير في تشكيل آراءهم حول ضرورة التغيير والإصلاح في الدولة العثمانية.

[1] نادية، عبد ياسين، المرجع السابق، ص192

[2] Berch Berberoglu, Turkey in Crisis: From State Capitalism to Neocolonialism, London: Zed Press, 1982, p p 47–48.

المبحث الثالث . التحولات السياسية وصعود الجماعة الى السلطة :

شهدت الدولة العثمانية مطلع القرن العشرين سلسلة من التحولات السياسية الحاسمة التي غيّرت من بنيتها السياسية ومؤسساتها، وكرّست صعود جمعية الاتحاد والترقي إلى السلطة بعد مسار طويل من النضال السياسي والعسكري. بدأت هذه التحولات بتراجع الحكم المطلق للسلطان عبد الحميد الثاني، وتطوّر الحركات الإصلاحية داخل الدولة وخارجها، وانتهت بثورة 1908 التي أعادت العمل بالدستور، ثم الإطاحة بالسلطان في السنة الموالية،

أولا– وسائل نشر الفكر والتجنيد: وكان ذلك باعتماد الوسائل الآتية :

ا. **الصحافة والإعلام:** من أبرز الوسائل التي اعتمدتها جمعية الاتحاد والترقي لنشر أفكارها كانت الصحافة، وفي مراحلها الأولى، كانت الصحافة أحد الأدوات السرية التي استخدمتها الجمعية لنشر أفكارها داخل الدولة العثمانية وخارجها. فاستفادت الجمعية من وجود أعضائها في المنفى وخاصة في أوروبا، حيث استطاعوا تهريب الصحف والمجلات إلى داخل الدولة العثمانية لتوزيعها بين النُخب المثقفة والطلاب[1]. وكان من أهم الصحف والمجلات التي أصدرتها الجمعية ما يلي :

1 – صحافة ما قبل ثورة 1908: شكّلت الصحافة أحد أهم الوسائل التي اعتمدت عليها جمعية الاتحاد والترقي في نشر أفكارها السياسية وتحريض الرأي العام ضد الحكم الاستبدادي للسلطان عبد الحميد الثاني. ونظراً للرقابة الشديدة داخل الدولة العثمانية، لجأت الجمعية وأنصارها إلى إصدار صحف ومجلات في المنفى، حيث توفرت لهم حرية أكبر في التعبير والعمل السياسي، ومن أبرز هذه المطبوعات جريدة "مشورت" التي أصدرها أحمد رضا بك من باريس، وكانت تُعد من أهم المنابر الإعلامية للجمعية، تنشر مقالات بالعربية والعثمانية والفرنسية، وتدعو إلى إعادة العمل بالدستور العثماني وإقامة نظام برلماني[2].

[1] جلال يحي، المرجع السابق، ص413

[2] نور الدين، زين، نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية، (د. ت) بيروت، لبنان، 1968، ص202

ويشير الباحث" الرميزان" إلى أن تشديد الرقابة العثمانية على الصحافة، وتزايد التحذيرات الرسمية، وتعليق صدور العديد من الصحف، لا سيما في فترات الاضطرابات الداخلية، دفع عدداً كبيراً من الصحفيين إلى مغادرة إسطنبول[1]. وقد لجأ بعضهم إلى أوروبا، وخاصة إلى لندن وباريس، حيث تمكنوا من تأسيس وإدارة صحيفة "مخبر" من الخارج، مستعينين بصحيفة أخرى أقل شهرة في بداياتها تُدعى "حرّيت"[2]. وقد نُقلت آلاف النسخ من هذه الصحف إلى إسطنبول ومدن أخرى بشكل دوري، دون أن تتمكن السلطات العثمانية من إيقاف توزيعها بالكامل.

وفي عام 1871م، وبعد وفاة الصدر الأعظم "علي باشا"، عُيّن" محمود نديم باشا" في منصب رئاسة الحكومة، وهو قرار أثار موجة من الانتقادات نتيجة ضعف مؤهلاته السياسية وولائه الواضح للسفير الروسي في الدولة العثمانية. وفي محاولة لاحتواء المعارضة، دخلت الحكومة في تسوية مع تيار "العثمانيون الجدد" بقيادة نامق كمال، أفضت إلى عودة العديد من أعضائه من المنفى إلى إسطنبول، بمن فيهم كمال نفسه[3].

لكن هذه العودة لم تكن نهاية المعارضة، بل اتخذت شكلاً غير مباشر. فقد أسس نامق كمال فور عودته جريدة جديدة ناقدة حملت اسم "عِبرة". ومع حلول عام 1875م، ساهمت هذه الدوريات الصحفية في زيادة الوعي العام، إلى جانب التأثير الكبير الذي خلفته مسرحية "سلسترة" – وتعني "الوطن" – التي ألفها كمال، ما دفع السلطات إلى اعتقاله مرة أخرى. وشعرت الدولة العثمانية بضرورة ضبط المجال الصحفي عبر سنّ قوانين جديدة، كما لجأت إلى فرض استخدام الطابع الرسمي على كل المنشورات السياسية، في محاولة للحد من انتشارها والتأثير المتزايد للصحافة بين فئات الشعب.

[1] محمد الرميزان، التطور التاريخي للصحافة التركية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، نُشر في 17 يناير 2017، https://kfcris.com/ar/view/post/223 تم الدخول إليه في 30 مايو 2025،على الساعة 17:12

[2] عبد العالي خليفة، "الصحافة في الدولة العثمانية من عهد التنظيمات إلى الانقلاب الحميدي"، مجلة الآداب واللغات، جامعة سطيف 2، العدد 25، 2021، ص. 203.

[3] حمزة عوض الله، "العثمانيون والصحافة: علاقة كر وفر واغتيالات الذئاب الرمادية"، إندبندنت عربية، 14 يوليو 2019، تاريخ الدخول: 27 ماي 2025،على الساعة 10:04

كما برزت صحيفة تركيا الفتاة كانت من أبرز المنابر الإعلامية التي تبنتها جمعية الاتحاد والترقي في المنفى، خاصة في باريس وجنيف .أشرف على إصدارها أحمد رضا بك، أحد أبرز مفكري الجمعية وقادتها في المنفى، وكان من المتأثرين بالفكر الوضعي وبأفكار أوغست كونت .لعبت الصحيفة دورًا مهمًا في نشر الأفكار الدستورية والليبرالية، وانتقاد الاستبداد السياسي لحكم السلطان عبد الحميد الثاني، والدعوة إلى تطبيق الدستور العثماني لعام 1876[1].

ورغم تباين أماكن صدورها، كانت هذه المطبوعات تتقاطع في هدف واحد، وهو التمهيد الفكري والسياسي لإنهاء حكم الفرد وإعادة تفعيل الحياة الدستورية. وقد نجحت إلى حد كبير في تشكيل وعي سياسي لدى النخب العسكرية والمدنية، وأسهمت في خلق بيئة معارضة نشطة كان لها دور مباشر في إشعال ثورة 1908.

2- التغلغل في المؤسسات العسكرية والتعليمية: في إطار استراتيجيتها الثورية السرية، أدركت جمعية الاتحاد والترقي أهمية السيطرة على المؤسسات التي تؤثر مباشرة في صنع القرار وفي تشكيل الوعي السياسي، فركزت بشكل خاص على التغلغل في الجيش والمؤسسات التعليمية العثمانية.

II. آليات التجنيد في جمعية الاتحاد والترقي : عن طريق التغلغل في:

1. **الضباط العسكريون كهدف رئيسي للتجنيد:** اعتمدت جمعية الاتحاد والترقي بشكل رئيسي على استقطاب الضباط العسكريين، خصوصاً أولئك المنتمين إلى وحدات الجيش الثالث العثماني المتمركزة في منطقة مقدونيا (روملي الأوروبية). وقد لعبت هذه المنطقة دوراً محورياً في النشاط الثوري المعارض للحكم الفردي للسلطان عبد الحميد الثاني، نظراً لتمركز عدد كبير من الوحدات العسكرية الحديثة هناك .كان العديد من هؤلاء الضباط من خريجي المدارس العسكرية الحديثة التي أدخلت مناهج غربية، مما جعلهم أكثر تقبلاً للأفكار الإصلاحية والعلمانية.

[1] زين نور الدين، المرجع السابق، ص202

وقد رأى هؤلاء الشباب في جمعية الاتحاد والترقي إطاراً مناسباً لتحقيق طموحاتهم في تحديث الدولة، ومقاومة الاستبداد السياسي، والحفاظ على كيان الدولة العثمانية من التفكك والانهيار. ولذلك، كان انضمامهم إلى التنظيمات السرية أمراً طبيعياً، بل ضرورياً في نظرهم[1].

2. **الشبكات السرية والتنظيم الهرمي:** تطورت بنية جمعية الاتحاد والترقي لتأخذ طابعاً سرياً وهرمياً، حيث تم إنشاء لجان مركزية مسؤولة عن التخطيط واتخاذ القرارات، يُشار إليها أحياناً بـ "اللجنة المقدسة" أو بـ "كعبة الحرية"، في إشارة رمزية إلى قدسية أهدافها في نظر أعضائها .اعتمدت الجمعية على نظام تجنيد صارم، حيث كان يتم اختيار الأعضاء الجدد بناءً على معايير دقيقة تتعلق بالولاء الفكري والانضباط التنظيمي والقدرة على الحفاظ على السرية. كان لكل عضو مسؤول مباشر، وتُوزّع المهام وفق تسلسل دقيق، بما يضمن عدم انكشاف الشبكة في حال اختراقها[2].

وقد أسهمت هذه البنية في حماية الجمعية من الملاحقة الأمنية، وفي الوقت نفسه مكنتها من التغلغل في مفاصل الدولة والمجتمع.

3. **استقطاب الطلاب والمثقفين:** شكل طلاب المدارس والجامعات، خصوصاً الكليات العسكرية والطبية، إلى جانب المثقفين والكتّاب والصحافيين، قاعدة مهمة للتجنيد داخل الجمعية. كان هؤلاء أكثر انفتاحاً على الأفكار الليبرالية والحداثية، وقد وجدوا في خطاب الجمعية أداة للتغيير السياسي والاجتماعي.

وقد لعبت مدرسة الطب العسكرية الكبرى في إسطنبول دوراً محورياً، إذ كانت منطلقاً لتأسيس الجمعية عام 1889 على يد مجموعة من طلبة الطب العسكري الذين تأثروا بالفكر الليبرالي الغربي[3]، خصوصاً الوضعية والمادية والعلمانية. هذا الوسط الطلابي شكل بيئة حاضنة للأفكار المعارضة، وساهم في تطوير الخطاب السياسي والنظري للجمعية.

[1] نادية، عبد ياسين، المرجع السابق، ص293

[2] جاوان حسين فيض الله الجاف، الكرد ودورهم في جمعية الاتحاد والترقي (1889–1914): دراسة تاريخية، (بغداد: دار الجامعة، د: ت، ص. 62.

[3] علي محمد، الصلابي، المرجع السابق، ص45.

4. **دور الجمعيات السرية الموازية والداعمة:** ومنها جمعية الحرية العثمانية التي تأسست عام 1906 في مدينة سالونيك، وكانت تضم نخبة من الضباط الشباب المتأثرين بالأفكار الثورية. وقد نجحت هذه الجمعية في اختراق الجيش، وتمكنت من تجنيد عناصر مؤثرة داخله وفي عام 1907، اندمجت جمعية الحرية العثمانية مع جمعية الاتحاد والترقي، وشكل هذا الاندماج نقطة تحول استراتيجية، حيث أصبح للجمعية جناح قوي داخل مؤسسات الدولة[1]، لا سيما المؤسسة العسكرية، مما ساعدها على تنظيم ثورة 1908 التي أجبرت السلطان عبد الحميد الثاني على إعادة العمل بالدستور.

III. **استغلال المؤسسات التعليمية والثقافية لنشر الأفكار** : مثل :

1. **المدارس والجامعات كأدوات للتجنيد والتعبئة:** اعتمدت جمعية الاتحاد والترقي على المؤسسات التعليمية الحديثة، سواء العسكرية أو المدنية، لنشر أفكارها واستقطاب الكوادر. كانت الجامعات والمدارس الكبرى في إسطنبول وسالونيك وبيروت وغيرها، ساحات نشطة للنقاشات الفكرية والمحاضرات السرية التي تُنظَّم بين الأساتذة والطلاب .أدى ذلك إلى نشوء وعي سياسي حاد في أوساط الشباب، ساهم في بلورة موقف معارض للاستبداد، ومؤيد للدستور والإصلاح[2].
2. **التأثر بالفكر الغربي والتعليم الحديث:** استفاد العديد من أعضاء جمعية الاتحاد والترقي من التعليم الحديث، سواء داخل الدولة العثمانية أو في أوروبا، حيث تلقوا تكوينًا علميًا وفكريًا قائمًا على مناهج غربية حديثة، ما ساهم في بلورة رؤى إصلاحية متقدمة. وقد ساعد هذا التعليم في ترسيخ مفاهيم فلسفية مثل الوضعية (Positivism)، التي تدعو إلى اعتماد المنهج العلمي والعقلاني في تفسير الظواهر

[1] من جمعية سرية إلى السلطة: البرنامج السياسي لانتخابات عام 1908 لجمعية الاتحاد والترقي العثمانية، مجلة معهد العلوم الاجتماعية، جامعة تشانكيري كاراتكين، 21 يونيو 2016، مؤرشف من الأصل في 25 مارس 2020، تم الاسترجاع في 27 ماي 2025.

[2] نادية ياسين، عبد، المرجع السابق، ص169، بتصرف.

الاجتماعية والسياسية، والمادية التاريخية التي تركز على العوامل الاقتصادية والاجتماعية كمحركات للتاريخ[1].

وتجلّى تأثير هذه المفاهيم في الخطاب العام للجمعية، الذي تبنّى مبادئ فصل الدين عن الدولة، وسيادة القانون، والحريات الفردية، ودور المجتمع المدني. ويُعد أحمد رضا بك من أبرز الأمثلة على هذا التوجه؛ فقد كان من أوائل المفكرين العثمانيين المتأثرين بفكر أوغست كونت، مؤسس الفلسفة الوضعية، ودعا إلى تطبيق مبادئها في إصلاح الدولة[2].

وقد عبّر عن ذلك من خلال كتاباته ومشاركته الفعّالة في نشاط الجمعية، مؤمنًا بأن التقدم لا يتحقق إلا عبر التعليم والعقل، وتحديث بنية الدولة وفق أسس علمية وعقلانية[3].كما تبنت الجمعية في خطابها العام مفاهيم مستمدة من الفكر الليبرالي الأوروبي، مثل فصل الدين عن الدولة، وسيادة القانون، والمجتمع المدني، والحريات الفردية.

3. المؤسسات الثقافية العربية المرتبطة: ومن ذلك نذكر:

- **جمعية الإخاء العربي العثماني:** رغم أن جمعية الإخاء العربي العثماني تأسست بعد ثورة 1908، فإن نشاطها يُعد استمراراً لتوجه عام نحو استغلال المؤسسات الثقافية والتعليمية كأدوات لنشر الوعي السياسي. أنشأت الجمعية فروعاً لها في سوريا والعراق، وأصدرت مجلة خاصة بها للتعبير عن رؤاها الفكرية والسياسية، إلا أن الخلافات بينها وبين جمعية الاتحاد والترقي، خصوصاً حول قضية اللامركزية

[1] Akyol, Altay. "Positivism in the Late Ottoman Empire: The Committee of Union and Progress as Mediators and Multipliers." In Turkey in the Cold War: Ideology and Culture, edited by Cangül Örnek and George Gürbey, Cham: Springer, 2017.p-p79-100

[2] Hakkan Taş. "Early Ideas of Ahmed Rıza (1892-1895)," Turkish Studies – Social Sciences Section, Volume 11, Issue 3, Center for World Turkish Studies (TASAM), Istanbul, 2016،p,p789-810

[3] روحي الخالدي، مرجع سابق، ص51.

والهوية العربية، أدت إلى إغلاقها لاحقاً[1]. ويُظهر هذا الصراع أن استغلال المؤسسات الثقافية كان سلاحاً ذا حدين، يُمكن أن يُستخدم للتقارب كما يمكن أن يُحوَّل إلى ساحة صراع بين تيارات مختلفة داخل الدولة العثمانية.

ثانيا – ثورة 1908 : عالجتها عبر التقسيم الآتي :

1. **السياق الداخلي والخارجي قبيل ثورة 1908 :** شهدت الدولة العثمانية في السنوات الأخيرة من حكم السلطان عبد الحميد الثاني (1876–1909) تدهورًا ملحوظًا في أوضاعها الداخلية والخارجية. فعلى المستوى الداخلي واجهت الدولة في أواخر عهد السلطان عبد الحميد الثاني اختلالات بنيوية تمثّلت في تراجع كفاءة الجهاز الإداري، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة وتزايد الأعباء الضريبية على السكان. وفي موازاة ذلك، تصاعد التذمر داخل صفوف الجيش، ولا سيما بين ضباط الفيلق الثالث المتمركزين في منطقة البلقان، الذين شعروا بالتهميش على الرغم من دورهم الحيوي، مما جعلهم يشكّلون لاحقًا القاعدة الأساسية للحركة الانقلابية ضد السلطان[2].

أما من الناحية الخارجية، فقد تكبّدت الدولة خسائر إقليمية متكررة، لاسيما في مناطق البلقان والقوقاز، كما فرضت عليها القوى الكبرى رقابة مالية صارمة من خلال "لجنة الدين العام العثماني"، ما عرّض السيادة المالية والسياسية للاهتزاز. وفي ظل هذا المناخ، تصاعد النفوذ الأجنبي في البلاد، مستفيدًا من الامتيازات التي منحتها الدولة للشركات الأوروبية، مما ولّد انطباعًا عامًا بتراجع السيادة العثمانية لصالح القوى الغربية. وتزامن ذلك مع نشاط ملحوظ للجماعات المعارضة في الداخل والخارج، والتي استفادت من الدعم الأوروبي، سواء من خلال إيواء المعارضين أو دعم خططهم، كما في حالة إيطاليا وفرنسا وبريطانيا[3].

[1] امين، سعيد، الثورة العربية الكبرى، ج1، مطبعة عيسى الالباني الحلبي، مصر، 1934، ص8.
[2] ارنست رامزور، مرجع سابق، ص73
[3] سليم الصويص، المحامي،اتاتورك منقذ تركيا وباني نهضتها الحديثة، ط1، 1970، ص48

بالإضافة إلى ذلك، واجه السلطان عبد الحميد الثاني الذي يصفه محمد فريد بك المحامي وهو أحد معاصري السلطان عبد الحميد الثاني حيث يقول عنه"***"...انه كان ملكا مثل غيره من ملوك زمانه ولكنه يمتاز عن غيره بدهاء وبعد النظر و الصلاح..."***[1]"

تحديات متزايدة من التيارات القومية والعلمانية داخل الجيش والمجتمع، والتي بدأت تتبلور داخل الأوساط المتعلّمة المتأثرة بأفكار الغرب والماسونية. وقد أظهرت هذه القوى معارضتها للحكم الفردي للسلطان، وانتقدت تحكّمه في شؤون الدولة وتعطيله للدستور. كل هذه العوامل مهّدت الطريق لظهور جمعية الاتحاد والترقي، التي اتخذت من الإصلاح الدستوري وسيلة للضغط على السلطان، وسعت إلى إضعاف سلطته عبر تعبئة النخب العسكرية والمدنية، وصولًا إلى انقلاب 1908 الذي مثّل نقطة تحول في المسار السياسي العثماني.

في هذا المناخ، بدأت جمعية الاتحاد والترقي تنشط بقوة داخل صفوف الجيش، وتحديدًا داخل "الفيلق الثالث" المرابط في مقدونيا، حيث أقام الضباط علاقات سرية، ونظّموا خلايا تعمل على التحريض ضد السلطة المركزية، مستفيدين من الموقع الجغرافي البعيد عن إسطنبول، ومن تركيبة الجيش التي تضم عناصر متعلمة ومتمرّسة عسكريًا.

وقد لعبت الصحف التي كانت تصدر خارج الدولة العثمانية دورًا كبيرًا في نشر أفكار الدستور والحرية والمساءلة، مما خلق بيئة فكرية مهيأة للثورة. كما تلقّت جمعية الاتحاد والترقي دعمًا غير مباشر من بعض القوى الأوروبية التي رأت في هذا التحول وسيلة لتقليص نفوذ السلطان وتعزيز الاستقرار في البلقان وعودة الحياة الدستورية[2].

انطلقت شرارة الثورة في يوليو 1908 **(أنظر الشكل 15)**، حين أعلن الضابط أحمد نيازي بك تمرده المسلح من مدينة مناستير "بيتولا حاليًا "في مقدونيا بعد موافقة جمال باشا

[1] محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العثمانية العلية، تج: احسان حقي، ط1، دار النفائس، بيروت، 1981، ص743

[2] أبو غدة، محمد زاهد. "انقلاب جمعية الاتحاد والترقي وأثره على مستقبل الدولة العثمانية ."رابطة العلماء السوريين، 1 ديسمبر 2015 .تم الاطلاع عليه في 29 مايو 2025،على الساعة 17:12، متاح عبر الرابط :
https://islamsyria.com/ar/انقلاب-جمعية-الاتحاد-والترقي-وأثره-على-مستقبل-الدولة-العثمانية/المقالات

وطاهر باشا عضوان في الجمعية[1] ، مطالبًا بإعادة العمل بالدستور المعلّق منذ سنة 1878[2]، ووجه نداءً إلى السلطان عبد الحميد لإصلاح الأوضاع السياسية وإعادة الدستور. تبعه في ذلك الضابط إنور بك من سلانيك، وعدد من الضباط الذين أعلنوا العصيان في مختلف الوحدات العسكرية التابعة للفيلق الثالث، رافعين شعار "الحرية والعدالة والمساواة"[3].

سارعت جمعية الاتحاد والترقي إلى استثمار هذه الحركات، ونسّقت مع الضباط المتمردين، كما نظّمت مظاهرات ومسيرات في مدن البلقان، مطالبة بعودة المشروطية وتفعيل الدستور. وقد أدى اتساع دائرة التمرد، وتضامن مختلف قطاعات الجيش مع الثوار، إلى وضع السلطان عبد الحميد أمام خيار صعب: إما مواجهة حرب أهلية واسعة النطاق، أو الرضوخ لمطالب الاتحاديين[4]. وأمام تصاعد الضغط، رضخ السلطان يوم 23 يوليو 1908، وأعلن استعادة العمل بالدستور **(أنظر الملحق1)**، وفتح البرلمان من جديد. وقد استُقبل هذا القرار بفرح كبير في شوارع إسطنبول والمدن الكبرى، حيث خرجت الجماهير تهتف للحرية والمساواة، في مشهد غير مسبوق منذ عقود. كما تم العفو عن المنفيين السياسيين، وعاد العديد منهم من أوروبا للمشاركة في الحياة السياسية الجديدة[5].

2. آثار ونتائج ثورة 1908 : أحدثت ثورة 1908 تحولًا جذريًا في البنية السياسية للدولة العثمانية، وأعادت الأمل في الإصلاح والانفتاح السياسي لدى قطاعات واسعة من الشعب العثماني. فبعد عقود من الحكم الفردي، فتحت الثورة الباب أمام المرحلة الدستورية الثانية، التي اتسمت بعودة البرلمان، وحرية الصحافة، وتعدد الأحزاب.

فعلى المستوى السياسي، جرت انتخابات برلمانية في نهاية سنة 1908، وشارك فيها نوّاب من مختلف القوميات والولايات، بما في ذلك العرب، الأرمن، اليونان، والبلغار. وقد دخلت جمعية الاتحاد والترقي المعترك الانتخابي بقوة، وحازت على الأغلبية،[6] مما مكّنها

[1] الغول آغاسي، احمد نيازي، خواطر نيازي او صحيفة من تاريخ الانقلاب العثماني الكبير، تر: ولي الدين يكن، مطبعة سكر احمد، 1909، ص65.
[2] اسماعيل احمد ياغي، الدولة العثمانية في العصر الاسلامي الحديث،د:ت، مكتبة العبيكان، الرياض، 1995، ص295
[3] الغول آغاسي احمد نيازي، المرجع السابق، ص67.
[4] كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الاسلامية، تر: بيبة فارس ومنير بعلبكي، ج4، د: ط، بيروت، 1955، ص597.
[5] جلال يحي، مرجع سابق، ص428.
[6] قيس جواد العزاوي، الدولة العثمانية: من الخلافة إلى الانقلابات (1908–1913)، دار الفارابي، بيروت، 2008، ص، ص،ص 61–90.

من التأثير في تشكيل الحكومة وتوجيه القرارات الكبرى. كما تأسست عدة أحزاب سياسية، منها حزب "الحرية والائتلاف"، الذي ضم معارضين للجمعية من شخصيات عربية وعثمانية تقليدية.

أما على الصعيد الإعلامي والفكري، فقد انفجرت حركة الصحافة والنشر، خصوصًا في الولايات العربية، حيث ظهرت عشرات الصحف والمجلات. ففي العراق، تأسست أكثر من سبعين مطبوعة في غضون سنتين، منها جريدة "الزوراء"، و"العرب"، و"صدى بابل". كما أسهم المناخ الليبرالي في تشجيع المفكرين والأدباء على نشر آرائهم في الشؤون السياسية والاجتماعية.[1]

وعلى المستوى الاجتماعي، نشطت الجمعيات الثقافية والتعليمية، وتوسع دور المرأة في الحياة العامة، حيث تأسست أولى الجمعيات النسائية، وبدأت بعض الأصوات النسوية تطالب بحقوق التعليم والمشاركة السياسية، مستفيدة من مناخ الانفتاح الجديد. وقد شهدت بعض المدن مثل بيروت، ودمشق، وبغداد، حراكًا ثقافيًا ملحوظًا أطلق عليه المؤرخون "نهضة ما بعد المشروطية"[2].

غير أن نتائج الثورة لم تكن كلها إيجابية، إذ تسببت حالة الانفتاح المفاجئ في تصاعد النزعات القومية، خصوصًا بين الأقليات غير التركية، مثل الأرمن والألبان والعرب، الذين طالبوا بقدر أكبر من الاستقلال الذاتي أو حتى الانفصال، مما أضعف تماسك الدولة العثمانية. كما استغلت بعض القوى الأوروبية هذا الاضطراب لتحقيق مكاسب استراتيجية، مثل إعلان بلغاريا استقلالها يوم 5 أكتوبر 1908، وقيام النمسا–المجر بضم البوسنة والهرسك رسميًا، بعد أن كانت تحت إدارتها العسكرية فقط.[3]

[1] عبد الرزاق الحسني، تاريخ الصحافة العراقية، مطبعة الأهالي، بغداد 1952، ص 23 –45

[2] نورية السداني، الحركة النسائية العربية في القرن العشرين (1917–1981)، دار سعاد الصباح، الكويت 1992، ص ص33–50.

[3] محمد الصالح بلعيد، "القوميون العرب والسلطة العثمانية من التعايش إلى التصادم (1908–1918)"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 12، جامعة المسيلة، 2018، ص ،ص101–120.

وقد مثّلت هذه التطورات تحديًا كبيرًا لجمعية الاتحاد والترقي، التي وجدت نفسها فجأة في موقع الحكم دون امتلاك رؤية سياسية متماسكة لإدارة التنوع العثماني أو مواجهة الأطماع الخارجية، وهو ما سيمهد لصدامات داخلية لاحقة ويدفع الجمعية نحو مزيد من المركزية والتشدد.

ثالثاً: الإطاحة بالخليفة عبد الحميد الثاني 1909 : على الرغم من أن السلطان عبد الحميد الثاني وافق تحت الضغط على إعادة العمل بالدستور عام 1908، إلا أن العلاقة بينه وبين جمعية الاتحاد والترقي ظلت متوترة، خصوصًا بعدما شرعت الجمعية في التدخل في شؤون الحكم من خلال نفوذها البرلماني والعسكري، وبدأت تضغط من أجل تطبيق سياسات إصلاحية تتناقض مع طبيعة الحكم التقليدي التي عرفها العثمانيون في عهد عبد الحميد[1].

هذه التوترات ولدت في النهاية حالة من الاحتقان الشديد في البلاط، وشعور متزايد لدى السلطان بأنه مجرد أداة رمزية بلا سلطة حقيقية، ما دفعه إلى التفكير باسترجاع نفوذه القديم، ولو بطرق غير مباشرة[2].

1. أحداث 31 مارس 1909: خلفياتها وتداعياتها السياسية والدينية :شهدت الدولة العثمانية في 31 مارس 1909م (13 ربيع الثاني 1327هـ) واحدة من أكثر الأزمات السياسية والدينية تعقيدًا في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، فيما يُعرف بـ"حادثة 31 مارس"، وهي حركة تمرد عسكرية ودينية انطلقت من إسطنبول بمشاركة وحدات من الجيش العثماني، خصوصًا من فرق "الجيش النِظامي"، إضافة إلى طلاب المدارس الدينية (الطلبة) وجماعات محافظة دينية[3]. رفع المتمردون شعارات تطالب بعودة العمل

[1] سليمان بن صالح الخراشي، مرجع سابق، ص37

[2] الجزيرة نت، "ثورة 1908 العثمانية"، نُشر في 6 مارس 2016، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/3/6/ثورة-1908-العثمانية.

[3] كريم طلال، مسير الركابي، ثورة الاتحاديين في تركيا1908، مجلة كلية التربية الاساسية، العدد19، جامعة المستنصرية، بغداد، 2006، ص154

بالشريعة الإسلامية، وإلغاء الإصلاحات الدستورية التي جاءت بها جمعية الاتحاد والترقي عقب إعلان المشروطية الثانية عام 1908م.

وقد أُزهقت خلالها أرواح العديد من جنود وضباط الجيش، خاصة أولئك المحسوبين على جمعية الاتحاد والترقي، في ظل اضطراب سياسي وأمني واسع النطاق[1]. على الرغم من أن أصابع الاتهام وُجهت في البداية إلى السلطان عبد الحميد الثاني باعتباره الراعي الضمني للحركة، إلا أن التحقيقات والسياقات اللاحقة كشفت عن تعقيد المشهد، وضلوع عناصر متعددة داخل وخارج البلاد، منها أطراف أجنبية استغلت الوضع الداخلي الهش. ثمة آراء تؤكد أن بعض رموز جمعية الاتحاد والترقي أنفسهم تورطوا في تحريك الفوضى لتبرير إجراءات راديكالية [2]لاحقة تهدف إلى إحكام قبضتهم على السلطة.

وقد أفادت بعض المصادر التاريخية بأن دولًا أجنبية كانت لها يد في إشعال الفتنة، خصوصًا من خلال تحريض بعض العناصر على ارتكاب أفعال مستفزة، مثل حرق المصاحف، من أجل إلصاق التهمة بالموالين للسلطان عبد الحميد، وهو ما ساهم في تعقيد الموقف وشحن المشاعر الدينية لدى الجمهور[3].

2. رد فعل جمعية الاتحاد والترقي: عسكرة العاصمة وتصفية الحسابات: في أعقاب تصاعد الفوضى، وجدت جمعية الاتحاد والترقي في هذه الأحداث فرصة مناسبة لتصفية خصومها داخل الدولة، لا سيما أن الخلافات الداخلية بين أعضائها، من حيث الانتماءات القومية والمذهبية (أتراك، أرمن، يهود، ألبان، عرب...) بدأت تتعمق.

ففي 15 أبريل 1909م، تم تعيين "توفيق باشا" صدراً أعظمًا، وجرى تكليفه بإعادة "القانون المقدس" إلى حيز التنفيذ[4]، في محاولة لاحتواء التمرد دينيًا وتشريعيًا. لكن السيطرة الفعلية تحققت عندما زحف "الجيش الثالث" بقيادة "محمود شوكت باشا" من سالونيك (وهو الجيش الذي كان تحت نفوذ الاتحاد والترقي) إلى إسطنبول. وفي 26 أبريل، نجح في دخول العاصمة، بعد اشتباكات مع القوات العثمانية الرسمية، فارضًا هيمنة عسكرية واضحة[5].

[1] Bardakçı, Murat. Şahbaba. İnkılâp Kitabevi, İstanbul 2006, s p p 450–460.
[2]محمد علي الصلابي، مرجع سابق، ص72
[3]كريم طلال، ميسر الركابي، مرجع سابق، ص156
[4]، المرجع نفسه، ص157
[5]محمد علي الصلابي، المرجع السابق، ص73

3. خلع الخليفة عبد الحميد: ترتيبات واتفاقات فوقية :عُقدت جلسة مشتركة للمجلسين (مجلس الأعيان ومجلس المبعوثان)[1] في سان ستيفانو، شارك فيها نحو 240 عضوًا، أفضت إلى قرار خلع السلطان عبد الحميد الثاني في 27 أبريل 1909م. وتعيين شقيقه السلطان" محمد رشاد "(محمد الخامس)[2]**(أنظر الشكل16)** خلفاً له، وقد سُبقت هذه الخطوة بإعداد فتوى شرعية تبرر الخلع، كتب مسودتها الأولية الشيخ حمدي أفندي المالطي، لكن أمين الفتوى أمين أفندي الداي رفضها لاحتوائها على عبارات قاسية وغير مناسبة شرعًا، وهدد بالاستقالة إن لم تُعدّل. وبالفعل، جرى تعديل القسم الأخير من الفتوى ليصبح أكثر قبولا[3] **(أنظر الملحق2)**.

وضمّ الوفد الذي أُرسل لإبلاغ السلطان بقرار العزل كان ملفتًا من حيث تكوينه العرقي والديني؛ إذ ضم أربعة أشخاص من خلفيات غير تركية:

- **إيمانويل قواصو**[4]: يهودي إسباني الأصل، من كبار شخصيات الاتحاد والترقي.
- **أرام**: أرميني وعضو في مجلس الأعيان وعضو نشط في الجمعية.
- **أسعد طوبطاني**: ألباني الأصل، نائب في مجلس المبعوثان.
- **عارف حكمت**: ضابط بحري من أصل كرجي، وعضو في الجمعية[5] أيضًا.

[1] **مجلس المبعوثان** هو أحد مجلسي البرلمان العثماني، وقد شُكّل لأول مرة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني عام 1876 بعد إصدار الدستور العثماني (المشروطية الأولى). يُمثّل المجلس الهيئة التشريعية المنتخبة، وكان يتكوّن من نوّاب يُنتخبون من مختلف الولايات العثمانية. عاد المجلس للانعقاد مرة أخرى بعد إعلان المشروطية الثانية عام 1908، وكان له دور مهم في الحياة السياسية في السنوات الأخيرة من عمر الدولة العثمانية، خاصة بعد صعود جمعية الاتحاد والترقي إلى السلطة. (أنظر: صابات سهيل، المعجم الموسوعي المصطلحات العثمانية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000، ص ص201-202)

[2] **السلطان محمد رشاد (محمد الخامس)** هو السلطان الخامس والثلاثون للدولة العثمانية، تولّى الحكم سنة 1909م بعد خلع شقيقه السلطان عبد الحميد الثاني، وبقي في الحكم حتى وفاته سنة 1918م. كان حُكمه شكليًا، بينما كانت السلطة الفعلية بيد جمعية الاتحاد والترقي. شهدت فترة حكمه اندلاع الحرب العالمية الأولى وانضمام الدولة العثمانية إليها، مما سرّع في تدهور الدولة وسقوطها لاحقًا. (ينظر: محمد فريد بك، المصدر السابق، ص -ص709-715. بتصرف_)

[3] المرجع نفسه، ص191

[4] **إيمانويل قارصو Emanuele Carasso** هو شخصية يهودية إسبانية من أتباع الطائفة السفاردية، وكان من أوائل المنضمين إلى جمعية الاتحاد والترقي في الدولة العثمانية. لعب دوراً سياسياً بارزاً في الحركة التي سعت إلى الإصلاح السياسي وعزل السلطان عبد الحميد الثاني. يُعرف قارصو بأنه كان ضمن الوفد الذي توجّه رسميًا إلى السلطان عبد الحميد الثاني لإبلاغه بقرار عزله عن العرش سنة 1909م، وهو الحدث الذي مثّل نهاية عهد السلطان واستلام السلطان محمد رشاد للحكم. اشتهر قارصو كذلك بكونه من الشخصيات ذات التوجه الليبرالي والعلماني داخل جمعية الاتحاد والترقي، وقد كان له دور في دعم السياسات الأوروبية داخل الدولة العثمانية، مما جعله مثيراً للجدل في أوساط المحافظين. (ينظر: علي محمد الصلابي، السلطان عبد الحميد الثاني والجامعة الإسلامية، ، ط1،شركة أبناء الشريف الأنصاري،صيدا،2010، ص73. بتصرف)

[5] محمد حرب،العثمانيون في التاريخ و الحضارة، المرجع السابق، ص41

وقد أثارت تركيبة هذا الوفد حساسية كبيرة لدى المسلمين، إذ رُؤي فيها رمزًا لتبدل موازين القوى داخل الدولة العثمانية، وتغلغل العناصر القومية والعرقية غير المسلمة في مفاصل القرار[1].

4التبعات الداخلية والخارجية لعزل الخليفة : أحدثت الإطاحة بالسلطان عبد الحميد الثاني ردود فعل متباينة داخل المجتمع العثماني، حيث عبّرت بعض الفئات عن ارتياحها لرحيل الحاكم المطلق، بينما عبرت أخرى، لا سيما المحافظين، عن حزنها لفقدان "السلطان الحامي للخلافة الإسلامية". ونتج عن هذا الانقسام السياسي والاجتماعي حالة من اللا استقرار، تجلت لاحقًا في تصاعد الصراعات الحزبية، وظهور الحركات المناهضة للجمعية[2].

خارجيًا، راقبت القوى الأوروبية هذا التحول باهتمام، ووجدت فيه فرصة للتدخل أكثر في الشأن العثماني، مستغلة حالة الضعف والانقسام الداخلي، وهو ما انعكس في الأزمات المتتالية التي واجهتها الدولة، أبرزها فقدان ليبيا لصالح إيطاليا عام 1911، وخسارة البلقان لاحقًا[3]، وكلها تطورات غذّت الاتجاه نحو الحكم العسكري المطلق الذي تجلى في انقلاب 1913، كمحاولة أخيرة لإنقاذ ما تبقى من الدولة.

[1] كريم طلال، ميسر الركابي، المرجع السابق، ص156

[2] محمد علي الصلابي، السلطان عبد الحميد الثاني والجامعة الإسلامية ،المرجع السابق، ص74

[3] محمد حرب، العثمانيون في التاريخ و الحضارة، المرجع السابق ، ص ص57-58

الفصل الثاني:

سياسات جمعية الاتحاد والترقي و أثرها في تفكك الخلافة العثمانية

المبحث الأول: السياسة الداخلية للجمعية

اولا. المؤسسة الحزبية و ترسيخ الهيمنة السياسية

ثانيا. الانزلاق نحو القومية التركية استبعاد التعدد ولصالح النقاء القومي.

ثالثا. تداعيات السياسة اللامركزية في سياق التوترات الداخلية والخارجية

المبحث الثاني: السياسة الخارجية للجمعية

أولا. العلاقات العثمانية الاوروبية خلال حكم الجمعية (1908-1918)

ثانيا. سياسة الاتحاديين اتجاه الاحتلال الايطالي لليبيا1911

ثالثا. الاتحاديون وحروب البلقان (1912-1913)

رابعا. اقحام الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى (1914-1918)

خامسا: المسألة العربية ضمن التوجه الخارجي للاتحاديين

المبحث الثالث: سقوط الخلافة العثمانية بعد حكم الاتحاديين

أولا: تداعيات هزيمة الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى (1918-1920)

ثانيا: نهاية السلطنة العثمانية وصعود الجمهورية التركية (1922-1924)

المبحث الأول: السياسة الداخلية للجمعية

أولاً. المؤسسة الحزبية وترسيخ الهيمنة السياسية:

1. **تحول الجمعية إلى كيان حزبي منظم:** مع تصاعد نفوذها بعد 1908، قامت الجمعية بتوسيع بنيتها التنظيمية، فتحولت من تنظيم نخبوي سري إلى حزب جماهيري منظم، له فروع في كل الولايات، ويضم قاعدة واسعة من البيروقراطيين والعسكريين. ساعدها ذلك على خوض الانتخابات والسيطرة على البرلمان تدريجيًا، مما مكّنها من اختراق مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية وقد تبنّت الجمعية خطابًا مزدوجًا: إصلاحي وحداثي في الظاهر، لكنه سلطوي ومركزي في الممارسة. وبدلاً من ترسيخ التعددية السياسية، سعت إلى احتكار السلطة باسم "الدفاع عن الدولة" و"منع الانهيار"[1].
2. **نظام الحزب الواحد وسيطرة اللجنة المركزية:** بلغ هذا التحول ذروته بعد اغتيال الصدر الأعظم محمود شوكت باشا سنة 1913، فيما يُعرف بـ"انقلاب الباب العالي"،[2] حيث فرضت الجمعية سيطرتها الكاملة على الحكم من خلال ما عُرف بـ"الباشوات الثلاثة" (أنور، طلعت، وجمال). تمّ تهميش السلطان إلى حد كبير، وتركزت السلطة في يد اللجنة المركزية للحزب، التي باتت تتخذ القرارات الأساسية المتعلقة بالسياسة الخارجية، التعيينات، الحرب، والاقتصاد، في ظل غياب أي رقابة مؤسسية حقيقية[3]. وبذلك، أُرسي أول نموذج حقيقي لـ"الحزب القائد" في الدولة العثمانية، سابقًا حتى لتجربة إيطاليا الفاشية أو ألمانيا النازية[4]. وقد تمّ تسخير مؤسسات الدولة – من البرلمان إلى الصحافة إلى القضاء – لخدمة

[1] سليمان بن صالح الخراشي، مرجع سابق، ص51

[2] **انقلاب 1913** في الدولة العثمانية، المعروف أيضًا بـ انقلاب الباب العالي، هو انقلاب عسكري وسياسي قادته جمعية الاتحاد والترقي في 23 يناير 1913، وأسفر عن استيلاء الجمعية على السلطة بشكل شبه كامل في الدولة العثماني.(أنظر: قيس جواد العزواي، مرجع سابق، ص192)

[3] خضرة غزتلو، يوسف بك آصاف، تاريخ سلاطين بني عثمان منذ نشأتهم حتى الآن، د: ط، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995،ص131

[4] Erik Jan Zürcher, Turkey: A Modern History, I.B. Tauris, 2004, p. 102

توجهات الحزب، مع تهميش كامل للمعارضة السياسية، وملاحقة الأحزاب المنافسة، وعلى رأسها حزب الحرية والائتلاف[1].

3. التقنيات السلطوية: من القمع الناعم إلى التصفية الصلبة:

اعتمدت الجمعية في إحكام قبضتها على أدوات متداخلة:

- **الانتخابات الشكلية:** حيث تم تنظيم انتخابات تحت سيطرة الحزب، أُقصيت فيها الشخصيات المعارضة[2]، وغُيّبت حرية التعبير
- **الدعاية الأيديولوجية:** تم ترويج الخطاب القومي التركي من خلال الصحف الرسمية والخطابات الشعبية، مما ساعد في خلق نوع من "الشرعية الثورية."
- **القمع المنظم:** أُنشئت أجهزة رقابة أمنية ومخبرين داخل المؤسسات، كما طالت الاغتيالات والنفي عددًا من المعارضين البارزين[3].
- **الاندماج بين الدولة والحزب:** بحيث لم تعد هناك حدود واضحة بين مؤسسات الدولة وأجهزة الحزب؛ فالقرارات كانت تُتخذ في اللجنة المركزية، وتُنفّذ عبر البيروقراطية الرسمية.

4. من "الرابطة العثمانية" إلى المشروع القومي التركي

تميزت الدولة العثمانية تاريخيًا بقدرتها على إدارة التنوع العرقي والديني عبر نظام الملل، إلا أن صدمة الحداثة الأوروبية، وتنامي النزعات القومية في القرن التاسع عشر، دفعت النخب العثمانية إلى إعادة التفكير في صيغ الوحدة السياسية. نشأت ضمن هذا السياق ثلاث مقاربات فكرية متتالية:

---

[1] Governments, Parliaments and Parties (Ottoman Empire/Middle East)", 1914-1918 Online Encyclopedia, available at: https://encyclopedia.1914-1918-online.net/article/governments_parliaments_and_parties_ottoman_empiremiddle_east, (accessed: 30 May 2025).

[2] عبد الرحيم عبد الرحمان، تاريخ العرب الحديث، ط6،دار الكتاب الجامعي، القاهرة، 1998،ص280.

[3] خضرة غزتلو يوسف بك آصاف،المرجع السابق ،ص131.

1.4 الرابطة العثمانية (Osmanlılık) – مشروع المواطنة الجامعة

كان هذا المشروع محاولة لإعادة إنتاج رابطة سياسية تتجاوز الهويات الطائفية والإثنية، وتقوم على مفهوم المواطنة العثمانية المتساوية أمام القانون. وقد تم تفعيله في دستور 1876، الذي نصّ على مساواة جميع المواطنين، بغض النظر عن الدين أو العرق، في الحقوق والواجبات[1]. إلا أن العثمانية ظلت نخبوية، وفشلت في تحقيق التماهي الشعبي خصوصًا مع تفجر الأزمات القومية في البلقان[2].

يقول محمد رشيد رضا: ***"...وقد رأى الاتحاديين عقب انقلابهم إظهار الرغبة في الوحدة العثمانية وكراهية العصبية الجنسية؛ فحمدنا ذلك لهم كتابة وخطابة ولكنهم ما اعتمدوا أن نزعوا ثوب الرياء الشفاف بعد أن استقرت سلطتهم فنبذوا الجنسية العثمانية وراء ظهورهم ونهضوا بالجنسية التركية بلغو.."[3].***

2.4 الهوية الدينية الجامعة: الجامعة الاسلامية

كان الاتحاديون يلجؤون إلى شعار الجامعة الإسلامية كلما اقتضت الظروف السياسية والعسكرية ذلك، بهدف الحفاظ على مصالح الدولة العثمانية وتعزيز شرعيتهم في العالم الإسلامي. وقد تبنوا هذه الفكرة التي كان السلطان عبد الحميد الثاني من أبرز مروّجيها، حيث حرص على استصدار الفتاوى من العلماء والشيوخ، تؤكد أن الحروب التي تخوضها الدولة العثمانية هي حروب دينية تهدف إلى نصرة الإسلام وتحرير المسلمين والدفاع عن الأماكن المقدسة. غير أن الواقع الجيوسياسي فرض على الدولة العثمانية الدخول في سلسلة من الصراعات، أبرزها مشاركتها في حرب البلقان الأولى عام 1911 ضد التحالف الذي ضم صربيا وبلغاريا واليونان والجبل الأسود، والتي انتهت بهزيمتها وفقدانها لعدد كبير من ولاياتها البلقانية. ولم تلبث الدولة أن انجرت إلى حرب البلقان الثانية عام 1913، لتُمنى بخسائر إضافية وتفقد معظم أراضيها في أوروبا. أمام هذه الانتكاسات، لجأ الاتحاديون إلى توظيف الخطاب الديني مجددًا، إذ سعوا إلى إثارة المشاعر الإسلامية في الأقطار الإسلامية

[1] معطي علي، تاريخ لبنان، السياسي و الاجتماعي، ط1،مؤسسة عز الدين للطباعة و النشر، بيروت، 1992،ص53
[2] زغروت فتحي، النوازل الكبرى في التاريخ الاسلامي، ط1،الأندلس الجديدة، مصر، 2009،ص653
[3] محمد رشيد رضا، سعي صاحب المنار للتأليف بين العرب و الترك ،ج2، مجلة المنار، 15 جويلية1916 ،ص76

وإعلان الجهاد المقدس، في محاولة لحشد الدعم الشعبي واستعادة النفوذ المفقود[1]. وقد انتقد المفكر الإسلامي محمد رشيد رضا هذا التوجه بشدة في مجلته المنار، حيث أشار إلى أن الاتحاديين كانوا يستغلون سلطة الخلافة الإسلامية لتبرير سياساتهم وحروبهم، قائلًا:

"..."أما الخلافة الإسلامية، فيستخدمون نفوذها الديني في سياستهم وحروبهم إلى أن يتم لهم إفناء الأمة العربية ونمو الأمة التركية التي يربونها على الإلحاد وتحريف الإسلام عن أصله[2]..." "

وهكذا، يظهر أن الخطاب الديني عند الاتحاديين لم يكن نابعًا من قناعة دينية راسخة، بل كان في الغالب أداة سياسية ظرفية تُستدعى وقت الحاجة، وتُوظّف لخدمة مشروع القومية التركية على حساب بقية الشعوب الإسلامية، ولا سيما العرب.

ثانياً: الإنزلاق نحو القومية التركية: استبعاد التعدد لصالح النقاء القومي

بعد هزائم حروب البلقان (1912–1913) وخسارة ما تبقى من أراضٍ أوروبية، دخلت جمعية الاتحاد والترقي في طور راديكالي جديد، تخلت فيه عن المشاريع التوفيقية السابقة، وشرعت في بناء هوية قومية تركية صلبة ألا وهي الطورانية[3]. لم يعد مفهوم "المواطنة" أو "الأمة الإسلامية" هو الإطار الناظم، بل أصبحت "التركية" هي معيار الانتماء والولاء السياسي ، حيث جاءت استعادة مدينة أدرنة عام 1913 (التي كانت عاصمةً عثمانية قبل القسطنطينية) لتعزز هذا التوجه القومي، إذ أيقظت في الذاكرة الجماعية مجد الفتوحات العثمانية القديمة، وشحذت الطموحات التركية لاستعادة النفوذ والمكانة من خلال قومية متجانسة، لا دولة متعددة القوميات[4] .

وقد كان المفكر" ضياء كوك ألب" من أبرز المنظرين لهذا التحول الأيديولوجي؛ إذ عبّر عن التوجه الجديد بوضوح حين صرّح أن "بقاء الدولة لن يتحقق إلا بقيام أمة واحدة، هي

[1]سليمان بن صالح الخراشي، مرجع سابق، ص73
[2]محمد رشيد رضا، مذهب الاتحاديين السياسي الخيالي، ج3،مجلة المنار،القاهرة، 29 اوت 1916،ص160
[3]احمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ط2،دار الشروق، القاهرة، 1993،ص280
[4]غروت فتحي، المرجع السابق، ص648

الأمة التركية"[1]. في هذا السياق، ظهرت جمعيات ونوادٍ ثقافية واجتماعية تعكس هذا النزوع الطوراني، منها جمعيتا "يبني لسان" (اللسان الجديد) في مدينة سلانيك، واللتان لعبتا دورًا في ترسيخ النزعة القومية التركية وتعزيز الهوية الطورانية على المستوى الثقافي والسياسي. وبذلك، اندمجت التيارات الطورانية والقومية في مسعى موحّد نحو بناء دولة تركية قومية متجانسة، بديلة عن الدولة العثمانية متعددة الأعراق[2].

1. **سياسات التتريك: الأداة المركزية للهندسة الاجتماعية** : برزت سياسة التتريك بشكل خاص خلال أواخر العهد العثماني، وخاصة مع صعود جمعية الاتحاد والترقي (1908–1918)، التي سعت إلى بناء دولة مركزية قومية موحدة، بعد فشل المشاريع السابقة مثل الجامعة العثمانية[3] (Osmanlılık) والرابطة الإسلامية (Pan Islamism) في الحفاظ على وحدة الإمبراطورية. أصبح التتريك مشروعًا شموليًا يتجاوز مجرد اللغة ليشمل كافة أنماط التعبير الثقافي والإداري، ومن أبرز معالم:
   - فرض اللغة و الثقافة التركية و التي جعلها الدستور اللغة الرسمية [4].
   - تتريك التعليم والإدارة: أُلزمت المدارس باستخدام اللغة التركية، حتى في المناطق التي يشكل فيها الأتراك أقلية كالمناطق العربية والكردية[5].
   - حذف الهويات المحلية: تم تغيير أسماء القرى والمدن من لغات السكان الأصليين (كردية، أرمنية، عربية، يونانية) إلى أسماء تركية.
   - تعديل مناهج التاريخ: أعيدت كتابة التاريخ العثماني والتركي بطريقة تجعل الأتراك مركز السردية، مع تهميش مساهمات الأقوام الأخرى[6].
   - صهر الأقليات داخل قالب قومي واحد .

[1] شيخ رأفت، تاريخ العرب المعاصر، دار تبريتت، باب اللوق، د.م، 1996،ص7
[2] قيس جواد العزواي، المرجع السابق، ص142
[3] أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص275
[4] عبد الجليل التميمي، دراسات في التاريخ العربي العثماني 1453-1918،ط1،منشورات مركز الدراسات و البحوث العثمانية و الموريسكية و التوثيق و المعلومات، زغوان، 1994،ص51
[5] Hans-Lukas Kieser (ed.), Turkey Beyond Nationalism: Towards Post-Nationalist Identities (London: I.B. Tauris, 2013),p 272.
[6] أحمد نوري النعيمي ،المرجع السابق ،ص167

وقد سعت الجمعية إلى "تصنيع أمة تركية" على غرار المفهوم الغربي للدولة القومية، وتم ذلك عبر:

- إجبار موظفي الدولة على ترك لغاتهم الأصلية واعتماد التركية[1].
- فتح مدارس داخلية تُستخدم كأدوات لـ"إعادة تثقيف" أبناء الأقليات.
- التحكم في الإعلام والمسرح والاحتفالات الرسمية لترويج الهوية التركية[2].

حيث يقول ضياء باشا الذين كان من رجال عهد التنظيمات و زميلا للشاعر نامق كامل" ***... الذين يبغون اللغة العربية عليهم ان يذهبو لبلاد العرب والذين يبغون الفارسية عليهم ان يرحلوا الى ايران، والذين يبغون اللغة الإفرنجية عليهم الذهاب الى إفرنجة، فإن كل من لايدرك هذه الحقيقة فهو جاهل، فنحن اتراك فيجب أن تكون لغتنا تركية...[3]*** "

2. إدارة الهويات غير التركية في إطار سياسات التجانس الثقافي: في إطار مشروعها الرامي إلى تعزيز وحدة الدولة المركزية، اتبعت جمعية الاتحاد والترقي مجموعة من السياسات الإدارية والثقافية التي أثرت بشكل ملحوظ على حضور الهويات غير التركية داخل مؤسسات الدولة والمجال العام. وقد تم تقنين هذه السياسات في مجالات متعددة، من بينها:

- ضبط التوظيف العمومي: جرى تقليص تمثيل المجموعات غير التركية في الوظائف الإدارية والعسكرية العليا، في مسعى لإعادة تشكيل النخبة الحاكمة وفق المعايير التي توافقت مع توجهات الحزب الحاكم[4].
- تنظيم التعليم والإعلام: أُعيد النظر في وضع المدارس الخاصة والصحف المحلية التي كانت تصدر بلغات غير تركية، وتم فرض رقابة صارمة عليها أو إغلاق بعضها، في إطار سياسة توحيد الخطاب الثقافي والإعلامي[5].

[1] عبد الجليل التميمي، المرجع السابق، ص51
[2] محمد عزة الدروزة، المصدر السابق، ص304
[3] نجيب صالح، تاريخ العرب السياسي 1856-1956،ط1،دار إقرأ، بيروت، 1985،ص
[4] جلال يحي، المرجع السابق، ص ص، 434-435_بتصرف_.
[5] محمد أنيس، الدولة العثمانية و المشرق العربي1514-1914،د. ط، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د، ت، ص178_بتصرف_.

- إجراءات النقل وإعادة التوطين: لجأت السلطات، في بعض الحالات، إلى نقل جماعات سكانية من مناطقها الأصلية، استنادًا إلى اعتبارات أمنية أو ديمغرافية، ضمن رؤية ترمي إلى ضبط التوازن السكاني وتعزيز الانسجام الداخلي، بحسب تصورات القيادة السياسية آنذاك[1].

ثالثًا: تداعيات السياسات الأمنية في سياق التوترات الداخلية والخارجية :مع تصاعد التوترات الإقليمية والدولية، خاصة خلال الحرب العالمية الأولى، اتخذت السياسات تجاه بعض المكونات الطائفية والقومية طابعًا أكثر تشددًا. وقد تم التعامل مع بعض الجماعات، مثل الأرمن، ضمن مقاربة أمنية تداخلت فيها الاعتبارات السياسية والعسكرية.

- إجراءات واسعة النطاق بحق الأرمن: في عام 1915، وضمن سياق الحرب وما رافقها من اضطرابات داخلية، تم تنفيذ عمليات ترحيل جماعية بحق الأرمن، رُوّج لها رسميًا على أنها إجراءات احترازية مرتبطة بظروف الحرب. وقد تباينت القراءات اللاحقة لهذه الأحداث بين من يصنفها ضمن سياسات أمن الدولة، وبين من يرى فيها نموذجًا لانتهاك حقوق الجماعات الإثنية[2] **(أنظر الشكل 17)**.
- التعامل مع المناطق العربية: شهدت بعض المناطق ذات الأغلبية العربية، خاصة في بلاد الشام، إجراءات أمنية مشددة في ظل تصاعد النشاطات السياسية المناهضة للسلطة المركزية. وقد تراوحت هذه الإجراءات بين الرقابة على الصحافة والتعليم، واتخاذ تدابير قانونية وعسكرية بحق شخصيات ونخب محلية شاركت في نشاطات استقلالية أو انفصالية، كان أبرزها تنفيذ أحكام الإعدام في بيروت ودمشق**(أنظر الشكل18)** سنة 1916 [3].

[1]محمد رشيد رضا، المؤتمر العربي بباريس وحزب اللامركزية بمصر، مجلة المنار، عدد5،القاهرة، 1913،ص394، بتصرف

[2]الموسوعة الأمريكية للهولوكوست، "الإبادة الجماعية للأرمن (1915–1916): نظرة معمقة"، United States Holocaust Memorial Museum، متاح على: https://encyclopedia.ushmm.org؛ تم التصفح بتاريخ: 30 ماي 2025

[3]الموسوعة الدمشقية، "شهداء 6 أيار 1916"، موقعDamapedia ، متاح على: https://damapedia.com؛ تاريخ التصفح: 30 ماي 2025.

المبحث الثاني: السياسة الخارجية لجمعية الاتحاد والترقي :

وفي سياق السياسة الخارجية، تبرز العلاقة بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية بوصفها أحد أبرز محاور التفاعل والتأثير المتبادل خلال تلك المرحلة

أولاً: العلاقات العثمانية الأوروبية خلال حكم جمعية الاتحاد والترقي (1908-1918)

شهدت الفترة ما بين عامي 1908 و1918 تحولاً جذرياً في السياسة الخارجية للدولة العثمانية بعد وصول جمعية الاتحاد والترقي إلى سدة الحكم. تميزت هذه الفترة بتغير استراتيجي في التوجهات الدبلوماسية العثمانية، من سياسة الحياد والتوازن التي انتهجها السلطان عبد الحميد الثاني إلى سياسة براغماتية قائمة على المصالح[1]. اتسمت العلاقات العثمانية الأوروبية خلال حكم الاتحاد والترقي بالتوتر المستمر، الانحياز التدريجي نحو المحور الألماني، والتصادم مع القوى الأوروبية الأخرى، وهو ما أدى في النهاية إلى دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى وانهيارها في أعقابها.

[1] عبد الله بن بجاد العتيبي، "المسألة الشرقية والغارة على العالم الإسلامي"، الجزيرة نت، 5 ديسمبر 2024، تاريخ الاطلاع: 31 مايو 2025، على الرابط: https://www.aljazeera.net/opinions/2024/12/5/المسألة-الشرقية-والغارة-على-العالم-2

ويصف المؤرخ السياسي التركي "شكري هاني أوغلو" السياسة الخارجية لحكومة حزب الاتحاد والترقي على الصعيد النظري والإيديولوجي بأنها كانت سياسة إسلامية وحدوية، لكن على الصعيد التطبيقي كانت سياسة براغماتية بامتياز. هذا التحول الكبير في السياسة الخارجية جاء مغايراً لنهج السلطان عبد الحميد الثاني الذي كان ينتهج سياسة حيادية مع جميع الأطراف الغربية، ويحرص على السياسة الإسلامية الوحدوية تجاه الشرق[1]

أدى عدم الاستقرار أثناء الثورة وما بعدها إلى ارتباك شديد أصاب جمعية الاتحاد والترقي، مما أدى إلى خسائر إقليمية فادحة للسلطنة، ولم تتمكن من استرجاعها بسبب رفض القوى الأوروبية ال تمسك بالوضع الراهن الذي حددته معاهدة برلين، حيث ضمت النمسا–المجر البوسنة[2]،

وأعلنت جزيرة كريت الاتحاد مع اليونان، وأعلنت بلغاريا استقلالها، وكان رد فعل الاتحاد والترقي هو مقاطعة السلع النمساوية المجرية كإجراء احتجاجي على هذه الخسائر. وفقدان أراضي البلقان (روملي) أدى إلى تراجع الاهتمام بسياسة "العثمنة"، وأظهرت الهزيمة في حرب البلقان الأولى أن السكان المسيحيين في السلطنة يمكن أن يشكلوا طابوراً خامساً محتملاً، كما أن عدم تحرك القوى الأوروبية للدفاع عن السلطنة في إطار معاهدة برلين جعل الأتراك يشعرون بأنهم وحدهم.[3]

ومع استرجاع مدينة أدرنة التي كانت القوى الأوروبية تطالب بتسليمها إلى بلغاريا، ازداد ثقة حزب الاتحاد والترقي بنفسه، وقلل من احترامه للقوى الأوروبية، وبدأ التحول من القومية العثمانية إلى القومية التركية[4]، خاصة بعد أن أصبحت الحدود الجديدة للسلطنة بعد حروب

[1] Hanioğlu, M. Şükrü. The Young Turks in Opposition. Oxford University Press, , New york 1995.P195

[2] تشارلز بيلافيتش، بليارا بيلافيتش، تفكيك اوروبا العثمانية (إنشاء دول البلقان الحديثة) 1804-1920،تر: عاصم الدسوقي، د. ط، دار العالم الثالث، القاهرة، 2007،ص247

[3] عبير حسن محمد إبراهيم، "وضع الدولة العثمانية منذ حرب البلقان وحتى الحرب العالمية الأولى"، مجلة كلية الآداب - جامعة حلوان، المجلد 50، العدد 1، 2020، ص، ص. 86-108.

[4] "حرب البلقان الأولى: بين الدولة العلية والاتحاد البلقاني"، مؤسسة هنداوي، ب. ت، متاح على الرابط : https://www.hindawi.org/books/15395746/23، تاريخ الاطلاع: 30 ماي 2025).

البلقان تضم نسبة أعلى من الأتراك والمسلمين، مما زاد من تمثيلهم في البرلمان على حساب المسيحيين

وفي سياق التقارب مع ألمانيا، وبعد سقوط كامل باشا المعروف بميوله الإنجليزية، استغلت ألمانيا الفرصة لإعادة تأسيس علاقاتها الودية مع السلطنة، التي كانت قائمة منذ عهد السلطان عبد الحميد الثاني. وتشكّلت داخل حكومة الاتحاد والترقي مجموعة موالية لألمانيا بقيادة طلعت وأنور وخليل، وسعت هذه المجموعة إلى توطيد التحالف مع ألمانيا، بالتعاون مع السفير الألماني في إسطنبول" هانز فون وانغنهايم" الذي لعب دوراً محورياً في دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى[1].وقد أثمرت الجهود الدبلوماسية الألمانية في زيادة نفوذها داخل الدولة العثمانية من خلال السيطرة على وسائل الإعلام وتعزيز الوجود العسكري الألماني في العاصمة.

وفي 1 أغسطس 1914، أمرت الدولة العثمانية بتعبئة جزئية، تبعتها تعبئة عامة في اليوم التالي. وبتاريخ أغسطس 1914، وُقّع تحالف سري بين الدولة العثمانية وألمانيا، وكان الغرض منه إدخال السلطنة في الحرب[2]. وفي إطار هذا التوجه، تم أيضاً التوقيع على تحالف مع بلغاريا بتاريخ 19 أغسطس 1914، وذلك بعد مفاوضات بين طلعت باشا وخليل بك من جهة، ورئيس الوزراء البلغاري" فاسيل رادوسلافوف "من جهة أخرى[3]، وكان هذا التحالف جزءاً من استراتيجية تهدف إلى تقوية الموقف الإقليمي للسلطنة.

ومع توقعات قيادة الاتحاد والترقي بأن الحرب ستمكن السلطنة من التخلص من القيود الدولية التي فرضتها القوى الكبرى، مضى طلعت باشا في تنفيذ أجندة الاتحاد والترقي، التي شملت اتخاذ إجراءات أحادية مثل إلغاء الامتيازات الأجنبية القديمة، حظر الخدمات البريدية الأجنبية، إنهاء الاستقلال الذاتي للبنان، وتعليق حزمة الإصلاح لمحافظات الأناضول الشرقية، والتي لم تكن قد مضت عليها سوى سبعة أشهر فقط.[4]وقد لقيت هذه الخطوات

[1]طاهر يوسف الوائلي، معاهدة التحالف العثماني الألماني 1914م. د: ط،مجلة كلية الآداب جامعة بغداد ، العدد63، بغداد، 2002،ص543

[2] علي حسون ،العثمانيون و الروس ، ط1،بيروت،1982،ص68

[3]طاهر يوسف الوائلي، مرجع سابق، ص543

[4]علي حسون،تاريخ الدولة العثمانية، ط4 ،المكتب الاسلامي ،بيروت ،2002 ،ص286

دعماً جماهيرياً واسعاً، تمثل في تنظيم تجمع كبير في ميدان السلطان أحمد دعماً لهذه السياسات المعادية للتدخل الأوروبي

وتميزت العلاقة بين الدولة العثمانية وأوروبا خلال حكم جمعية الاتحاد والترقي بالتوتر السياسي والتنافس الاستراتيجي، ما أسهم في تعميق عزلة الدولة وسرَّع من وتيرة تفككها في ظل التحولات الإقليمية والدولية الكبرى[1] .

ثانياً. سياسة الإتحاديين إتجاه الإحتلال الإيطالي لليبيا **1911** : شكل الاحتلال الإيطالي لليبيا عام 1911 أول تحد خارجي كبير واجهته جمعية الاتحاد والترقي بعد وصولها إلى السلطة. بدأت الأزمة حينما قدمت إيطاليا إنذاراً للدولة العثمانية ،إتهمتها بعرقلة المساعي لتحضير وتمدين سكان ليبيا ، ورفضت الدولة العثمانية الإندار ، لذا قررت في سبتمبر 1911 إيطاليا الحرب على الدولة العثمانية واحتلت "طرابلس الغرب وبرقة" (ليبيا حالياً)، مدعية أن هذه المناطق تشكل مجالاً حيوياً للمصالح الإيطالية وامتداداً طبيعياً لها[2].

وكان موقف جمعية الاتحاد والترقي من هذا الاحتلال متردداً في البداية، فقد كانت الدولة العثمانية تعاني من ضعف عسكري واقتصادي، وكانت قد خرجت لتوها من أزمات داخلية وخارجية متعددة. لكن الضغط الشعبي والرأي العام العثماني والإسلامي دفع الجمعية إلى اتخاذ موقف أكثر حزماً ضد الاحتلال الإيطالي[3].

وقد اتخذت الجمعية عدة إجراءات لمواجهة الاحتلال الإيطالي، منها إرسال ضباط عثمانيين لتنظيم المقاومة المحلية في ليبيا، وتقديم الدعم العسكري والمالي لهذه المقاومة. كما قامت بمحاولات دبلوماسية لكسب تأييد الدول الأوروبية، وخاصة بريطانيا وفرنسا وألمانيا، ضد إيطاليا[4].

---

[1] زمن التركية، "تركيا: من الإمبراطورية إلى الجمهورية.. الحقبة المتعددة الأحزاب"، زمان التركية، 25 أكتوبر 2022، تاريخ الاطلاع: 31 مايو 2025، على الرابط: https://www.zamanarabic.com/2022/10/25/تركيا-من-الإمبراطورية-إلى-الجمهورية-ا

[2] محمد فؤاد شكري، ميلاد دولة ليبيا الحديثة، د: ط، مطبعة الاعتماد، القاهرة، 1957،ص409

[3] عبد الرحمان برج محمد، دراسة في التاريخ العربي الحديث و المعاصر، د: ط، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1974،ص23

[4] محمد عبد الكريم، الوافي، الطريق الى لوزان، ط1،دار القرحاني، طرابلس، 1978،ص76

غير أن هذه الجهود لم تنجح في منع إيطاليا من احتلال ليبيا، وانتهت الأزمة بتوقيع "معاهدة أوشي" [1]في أكتوبر **(أنظر الشكل 19)**1912، التي اعترفت فيها الدولة العثمانية بالسيادة الإيطالية على ليبيا، مقابل بعض الامتيازات الشكلية، مثل احتفاظ السلطان العثماني بلقب خليفة المسلمين في ليبيا[2].

وكان لهذه الهزيمة تأثير سلبي على صورة جمعية الاتحاد والترقي داخل الدولة العثمانية وخارجها، حيث اعتبرها الكثيرون تنازلاً عن جزء مهم من أراضي الدولة. كما كان لها تأثير على التوجهات السياسية للجمعية، التي بدأت تميل أكثر نحو التحالف مع ألمانيا كقوة موازنة للقوى الاستعمارية التقليدية مثل بريطانيا وفرنسا وإيطاليا[3] .

ثالثاً –الإتحاديون و حروب البلقان(1912–1913) :يشير عدد من المؤرخين أن حروب البلقان (1912–1913) قد شكل اختباراً وجودياً لجمعية الاتحاد والترقي التي سيطرت على مقاليد الحكم في الدولة العثمانية بعد ثورة 1908. لم تكن هذه الحروب مجرد صراع عسكري خارجي، بل تجلَّى فيها تداخل معقد بين الإخفاقات العسكرية والاضطرابات السياسية الداخلية، حيث مثَّلت ذروة أزمة الشرعية التي واجهتها الجمعية. خلال هذه الفترة، تحوَّلت الجمعية من حركة إصلاحية إلى كيان سلطوي حاول تعويض الهزائم الخارجية عبر سياسات مركزية متشددة، وهو ما أسهم في تسريع انهيار الإمبراطورية

***ـ الأسباب المشتركة لحربي البلقان (1912– 1913)** : تُعدّ حربي البلقان امتدادًا طبيعيًا لصراع طويل الأمد بين الدولة العثمانية ودول البلقان التي كانت تسعى لاسترجاع

[1]**معاهدة أوشي (1912)**، التي أنهت الحرب الإيطالية-العثمانية، وُقّعت بين الدولة العثمانية وإيطاليا، وتنازلت بموجبها الدولة العثمانية عن سيادتها على ليبيا لصالح إيطاليا مع احتفاظ السلطان بالخلافة الدينية الاسمية هناك، كما نصّت على انسحاب إيطاليا من جزر الدوديكانيز، وهو ما لم يُنفذ. يرى المؤرخ كامل ديرهملي أن هذه المعاهدة كانت من نتائج ضعف الدولة العثمانية وتراجعها أمام القوى الأوروبية، وتعكس تحوّلًا مهمًّا في خسارة العثمانيين لمناطق نفوذهم في شمال أفريقيا، مما مهّد الطريق لتسارع تفكك الإمبراطورية وانكشاف عمق أزمتها السياسية والعسكرية في بدايات القرن العشرين (أنظر :مجاهدي، إبراهيم. "معاهدة أوشي لوزان 15-10-1912م." مجلة العلوم الإنسانية والحضارة، المجلد 4، العدد 1، 2022. تاريخ الاطلاع:31 ماي 2025.).https://asjp.cerist.dz/en/article/175720

[2]محمد عبد الكريم، المرجع السابق، ص77

[3]إسماعيل أحمد ياغي،المرجع السابق ،ص215

أراضٍ فقدتها خلال القرون السابقة، وقد تراكمت أسباب هاتين الحربين لتكوّن مناخًا عامًا من التوتر والعداء

ومن بين أبرز هذه الأسباب، تَمثّل الشعور التاريخي بالضغينة والكراهية المتبادلة بين شعوب البلقان والعثمانيين، وهو شعور غذّته قرون من الصراع والهيمنة، حيث اعتبرت الدول البلقانية أن الوقت قد حان لتصفية حسابات الماضي واستعادة ما تعتبره أراضيها الأصلية[1]

كما لعبت الطموحات التوسعية دورًا محوريًا، إذ سعت كل دولة من دول التحالف البلقاني – مثل صربيا، بلغاريا، اليونان، والجبل الأسود – إلى توسيع حدودها على حساب الدولة العثمانية، متذرعة بالدفاع عن" القوميات السلافية"[2] أو بحجج دينية وتاريخية.

أما على المستوى الدولي، فقد تداخلت المصالح الكبرى في المنطقة. دعمت روسيا، بشكل خاص، الحراك البلقاني نظرًا لرغبتها في تعزيز نفوذها في البلقان وتقويض السيطرة العثمانية، فيما التزمت القوى الغربية الأخرى موقفًا براغماتيًا، بين مراقبة الأحداث واستغلالها لصالح توازن القوى في أوروبا

والوضع الداخلي المتردي في الدولة العثمانية زاد الطين بلّة، حيث كان الجيش يعاني من ضعف التجهيز والتخطيط، كما كانت الإدارة مفككة بسبب الصراعات السياسية والتدخلات الشخصية، مما جعل الدولة عاجزة عن صدّ الهجمات المتتالية. وقد استغلّت القوى البلقانية هذا الضعف لتحقيق مكاسب عسكرية سريعة ،إضافة إلى ذلك، تفاقم الوضع بفعل نشاط

[1] يوسف البستاتي، تاريخ حرب البلقان الاولى بين الدولة العلية و الاتحاد البلقاني، د، ط، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2012،ص-ص 29-32

[2] **السُّلاف** : هم مجموعة عرقية لغوية تنتمي إلى الفرع السلافي من أسرة اللغات الهندو-أوروبية، ويُعتبرون من أكبر الجماعات العرقية في أوروبا من حيث العدد والانتشار. ظهروا تاريخيًا في أوروبا الشرقية خلال الألفية الأولى للميلاد، ثم توسعوا تدريجيًا إلى وسط وجنوب شرق أوروبا. ينقسم السُّلاف إلى ثلاث مجموعات رئيسية: السُّلاف الشرقيون (مثل الروس والأوكرانيين والبيلاروس)، والسُّلاف الغربيون (مثل البولنديين والتشيك والسلوفاك)، والسُّلاف الجنوبيون (مثل الصرب والكروات والبلغار) .تنوّعت دياناتهم بين المسيحية الأرثوذكسية والكاثوليكية، ولهم إسهامات بارزة في التاريخ الأوروبي، لا سيما في مجالات الأدب، والفكر، والسياسة، خاصة منذ العصور الوسطى وحتى العصر الحديث(أنظر: الموسوعة العربية العالمية، مادة: "السُّلاف"، ج15، ، ط2،مؤسسة أعمال الموسوعة، الرياض، 1999، ص 217.)

العصابات المنظمة التي استهدفت المنشآت الحيوية والبنية التحتية، مما أدى إلى فوضى في المناطق الحدودية، وساهم في تدهور الأمن العام[1]

وفي الحرب الثانية تحديدًا، نشبت النزاعات بين الحلفاء أنفسهم – خصوصًا بلغاريا من جهة وصربيا واليونان من جهة أخرى – بسبب الخلافات حول تقاسم الأراضي التي تم انتزاعها من العثمانيين، وهو ما أدى إلى اندلاع مواجهة جديدة أكثر حدة، كرّست الانقسامات الداخلية في التحالف وأعادت رسم الخريطة السياسية للمنطقة[2].

*– **التخطيط العسكري المشوب بالغرور:** اندلعت حروب البلقان في أكتوبر 1912 عندما تحالفت دول البلقان الأربع: صربيا وبلغاريا واليونان والجبل الأسود ضد الدولة العثمانية، مستغلة ضعف الجيش العثماني الذي كان يعاني من نقص في الذخيرة والتموين وضعف القيادة بسبب إصلاحات جمعية الاتحاد والترقي غير المكتملة وتطهير الضباط ذوي الخبرة[3].

وبدأت القوات البلقانية هجماتها السريعة على عدة جبهات، فسيطر الصرب على مناطق كوسوفو ومقدونيا في الشمال، واستطاعت القوات اليونانية الاستيلاء على مدينة سالونيك المهمة في نوفمبر من نفس العام[4]، بينما شنت بلغاريا هجومًا من الشرق على أدرنة، لكنها لم تتمكن من اقتحام التحصينات العثمانية في البداية. استمرت المعارك في الشتاء وسط ظروف صعبة، مع تراجع متكرر للجيش العثماني الذي انسحب في كثير من المناطق بشكل متسرع، مما أتاح للدول البلقانية احتلال مساحات كبيرة بسرعة.[5]

وفي مايو 1913، توقفت العمليات مؤقتًا بعد اتفاق هدنة، لكن الخلافات بين الحلفاء السابقين حول تقسيم الأراضي أدت إلى اندلاع الحرب الثانية في يونيو 1913، حيث هاجمت بلغاريا صربيا واليونان[6]. في هذه الأثناء، استغلت الدولة العثمانية الحرب الأهلية

[1]توفيق طاوس، تاريخ الحرب البلقانية، تر: محمد الأرناؤوط،دار الجداول، بيروت ،2013م، ص ص56،55
[2]تشارلبيلافيتش،بربارا بيلافيتش ،المصدر السابق ،ص250
[3]حسن عبد الفتاح ابو علية، اسماعيل احمد ياغي، تاريخ اوروبا الحديث و المعاصر، ط2،دار المريخ، السعودية، 1993،ص369
[4]توفيق طانوس، المصدر السابق، ص95
[5]المصدر نفسه، ص122
[6]يوسف البستاني، مصدر سابق، ص ص،203202

البلقانية لاستعادة بعض الأراضي في تراقيا الشرقية، وخاصة مدينة أدرنة[1]. استمرت المعارك حتى تم فرض هدنة دولية في يوليو 1913، لينتهي القتال بضغط دولي ويبدأ مؤتمر لندن لترسيم الحدود الجديدة، وكانت النتيجة خسارة كبيرة للدولة العثمانية مع احتفاظها بمكاسب محدودة في شرق تراقيا [2]

***ـ انقلاب يناير 1913:** مع تقدم الجيوش البلقانية، استغل الاتحاديون الهزيمة للإطاحة بالحكومة الليبرالية بقيادة كامل باشا. في 23 يناير 1913، قاد أنور باشا انقلاب "الغارة على الباب العالي"، حيث اقتحم مقر الحكومة وأجبر الصدر الأعظم على الاستقالة تحت تهديد السلاح ، لم يكن هذا الانقلاب مجرد تغيير في القيادة، بل تحوُّلاً جذرياً في طبيعة الحكم، حيث ألغى الاتحاديون أي مشاركة ليبرالية وأسسوا نظاماً حزبياً أحادياً

***ـ ما بعد الحرب:** بعد استيلائهم الكامل على السلطة، شرع الاتحاديون في حملة تطهير واسعة ضد المعارضين، متهمين إياهم بالخيانة. أُعدم العشرات من الضباط والسياسيين، بينما نُفي آخرون، مثل "أحمد نظيم باشا" الذي لعب دوراً في مفاوضات السلام ، وعلى مستوى الجيش، أُعيد تنظيم الرتب العليا لضمان الولاء المطلق للجمعية، حيث أصبح أنور باشا وزيراً للحربية وهو في عمر 32 عاماً دون خبرة عسكرية كافية[3] وخسرت الدولة العثمانية 83% من أراضيها الأوروبية و69% من سكانها الأوروبيين وفق "معاهدة لندن"[4] **(أنظر الشكل 20)** .

كرد فعل، عزز الاتحاديون سياسات التتريك بشكل متطرف، حيث أُغلقت المدارس غير التركية في الأناضول ، وصدرت قوانين تمنع استخدام اللغات المحلية في الأماكن

[1]يلماز اوزتونا، مرجع سابق، ص224

[2]عايض بن خزام الروقي، المرجع السابق، ص_ص 185،183

[3]الحربي، علي ناصر. "جمعية الاتحاد والترقي وأثرها في الدولة العثمانية (1908–1918)." مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد 8، 2015، ص،ص 150–160.

[4]**معاهدة لندن 1913** هي اتفاقية سلام أُبرمت في العاصمة البريطانية لندن بتاريخ 30 مايو 1913، بين الأطراف المتنازعة في حرب البلقان الأولى، وهي: الدولة العثمانية، وبلغاريا، وصربيا، واليونان، ومونتينيغرو (الجبل الأسود). جاء توقيع المعاهدة برعاية الدول الكبرى التي دعت إلى عقد مؤتمر لندن، والتي ضمت كل من بريطانيا، وروسيا، وألمانيا، والنمسا-المجر، وإيطاليا. وقد هدفت المعاهدة إلى وضع حد للنزاعات العسكرية وتحديد الحدود الجديدة في منطقة البلقان، استنادًا إلى نتائج الحرب الأولى في تلك المنطقة .(أنظر: نور الدين حاطوم، تاريخ القرن التاسع عشر في اوروبا و العالم، ج2،ط1،دار الفكر، دمشق، 1995،ص381)

العامة[1] ونُقلت أعداد كبيرة من السكان المسلمين من البلقان إلى الأناضول لخلق أغلبية تركية متماسكة[2] غير أنّ هذه الإجراءات زادت من عداء الأقليات المتبقية، مثل الأرمن والعرب، مما مهَّد لاندلاع الثورات وانفصال مناطق جديدة لاحقاً. وأظهرت إدارة الاتحاديين لحروب البلقان نمطاً من التسرع وغياب الرؤية الاستراتيجية، تكرر لاحقاً في حملات القوقاز وجنوب فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى.

ختاماً، لم تكن حروب البلقان مجرد صراع حدودي، بل كانت محكاً كشف عن اختلالات بنيوية في مشروع الاتحاد والترقي. بدلاً من إصلاح الدولة، تحوَّلت الجمعية إلى أداة قمعية حاولت تعويض الهزائم عبر التسلط الداخلي، مما حوَّل الإمبراطورية إلى دولة فاشلة مهيأة للانهيار النهائي مع نهاية الحرب العالمية الأولى.

رابعاً:اقحام الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى: يُعدّ دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى (1914–1918) إلى جانب دول المحور أحد أكثر القرارات مصيرية التي اتخذتها جمعية الاتحاد والترقي، وهو قرار كان له تبعات كارثية على مستقبل الدولة ومصيرها السياسي. فقد وجدت القيادة الاتحادية، الممثلة بثلاثي الحكم: أنور باشا، وطلعت باشا، وجمال باشا، في هذه الحرب فرصة لإعادة تموضع الدولة العثمانية إقليميًا ودوليًا، وتعويض ما فقدته من أراضٍ وهيبة بعد الهزائم المتكررة في حروب البلقان (1912–1913) والحرب الإيطالية العثمانية (1911–1912)[3].

ولقد مهّد لهذا القرار التقارب السياسي والعسكري الذي نشأ منذ أوائل القرن العشرين بين الدولة العثمانية والإمبراطورية الألمانية، حيث رأت جمعية الاتحاد والترقي في ألمانيا نموذجًا للحداثة والانضباط العسكري. وقد عزز هذا التقارب استقبال الدولة العثمانية لعدد من البعثات العسكرية الألمانية، كان من أبرزها بعثة الجنرال "ليمان فون ساندرز"، كما تلقى

[1] أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص280

[2] جستن مكارثي، الطرد و الإبادة مصير المسلمين العثمانيين 1821-1922،تر: فريد الغزي، د: ط، جمعية أتراك السعودية، د، م، د. ت، ص172

[3] يلماز اوزتونا، مرجع سابق، ص226

العديد من الضباط العثمانيين تدريبهم في الأكاديميات العسكرية الألمانية، مما أدى إلى تغلغل النفوذ الألماني في المؤسستين العسكرية والإدارية[1].

وفي 2 أغسطس 1914، وقّعت الدولة العثمانية اتفاقية تحالف سرية مع ألمانيا، تعهدت فيها بالوقوف إلى جانبها في حال دخول الحرب ، ورغم محاولة الحكومة العثمانية إظهار الحياد في البداية، إلا أن الأحداث تسارعت بعد دخول سفينتين حربيتين ألمانيتين (غوبن وبريسلاو) إلى المضائق العثمانية، حيث منحت لهما الدولة العثمانية حق اللجوء، وتم "شراؤهما" بشكل صوري ورفع العلم العثماني عليهما، وأُدمج طاقمهما في البحرية العثمانية[2].

وفي 29 أكتوبر 1914، أقدمت القوات البحرية العثمانية بقيادة أنور باشا على قصف الموانئ الروسية في "البحر الأسود "[3](أوديسا، سيفاستوبول، ونوفوروسيسك)، ما أدى إلى إعلان روسيا وبريطانيا وفرنسا الحرب على الدولة العثمانية في أوائل نوفمبر من نفس العام، وبهذا الفعل، دخلت الدولة رسميًا الحرب في إطار المحور[4].

وواجه قرار الدولة العثمانية بالدخول في الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا معارضة شديدة من داخل الدولة، خصوصًا من عدد من الزعماء المسلمين، الذين رأوا أن الأمة الإسلامية ليست مستعدة لتحمّل أعباء حرب عالمية كبرى، وأن هذا القرار لم يكن مدفوعًا بمصلحة الأمة بقدر ما كان خاضعًا لنفوذ ألماني متزايد على مفاصل الحكم. كما أدرك هؤلاء أن ربط الإسلام بتحالفات عسكرية مع قوى أوروبية نصرانية قد يُسيء إلى مكانة

[1] ا ج جرانت، هارولد تمبرلي، اوروبا في القرنين19،20،تر: محمد علي ابودرة، لويس اسكندر، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1978،ص155

[2] علي حسون، العثمانيون و الروس، مرجع سابق، ص68

[3] **البحر الأسود** هو بحر داخلي شبه مغلق يقع في جنوب شرق أوروبا، يفصل بين أوروبا الشرقية وآسيا الغربية. تحدّه من الشمال أوكرانيا، ومن الشرق روسيا وجورجيا، ومن الجنوب تركيا، ومن الغرب بلغاريا ورومانيا. يتصل بالبحر المتوسط عبر مضيق البوسفور، فبحر مرمرة، ثم مضيق الدردنيل. يتميز البحر الأسود بعمقه الكبير وقلة ملوحته نسبيًا، كما يُعرف بوجود طبقة سفلية خالية من الأوكسجين تحتوي على كبريتيد الهيدروجين، ما يجعله غير صالح للحياة البحرية في أعماقه.يُعد البحر الأسود منطقة ذات أهمية استراتيجية وتاريخية، إذ كان ممرًا تجاريًا رئيسيًا منذ العصور القديمة، وتنازعت عليه إمبراطوريات متعددة مثل اليونانية، الرومانية، البيزنطية، والعثمانية .(ينظر:الموسوعة العربية العالمية،"البحر الأسود"،ط1 ،مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، ، 1999، مجلد 3، ص. 450.)

[4] محمد بركات، المرجع السابق، ص202

الدين الإسلامي، ويُعمّق الانقسام داخل العالم الإسلامي الخاضع بدرجة كبيرة للاستعمار الغربي.[1]

وقد عبّر بعض المفكرين الغربيين عن هذا الواقع بمرارة، حيث يُروى أن "أبري هربرت"، أحد الانجليز المنتقدين للسياسة العثمانية، قال لزميله "مارك سايكس" في جلسة بفندق شبرد في القاهرة ساخرًا حيث قال"***هل سمعت بآخر خطة عثمانية ؟ سيحضرون آلاف الجمال إلى ضفة القناة ولكنهم لن يشربوا الماء، وهكذا ستخرج الجمال تلقائيًا لتطلب المعرفة من الصحراء، لإخماد نارها وعطشها؛ كذلك تكون الأمة الإسلامية بحاجة إلى ظهور تلك الجمال***[2]". هذه المقولة الساخرة كانت تشير إلى الرقابة الثقافية والفكرية الصارمة داخل الدولة العثمانية، وإلى العطش المعرفي الذي كان يعانيه العالم الإسلامي في ظل تضييق سياسي وفكري، ما دفع كثيرين للبحث عن الحقيقة والمعرفة في ظروف قاحلة كالصحراء.

ويذكر أنه قد خاضت الدولة العثمانية الحرب على عدة جبهات:

- **جبهة القوقاز**: ضد روسيا، وشهدت معارك ضارية، وخسائر فادحة للجيش العثماني، خاصة في حملة ساريكاميش الشتوية (1914–1915).
- **جبهة قناة السويس**: ضد بريطانيا، حيث حاولت القوات العثمانية عبور القناة والوصول إلى مصر، لكنها فشلت في ذلك.
- **جبهة العراق**: ضد بريطانيا، وشهدت انتصاراً عثمانياً في معركة الكوت (1916)، لكن البريطانيين استعادوا المبادرة لاحقاً واحتلوا معظم العراق[3].
- **جبهة الدردنيل** (غاليبولي)[1]: ضد بريطانيا وفرنسا وأستراليا ونيوزيلندا، وشهدت انتصاراً عثمانياً هاماً، حيث تمكنت القوات العثمانية بقيادة مصطفى كمال (أتاتورك) من صد الهجوم البريطاني–الفرنسي على المضائق.

[1] علي حسون، تاريخ الدولة العثمانية،المرجع السابق، ص289

[2] ديفيد فروكمين، نهاية الدولة العثمانية وتشكيل الشرق الأوسط، تر: وسيم حسن عبدو، ط1،دار ومكتبة عدنان، بغداد، 2015،ص118

[3] روغان يوجين، سقوط العثمانيين: الحرب العظمى في الشرق الأوسط، 1914–1920، تر: صلاح الدين عبد الله، دار الساقي،بيروت، 2016، ص، ص 93–115.

- **جبهة فلسطين والشام:** ضد بريطانيا، وشهدت في البداية صموداً عثمانياً، لكن بعد الثورة العربية الكبرى (1916) وتقدم القوات البريطانية بقيادة الجنرال اللنبي، انهارت الدفاعات العثمانية[2].

مع نهاية عام 1917 وبداية عام 1918، بدأت الأوضاع تتدهور بشكل كبير للدولة العثمانية وحلفائها. وفي أكتوبر 1918، مع انهيار بلغاريا واستسلامها، أصبحت إسطنبول مهددة بالاحتلال المباشر، مما دفع الحكومة العثمانية إلى توقيع "هدنة مودروس "[3]في 30 أكتوبر 1918، التي أنهت مشاركة الدولة العثمانية في الحرب[4].

وكانت نتائج الحرب كارثية على الدولة العثمانية، حيث:

- فقدت معظم أراضيها العربية في الشرق الأوسط، التي وقعت تحت السيطرة البريطانية والفرنسية.
- احتلت قوات الحلفاء مناطق استراتيجية من الأراضي العثمانية، بما في ذلك إسطنبول والمضائق.
- تفككت مؤسسات الدولة، وانهار الاقتصاد، وانتشرت المجاعة والأوبئة.
- فر قادة جمعية الاتحاد والترقي من البلاد، وتشكلت حكومة جديدة تحت إشراف الحلفاء[5].

---

[1] **غاليبولي Gelibolu :** هي شبه جزيرة تقع في شمال غرب تركيا على الجانب الأوروبي من مضيق الدردنيل، وتطل على بحر مرمرة من الشرق وبحر إيجه من الغرب. تتميز بموقع استراتيجي مهم يفصل بين قارتي آسيا وأوروبا، وقد لعبت دورًا تاريخيًا بارزًا عبر العصور، خصوصًا خلال الحرب العالمية الأولى في معركة شهيرة بين قوات الحلفاء والدولة العثمانية. تعرف المنطقة بطبيعتها الساحلية وتضاريسها الوعرة، وهي اليوم موقع تاريخي وسياحي يخلّد ذكرى معركة جناق قلعة.(أنظر: محمد فريد بك المحامي، مصدر سابق، ص58)

[2] فروكمين ديفيد، سلام ما بعده سلام: ولادة الشرق الأوسط 1914–1922. تر: أسعد كامل إلياس، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1992، ص،ص 312–328.

[3] **هدنة مودروس :** هي اتفاقية وُقِّعت في 30 أكتوبر 1918 بين الدولة العثمانية والحلفاء، ممثَّلين بالمملكة المتحدة، على متن السفينة الحربية البريطانية HMS Agamemnon في ميناء مودروس بجزيرة ليمنوس اليونانية .أنهت هذه الهدنة العمليات القتالية في الشرق الأوسط خلال الحرب العالمية الأولى، وأعلنت فعليًا هزيمة الدولة العثمانية وانسحابها من الحرب .(أنظر: الموسوعة العربية الميسرة، دار صادر، مجلد 10،بيروت، 1989،ص 245)

[4] روغان يوجين، المرجع السابق، ص_ص465_480

[5] نادية ياسين عبد، المرجع السابق، ص388

ويمكن القول إن قرار دخول الحرب العالمية الأولى كان خطأً استراتيجياً كبيراً، ساهم بشكل مباشر في سقوط الدولة العثمانية وإنهاء حكم جمعية الاتحاد والترقي، وفتح الباب أمام تقسيم الأراضي العثمانية بين القوى الاستعمارية.

خامساً- االمسألة العربية ضمن التوجه الخارجي للاتحاديين : بالانتقال من الإطار السياسي العام للمسألة العربية في ظل حكم جمعية الاتحاد والترقي، وما رافقها من سياسات مركزية وتوجهات تتريكية، ويُلاحظ أن هذه السياسات امتدت كذلك إلى البنية الثقافية والمعرفية للمجتمع. ومن هنا تبرز أهمية التطرق إلى دور المؤسسات التعليمية، التي شكّلت أداة مركزية في تنفيذ مشاريع الهندسة الاجتماعية وإعادة تشكيل الهوية داخل الولايات العربية.

- ✓ **المؤسسات التعليمية** :شكلت سياسة جمعية الاتحاد والترقي تجاه المؤسسات التعليمية في الولايات العربية مصدراً للتوتر والصراع بين الحكومة المركزية والنخب العربية. فقد سعت الجمعية إلى تطبيق سياسة "التتريك" في المؤسسات التعليمية، من خلال:
- ✓ **فرض اللغة التركية** كلغة أساسية للتعليم في المدارس الحكومية، على حساب اللغة العربية التي كانت لغة التعليم التقليدية في المناطق العربية.
- ✓ **تعيين مدرسين وإداريين أتراك** في المؤسسات التعليمية في الولايات العربية، بدلاً من الكوادر المحلية[1].
- ✓ **تغيير المناهج التعليمية** بما يتوافق مع التوجه القومي التركي، والتركيز على التاريخ والثقافة التركية.
- ✓ **محاولة السيطرة على المدارس الأهلية والخاصة**، التي كانت منتشرة في بلاد الشام وتديرها جمعيات وهيئات عربية أو أجنبية[2].

وقوبلت هذه السياسة بمعارضة قوية من النخب العربية، خاصة في بلاد الشام، التي رأت فيها محاولة لطمس الهوية العربية وفرض الثقافة التركية. وقد نشأت جمعيات ونوادي

[1] مصطفي طلاس، الثورة العربية الكبرى، ط4،طلاس للدراسات و الترجمة و النشر، دمشق، 1987،ص ص 85-86
[2] ديزموند ستيوارن، تاريخ الشرق الأوسط الحديث، تر: زهدي جار الله، د. ت، بيروت، 1974،ص190

ثقافية عربية، مثل "المنتدى الأدبي" في دمشق و"جمعية الإخاء العربي العثماني" في بيروت، للدفاع عن اللغة العربية والثقافة العربية[1].كما أن المدارس التبشيرية الأجنبية، التي كانت منتشرة في بلاد الشام ولبنان، شكلت منافساً قوياً للمدارس الحكومية، وجذبت إليها أبناء الطبقات المتوسطة والعليا، مما أضعف تأثير السياسة التعليمية للحكومة العثمانية.

وخلال الحرب العالمية الأولى، زادت الحكومة العثمانية من سيطرتها على المؤسسات التعليمية، وأغلقت العديد من المدارس الأجنبية، واستولت على ممتلكاتها. لكن هذه الإجراءات زادت من نفور النخب العربية المتعلمة، ودفعتها نحو المطالبة بالاستقلال عن الحكم العثماني[2].

***الصحافة** : لعبت الصحافة دوراً مهماً في الحياة الثقافية والسياسية في الولايات العربية خلال فترة حكم جمعية الاتحاد والترقي. وقد شهدت هذه الفترة ازدهاراً للصحافة العربية، خاصة بعد ثورة 1908 وإعادة العمل بالدستور، الذي نص على حرية الصحافة والنشر[3].

وظهرت العديد من الصحف والمجلات العربية في هذه الفترة، منها:

- ✓ **في دمشق:** "المقتبس" و"القبس" لمحمد كرد علي، و"العاصمة" كانت صحيفة حكومية موالية للاتحاد و الترقي ،هدفت إلى ترويج سياسات التتريك و الوحدة العثمانية.
- ✓ **في بيروت:** "الأحرار" و"المفيد" نجيب عازوري .[4]
- ✓ **في القاهرة (**التي كانت مركزاً للمعارضة العربية**):** "اللواء" لمصطفى كامل، و"المؤيد" للشيخ علي يوسف[5].

وتناولت هذه الصحف قضايا متنوعة، منها نقد سياسات الحكومة العثمانية، والدعوة إلى الإصلاح السياسي والاجتماعي، والدفاع عن الهوية العربية، ونشر الوعي القومي، ومقاومة

[1]أحمد زكريا الشلق، العرب و الدولة العثمانية من الخضوع الى المواجهة 1516-1916،مصر العربية للنشر و التوزيع،د.ت ، ص278

[2]الحكيم يوسف، بيروت ولبنان في عهد آل عثمان، ط3،دار النهار للنشر، بيروت، 1980م، ص284

[3]توفيق علي برو، العرب و الترك في العهد الدستوري العثماني 1908-1914،دار الهنا، الجامعة العربية، 1960،ص95

[4]شمس الدين الرفاعي، تاريخ الصحافة السورية و اللبنانية من العهد العثماني إلى الاستقلال 1800-1947،ج1،ب: ط، منشورات أسمار، باريس، 2006،ص، ص96-114

[5]شمس الدين الرفاعي ،المرجع نفسه، ص116

التدخل الأجنبي.لكن سرعان ما بدأت الحكومة العثمانية في تضييق الخناق على الصحافة الحرة، خاصة بعد انقلاب 1913 وسيطرة "الثلاثي" (أنور وطلعت وجمال) على السلطة. ومع بداية الحرب العالمية الأولى، فرضت الحكومة رقابة صارمة على الصحافة، وأغلقت العديد من الصحف، واعتقلت الصحفيين المعارضين[1].

وكان جمال باشا، قائد الجيش الرابع العثماني وحاكم بلاد الشام أثناء الحرب، قاسياً بشكل خاص تجاه الصحافة العربية. فقد أغلق معظم الصحف العربية، واعتقل وأعدم العديد من الصحفيين والكتاب بتهمة الخيانة والتعاون مع العدو. ونتيجة لهذه السياسة القمعية، انتقل العديد من الصحفيين والكتاب العرب إلى المنفى، خاصة إلى مصر وأوروبا وأمريكا، حيث واصلوا نشاطهم في مناهضة الحكم العثماني والدعوة إلى استقلال البلاد العربية[2]. وقد لعبت هذه الصحافة المهجرية دوراً مهماً في تشكيل الرأي العام العربي ضد حكم الاتحاديين، وفي التمهيد للثورة العربية الكبرى عام 1916 .

***. الاستخبارات و دعمهم للحركة الصهيونية:** بعد سيطرة "الثلاثي" على الحكم في 1913، اتخذت جمعية الاتحاد والترقي إجراءات صارمة لتعزيز جهاز الاستخبارات والمراقبة في المناطق العربية، خاصة في بلاد الشام تحت قيادة جمال باشا. أنشأ جمال باشا ما كان يُعرف حينها بدائرة التجسس، التي اعتمدت على شبكة واسعة من الجواسيس والمخبرين لمتابعة كل تحركات المعارضين والقوميين العرب[3] ، مع تركيز خاص على دمشق وفلسطين، بينما كانت هناك جهود مراقبة محدودة في لبنان.

أثرت هذه الإجراءات على المجتمع بشكل كبير، حيث أصبح السكان يتجسسون على بعضهم البعض ويرسلون تقارير دورية إلى السلطات[4]. لم يقتصر الأمر على مراقبة

[1] الحكيم يوسف، المرجع السابق، ص140
[2] هنداوي، الصحافة خلال الحرب العالمية الأولى، الفصل الثالث، مؤسسة هنداوي للنشر، متاح على الرابط : https://www.hindawi.org/books/15847036/3/، تاريخ الاطلاع: 03 جوان 2025،على الساعة17:23
[3] محمد جميل بيهم، العهد المخضرم في سوريا و لبنان(1918-1922)، د: ط، بيروت، 1968،ص19
[4] عزيز بك، سوريا ولبنان و الحرب العالمية، تر: فؤاد ميداني، بيروت، 1933،ص193

السياسيين فقط، بل شمل رجال الدين والأجهزة الأجنبية، إذ كلف جمال باشا رئيس جهاز استخباراته بتتبع تحركات رجال الدين ومراقبة البعثات الأجنبية بدقة.[1]

إلى جانب ذلك، عززت الجمعية دور الشرطة السرية التي كانت تعتقل المشتبه فيهم، وتضيق على الصحافة والمؤسسات الثقافية والتعليمية لمنع أي نشاط معارض. كما تعاونت أجهزة الاستخبارات العثمانية مع نظيراتها الألمانية لرصد تحركات القوى الاستعمارية المنافسة في المنطقة. في خضم الحرب العالمية الأولى، تصاعدت حدة القمع، وواجه العديد من القادة والمفكرين العرب اتهامات بالخيانة، مما أدى إلى إعدامهم في دمشق وبيروت بين عامي 1915 و1916، في أحداث أُطلق عليها اسم "شهداء 6 مايو" و"شهداء 21 أغسطس[2]."

أما فيما يتعلق بسياسة الاتحاديين تجاه اليهود، فقد شهدت تحولاً ملحوظاً. ففي البداية، سعت الجمعية إلى كسب تأييد جميع مكونات المجتمع العثماني، بما في ذلك اليهود، من خلال منحهم المساواة والحقوق السياسية. وقد استجاب العديد من اليهود العثمانيين لهذه السياسة، وأصبح بعضهم من أنصار الجمعية، مثل جاويد بك الذي تولى وزارة المالية عدة مرات[3].

لكن الموقف من الهجرة اليهودية إلى فلسطين والنشاط الصهيوني كان أكثر تعقيداً. فقد حاولت الحركة الصهيونية[4]، بقيادة تيودور هرتزل، استمالة السلطان عبد الحميد الثاني لقبول

[1] المرجع نفسه، ص ص101-102

[2] رمضان، طه عبد الناصر. "هكذا أمر جمال باشا بإعدام كبار المثقفين العرب ببيروت ودمشق." العربية.نت، 11 مايو 2019/https://www.alarabiya.net/last-page/2019/05/11. هكذا-أمر-جمال-باشا-بإعدام-كبار-المثقفين-العرب-بيروت-ودمشق.

[3] الحسين زهرون، "موقف جمعية الاتحاد والترقي من الإسلام والعلماء"، مجلة دعوة الحق، العدد 343، أبريل 1999، منشور على موقع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، على الرابط :
https://www.habous.gov.ma/daouat-alhaq/item/2430(تاريخ الاطلاع: 4 يونيو 2025).

[4] **الصهيونية:** حركة سياسية عنصرية متطرفة، ترمي إلى إقامة دولة لليهود في فلسطين تحكم من خلالها العالم كله. واشتقت الصهيونية من اسم (جبل صهيون) في القدس حيث ابتنى داود قصره بعد انتقاله من حبرون (الخليل) إلى بيت المقدس في القرن الحادي عشر قبل الميلاد. وهذا الاسم يرمز إلى مملكة داود وإعادة تشييد هيكل سليمان من جديد، بحيث تكون القدس عاصمة لها .وقد ارتبطت الحركة الصهيونية الحديثة بشخصية اليهودي النمساوي هرتزل، الذي يعد الداعية الأول للفكر الصهيوني الحديث والمعاصر، الذي تقوم على آرائه الحركة الصهيونية في العالم.(أنظر: موسوعة الأديان والمذاهب – موقع الدرر السنية، تاريخ الاطلاع: 7 جوان 2025، على الرابط https://dorar.net/adyan/295 :)

فكرة إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، لكنه رفض ذلك بشدة،[1]بعد ثورة 1908، حاولت الحركة الصهيونية التقرب من قادة جمعية الاتحاد والترقي، وعرضت عليهم مساعدات مالية وسياسية مقابل تسهيل الهجرة اليهودية إلى فلسطين. ورغم أن الموقف الرسمي للجمعية كان رافضاً للمشروع الصهيوني، إلا أن قادتها كانوا أكثر تساهلاً في هذا الموضوع، خاصة من منطلق الحاجة للدعم المالي والسياسي[2].

وخلال فترة حكم الاتحاديين (1908–1918)، ازدادت الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وتوسع النشاط الاستيطاني، خاصة في ظل ضعف الرقابة وانتشار الفساد. وقد ساهمت الحرب العالمية الأولى في تغيير المشهد بشكل جذري، مع صدور وعد بلفور عام 1917، الذي تعهدت فيه بريطانيا بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وسقوط فلسطين تحت الاحتلال البريطاني، مما مهد الطريق للمشروع الصهيوني[3].

الحرب العربية الكبرى : مثلت الثورة العربية الكبرى، التي انطلقت في يونيو 1916 بقيادة الشريف "حسين بن علي"[4]، أمير مكة، نقطة تحول مهمة في تاريخ العلاقات العربية–العثمانية، وفي مسار الحرب العالمية الأولى في الشرق الأوسط.

وجاءت هذه الثورة نتيجة لعدة عوامل، منها:

[1]ابتسام ابو ميزر: سنتان مفصليتان في حكم الامبراطورية العثمانية (1908-1909)، رسالة ماجستير، الإشراف سليم تماري، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2017، ص119

[2]هيثم ياسر عيسى، التغيرات و التسهيلات التي حصل عليها اليهود في عهد الإتحاديين(1909-1914)، مجلة نشوت الشرق الأوسط، العدد44،جامعة عين الشمس، القاهرة، 2018،ص294

[3]منير الهور، طارق الموسى، مشاريع التسوية في القضية الفلسطينية(1947-1982)، ط1،دار الجليل للنشر، عمان، 1983م، ص14 بتصرف

[3]أحمد الشلق، المرجع السابق، ص278

[4]**الشريف حسين بن علي** (1854–1931) هو أمير مكة الهاشمي وقائد الثورة العربية الكبرى ضد الدولة العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى (1916). ينتمي إلى الأسرة الهاشمية التي تعود نسبها إلى النبي محمد ﷺ، وقد نصّب نفسه ملكًا على العرب بعد إعلان الثورة، بدعم من بريطانيا، كان هدفه الاستقلال عن الدولة العثمانية وتأسيس دولة عربية موحدة، لكن بعد الحرب خذلته القوى الغربية، فقُسمت الأراضي العربية بين بريطانيا وفرنسا. نُفي لاحقًا إلى قبرص ثم استقر في عمان حتى وفاته. وهو والد الملك فيصل الأول (ملك العراق) والملك عبد الله الأول (مؤسس المملكة الأردنية الهاشمية) .
(أنظر:الموسوعة الدمشقية، "الشريف حسين بن علي"، موسوعة دمشق الشام، تاريخ الاطلاع: 4 جوان 2025، https://damapedia.com/الشريف-حسين-بن-علي/)

- تزايد النزعة القومية العربية، خاصة بين النخب المتعلمة، التي رأت في سياسات جمعية الاتحاد والترقي تهديداً للهوية العربية والثقافة العربية[1].
- ممارسات جمال باشا القمعية في بلاد الشام، والتي شملت إعدام عدد من القادة والمفكرين العرب، مما أثار سخطاً واسعاً[2].
- الوعود البريطانية للعرب بدعم استقلالهم بعد الحرب، كما تجلى في مراسلات "حسين–مكماهون" (1915–1916) بين الشريف حسين بن علي والمندوب السامي البريطاني في مصر[3]، السير "هنري مكماهون"[4].

***. طموحات الشريف حسين الشخصية في إقامة مملكة عربية موحدة تحت قيادته:** بدأت الثورة في مكة في 10 يونيو 1916، وسرعان ما انتشرت في الحجاز[5]، ثم امتدت شمالاً باتجاه الأردن وسوريا، بدعم عسكري ومالي من بريطانيا. وقد شارك فيها العديد من الضباط العرب الذين كانوا يخدمون سابقاً في الجيش العثماني، مثل الأمير" فيصل بن الحسين" "ونوري السعيد" "وعلي جودت الأيوبي"، إضافة إلى قبائل بدوية وسكان المدن الذين ناصروا الثورة[6].**(أنظر الشكل21)**

ولعب الضباط البريطانيون، وأبرزهم "توماس إدوارد لورنس"[7] (لورنس العرب)، دوراً مهماً في تنظيم الثورة وتنسيق العمليات العسكرية مع القيادة البريطانية[8]. وقد نجحت قوات الثورة،

---

[2]توفيق برو، المرجع السابق، ص ص 148-149

[3]جورج انطونيوس، يقظة العرب، المصدر السابق، ص288

[4]**هنري مكماهون:** هو الممثل الاعلى لملك بريطانيا في مصر، ومفوض سامي خلال الحرب العالمية الأولى، اشتهر بمراسلات الشريف حسين بين عامين(1915-1916)، ومنح عام 1920 و...، النهضة من الدرجة الاولى من طرف ملك الحجاز ووقع عام1925 الى درجة فارس العدالة (أنظر: عبد الله وهاب الكيالي، مرجع سابق، ص233)

[5]عبد الله بن الحسين، مذكراتي، د: ط، مؤسسة الهنداوي لتعليم و الثقافة، القاهرة، 2012،ص101

[6]جلال يحي ، المرجع السابق ،ص552

[7]**لورانس العرب :**هو لقب لـ توماس إدوارد لورانس (1888–1935)، ضابط استخبارات وكاتب بريطاني، اشتهر بدوره في دعم الثورة العربية الكبرى ضد الدولة العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى. كان يتقن العربية وعاش بين القبائل العربية، وساهم في تنظيم الهجمات مع العرب على مواقع عثمانية مثل خط سكة حديد الحجاز. صوّرته بريطانيا كبطل رومانسي، لكن دوره الحقيقي كان معقدًا، إذ كان أيضًا يخدم المصالح البريطانية في المنطقة،خلّد قصته في كتابه الشهير أعمدة الحكمة السبعة، كما أُنتج عنه فيلم شهير بعنوان لورانس العرب.(أنظر: Wilson, Jeremy. Lawrence of Arabia: The Authorised Biography of T. E. Lawrence. William Heinemann Ltd.London, (1989.P10

[8]العماد مصطفى طلاس، الثورة العربية الكبرى، ط4،طلاس للدراسات و التوجيه و النشر، دمشق، 1987،ص235

بالتعاون مع القوات البريطانية بقيادة الجنرال" إدموند اللنبي"[1]، في طرد العثمانيين من معظم المناطق العربية بحلول نهاية الحرب في أكتوبر 1918[2].

لكن النتائج النهائية للثورة العربية الكبرى لم تكن كما توقعها قادتها. فبدلاً من قيام دولة عربية موحدة ومستقلة، تم تقسيم المناطق العربية بين بريطانيا وفرنسا، وفق اتفاقية سايكس–بيكو السرية التي كُشف عنها بعد "الثورة البلشفية" في روسيا عام 1917. وقد شعر العرب بخيانة الحلفاء لوعودهم، مما أدى إلى موجة من الاستياء والغضب .

***ـ معاهدة سايكس بيكو:** تمثل اتفاقية سايكس–بيكو، التي وقعت سراً بين بريطانيا وفرنسا في مايو 1916، أحد أهم الاتفاقيات التي رسمت شكل الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى[3]. سُميت الاتفاقية باسم مفاوضيها: مارك سايكس من بريطانيا وفرانسوا جورج–بيكو من فرنسا.**(أنظر الملحق3)** وقد نصت الاتفاقية على تقسيم المناطق العربية في الدولة العثمانية بين بريطانيا وفرنسا على النحو التالي:

- **منطقة النفوذ الفرنسي:** شملت سوريا الساحلية ولبنان وشمال العراق (الموصل) وجنوب شرق الأناضول (كيليكيا)
- **منطقة النفوذ البريطاني:** شملت جنوب العراق (بغداد والبصرة) والأردن وفلسطين.
- **منطقة دولية:** شملت القدس والمناطق المحيطة بها، نظراً لأهميتها الدينية[4].

كما نصت الاتفاقية على إقامة دولة عربية أو اتحاد دول عربية في المناطق الداخلية من سوريا والعراق، لكن تحت نفوذ بريطانيا وفرنسا[5].**(أنظر الشكل22)** وظلت هذه الاتفاقية سرية، ولم يكن العرب على علم بها عندما قرر الشريف حسين بن علي إطلاق الثورة العربية

[1] **آدموند اللنبي** (1863–1935) هو قائد عسكري بريطاني مشهور بدوره في حملة سيناء وفلسطين خلال الحرب العالمية الأولى. قاد القوات البريطانية والحليفة لتحرير فلسطين من السيطرة العثمانية، وكان له دور بارز في الانتصارات التي مهدت لإنشاء الدولة الإسرائيلية لاحقًا. يشتهر بأسلوبه القيادي الحازم واستراتيجيته في الحروب الصحراوية.(أنظر: Wavell, Archibald. Allenby: A Study in Greatness: The Biography of Field-Marshal Viscount Allenby of Megiddo and Felixstowe. George G. Harrap & Co. London, 1940, p. 1).

[2] محمد عزة دروزة، ج1،المصدر السابق،ص ص61 -62

[3] الغالي غربي، دراسات في تاريخ الدولة العثمانية و المشرق العربي1288-1916، د: ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007،ص169

[4] مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ العربي الحديث و المعاصر، د: ط، دار أسامة للنشر، الاردن، ص816

[5] جورج انطونيوس، المصدر السابق، ص357

الكبرى ضد العثمانيين. لكن بعد الثورة البلشفية في روسيا في نوفمبر 1917، كشفت الحكومة البلشفية عن نصوص الاتفاقية، كجزء من سياستها في فضح "الدبلوماسية السرية" للإمبرياليات الغربية[1].

وقد أثار الكشف عن اتفاقية سايكس–بيكو غضباً واستياء كبيرين بين العرب، الذين رأوا فيها خيانة للوعود التي قطعتها بريطانيا للشريف حسين في مراسلات حسين–مكماهون، والتي تضمنت دعم استقلال العرب بعد الحرب[2]. كما أن صدور "وعد بلفور "[3]في نوفمبر 1917، الذي تعهدت فيه بريطانيا بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين[4]، زاد من مخاوف العرب وشكوكهم في نوايا بريطانيا وفرنسا.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، تم تطبيق مضمون اتفاقية سايكس–بيكو، مع بعض التعديلات، من خلال نظام الانتداب [5]الذي أقره مؤتمر" سان ريمو" في أبريل 1920 وصادقت عليه عصبة الأمم لاحقاً. وبموجب هذا النظام:

- ✓ وُضعت سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي.
- ✓ وُضعت فلسطين والعراق وشرق الأردن تحت الانتداب البريطاني.
- ✓ اعتُرف بالحجاز كدولة مستقلة تحت حكم الشريف حسين[6].

ولم تنته آثار اتفاقية سايكس–بيكو مع انتهاء فترة الانتداب وحصول الدول العربية على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية. فالحدود التي رسمتها هذه الاتفاقية بين الدول العربية ما زالت قائمة حتى اليوم، وما زالت تثير جدلاً ونزاعات في بعض الحالات. كما أن القضية

---

[1]أنيس الصايغ، الهامشيون و قضية فلسطين، د: ط، منشورات جريدة المحور و المكتبة العصرية، بيروت، 1966،ص66

[2]جورج انطونيوس، المصدر السابق، ص357

[3]**وعد بلفور:** تعهد بريطاني منح بموجبه من لا يملك (بريطانيا) وعداً لمن لا يستحق (الصهاينة) بإقامة وطن قومي لليهود في أرض يملكها شعب آخر (الشعب الفلسطيني)، مما شكّل بداية التورط الغربي الرسمي في دعم المشروع الصهيوني.(أنظر: عبد الوهاب الكيالي،، ط10،تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسة و النشر، بيروت، 1990،ص31)

[4]عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي 1516-1922،د: ط، بيروت، 1960،ص199

[5]**الانتداب:** نص عليه ميثاق عصبة الأمم المتحدة وهو تكليف تدعي الدولة المنتدبة مساعدة البلدان الضعيفة المتأخرة على النهوض و تدريبها على الحكم وتصبح قادرة على الاستقلال وتحكم نفسها بنفسها وقد وجدت فرنسا و بريطانيا ضالتها المنشورة لتغلف مطامعها بهذا الغلاف الجديد الذي اتاح لهم احتلال المنطقة العربية المنفصلة عن الدولة العثمانية بحجة الوصاية على الشعوب(انظر: عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج1،ص343)

[6]عبد المجيد سمور زهدي، تاريخ العرب المعاصر، ط2،الشركة العربية المتحدة للتسويق، القاهرة، 2010،ص59

الفلسطينية، التي نشأت جزئياً نتيجة لوعد بلفور والسياسة البريطانية في فلسطين، ما زالت تمثل أحد أهم القضايا في الشرق الأوسط.

المبحث الثالث ـ سقوط الخلافة العثمانية بعد حكم الاتحاد والترقي :

شهدت نهاية الحرب العالمية الأولى تحولات جذرية في تاريخ الدولة العثمانية، حيث مثلت هزيمتها على يد الحلفاء ، إيذاناً بنهاية نظام سياسي ديني استمر لقرون. لعب حزب الاتحاد والترقي دوراً محورياً في الأحداث التي أدت إلى تفكك الدولة العثمانية، بدءاً من هروب قادته بعد الهزيمة في الحرب، مروراً بتوقيع معاهدة سيفر المجحفة، وانتهاءً بإلغاء السلطنة ثم الخلافة على يد مصطفى كمال أتاتورك. والتي نتج عن هذه التطورات

أولاً- تداعيات هزيمة الدولة العثمانية (1918- 1920): مثّلت الفترة من 1918 إلى 1920 مرحلة حاسمة في تاريخ الدولة العثمانية، إذ شهدت تداعيات هزيمتها في الحرب العالمية الأولى ودخولها في أزمة وجودية غير مسبوقة. وقد واجهت الدولة العثمانية خلال هذه الفترة تحديات متعددة تمثلت في انهيار قيادتها السياسية، واحتلال أراضيها من قبل قوى أوروبية، وتوقيع معاهدة سيفر التي كادت أن تضع حداً نهائياً لوجودها، في ظل تزايد التدخل الأجنبي، وانحسار السيادة الفعلية للسلطان على معظم الأقاليم، ما أدى إلى تسارع ظهور حركات المقاومة داخل الأناضول. وقد سارت مجريات الأمو وفق الآتي :

I. **-هروب قادة الاتحاد ومصيرهم بعد الحرب:** مع اقتراب نهاية الحرب العالمية الأولى وتوقيع هدنة مودروس في 30 أكتوبر 1918[1]، وجد قادة حزب الاتحاد والترقي أنفسهم في موقف حرج. فقد كانت سياساتهم القومية المتشددة والعنصرية سبباً في تمرد مختلف القوميات داخل الإمبراطورية العثمانية، مما ساهم في إضعاف الدولة وتفككها. وقد تحمّل الاتحاديون المسؤولية الأكبر عن دخول الدولة العثمانية في الحرب إلى جانب ألمانيا، رغم تحذيرات العديد من المسؤولين والضباط، ما جعلهم موضع اتهام مباشر من قِبل الرأي العام المحلي والدولي .

وفي ليلة 1-2 نوفمبر 1918، غادر أبرز قادة الجمعية إسطنبول على متن سفينة ألمانية متجهة إلى "أوديسا" ، [2]ومن بين هؤلاء القادة طلعت باشا (الصدر الأعظم ووزير الداخلية)، وأنور باشا (وزير الحربية)، وجمال باشا (قائد الجيش الرابع)، والدكتور ناظم (الأمين العام للجمعية)، وبهاء الدين شاكر (من قادة المنظمة الخاصة). بعد وصولهم إلى أوديسا، تفرق هؤلاء القادة، متجهين إلى وجهات مختلفة[3]. وقد كان مصير أبرز قادة الجمعية كالآتي:

- **طلعت باشا:** لجأ إلى برلين تحت اسم مستعار، لكنه اغتيل في 15 مارس 1921 على يد شاب أرمني يدعى "سوغومون تهليريان" ، انتقاماً لمذابح الأرمن. وقد حوكم تهليريان في ألمانيا، لكن المحكمة برأته بعد أن استمعت إلى شهادات عن مذابح الأرمن[4].
- **أنور باشا:** بعد مغادرته إسطنبول، توجه إلى موسكو، حيث حاول التقرب من البلاشفة. لكنه سرعان ما غادر إلى آسيا الوسطى، حيث انضم إلى حركة "باسماتشي" المناهضة للسوفييت. وقد قُتل في معركة مع القوات السوفيتية قرب دوشنبه (طاجيكستان حالياً) في 4 أغسطس 1922[5].

[1] الموصل في الفكر الاستراتيجي التركي، ط1،دار الكتب و الوثائق ببغداد، بغداد، 2024،ص12

[2] Kieser, Talaat Pasha, idem,p317

[3] Kieser ،Talaat Pasha, idem, p p317–316

[4] Dean Carolyn J., The Moral Witness, Trials and Testimony after Genocide University Press,Cornell ,2019, p41

[5] فرومكين، ديفيد،المرجع السابق،ص488

- **جمال باشا:** لجأ أولاً إلى ألمانيا، ثم سويسرا، ثم انتقل إلى أفغانستان، حيث عمل مستشاراً عسكرياً للملك "أمان الله خان، وفي 21 يوليو 1922، اغتيل في تفليس (تبليسي، عاصمة جورجيا حالياً) على يد أرمينيين، انتقاماً لمذابح الأرمن[1].
- **بهاء الدين شاكر و جمال عزمي:** بقيا في برلين، حيث اغتيلا في عام 1922 على يد أرمينيين ضمن عملية "نيماسيس" التي استهدفت المسؤولين عن مذابح الأرمن[2].

وبعد هدنة "مودروس " Modros، تشكلت حكومة جديدة في إسطنبول برئاسة "أحمد توفيق باشا"، تحت إشراف قوات الحلفاء التي احتلت المدينة. وفي ديسمبر 1918، حل السلطان "محمد السادس" البرلمان العثماني، وأصدر مرسوماً بحل جمعية الاتحاد والترقي رسمياً ومصادرة ممتلكاته. ، وفي عام 1919، أقامت السلطات العثمانية الجديدة محاكمات لأعضاء الجمعية المتبقين في إسطنبول، متهمة إياهم بالمسؤولية عن دخول الحرب وارتكاب جرائم فيها . وقد صدرت أحكام بالإعدام غيابياً على العديد من القادة الهاربين، بما فيهم طلعت وأنور وجمال. كما نُفذت أحكام الإعدام في بعض أعضاء الجمعية الذين بقوا في إسطنبول، مثل "محمود دعاد" و"علي احسان بك "، وهكذا انتهت جمعية الاتحاد والترقي، التي حكمت الدولة العثمانية لعقد من الزمان، وكان لسياساتها دور كبير في تشكيل نهاية الإمبراطورية العثمانية وبداية تركيا الحديثة[3].

II. **الاحتلال الأوروبي وأزمة الدولة العثمانية:** بعد هدنة مودروس في 30 أكتوبر 1918، دخلت الدولة العثمانية في مرحلة من الاحتلال الأوروبي والأزمة السياسية والاقتصادية[4]. وقد نصت الهدنة على شروط قاسية منها:

- فتح المضائق (الدردنيل والبوسفور) أمام سفن الحلفاء.
- احتلال الحلفاء للقلاع والاستحكامات المطلة على المضائق.
- إعادة أسرى الحرب والأرمن المعتقلين.

[1] الموسوعة الدمشقية، المرجع السابق.

[2] Derogy Jacques ،Resistance and Revenge, The Armenian Assassination of the Turkish Leaders Responsible for the 1915 Massacres and Deportations, Transaction Publishers, New Brunswick, 1990,p61.

[3] عمر يوسف حسين ،تركيا التاريخ الحديث والمعاصر ،2018-1923 بيروت، 2021 ،ص. 60

[4] نديم خليل محمد، سياسة تركيا الخارجية ،1939-1918 مجلة ديالى، جامعة ديالى، ع،56 ،2012 ص.50

- تسريح الجيش العثماني، باستثناء قوات صغيرة لحفظ الأمن الداخلي ومراقبة الحدود.
- حق الحلفاء في احتلال أي نقطة استراتيجية في حال حدوث اضطرابات أو تهديد للأمن[1].

واستناداً إلى هذه البنود، بدأت قوات الحلفاء (بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليونان) في احتلال مناطق واسعة من الدولة العثمانية ، وفي 13 نوفمبر 1918، دخلت قوات الحلفاء إسطنبول، وسيطرت على المؤسسات الحكومية والمرافق الحيوية[2].بعد انتهاء الحرب ، عقد "مؤتمر الصلح"[3] في 18 يناير 1919 ،ولم تشترك الدولة العثمانية بمقرراته كونها من الدول المنهزمة في الحرب العالمية الأولى مع دول الوسط فضلاً عن روسيا التي لم تشترك في المؤتمر بسبب انسحابها من الحرب نتيجة لتوقيعها صلح "بريست ليتوفسك "[4]، علاوة على الدول التي بقيت على الحياد ولم تشترك مع أي طرف بالحرب، وعليه يصح أ ن يكون هذا المؤتمر عقد من أجل فرض شروط الدول المنتصرة على الدول المنهزمة

وفي ماي 1919، نزلت القوات اليونانية في إزمير (سميرنا)، بدعم من بريطانيا، وبدأت في التوسع في غرب الأناضول[5]. وقد تسارعت الأحداث بعد ذلك حيث احتلت فرنسا كيليكيا (جنوب شرق الأناضول) وبعض المناطق في سوريا. وفي المُقابل احتلت إيطاليا أنطاليا ومناطق في جنوب غرب الأناضول. بينما سيطرت بريطانيا على الموصل وبغداد والبصرة في العراق، وفلسطين والأردن، إضافة إلى مناطق في الأناضول.

[1]، الموصل في الفكر الاستراتيجي التركي، المرجع السابق ،ص12

[2]هاشم سوادي هاشم السوداني، العلاقات الألمريكية العثمانية (1908-1920)، ، جامعة الموصل، ، 2002ص.192

[3]**مؤتمر الصلح:** عقد في أ عقاب الحرب العالمية ألولى في باريس، وبرز فيه دور بريطانيا وفرنسا والواليات المتحدة و إيطاليا، فضال عن اليابان التي كان دورها صغيرا ونتج عنه العديد من مؤتمرات ومعاهدات السالم، ولم تشترك بالمؤتمر الدول المنهزمة في الحرب وروسيا التي انسحبت منها، فضال عن الدول التي بقيت على الحياد طيلة الحرب العالمية ألولى .(ينظر: عبد العزيز سلمان نوار وعبد المجيد نعنعي، التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، بيروت، ،2014 ص-471 .490)

[4]**بريست ليتوفيسك:** صلح تم توقيعه بين روسيا و ألمانيا في 8 آذار 1918 ونص على إيقاف الحرب بين البلدين وانسحبت روسيا بموجبه من الحرب العالمية الأولى. (ينظر: محمد أحمد زيدان ووسام علي ثابت، معاهدة بريست ليتوفيسك وأثرها في العالقات أاللمانية السوفيتية، كانون أألول -1917آذار ،1918 مجلة ديالى، جامعة ديالى، العدد) 67، ،2015 ص-611)

[5]أكرم صالح، مشروع دولة اليونان الكبرى ،1922-1830 مجلة آداب الرافدين الموصل، العدد ،84 ،2021 ص-435 436

وقد أدى هذا الاحتلال إلى أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة في الدولة العثمانية كانت كالآتي :

- **سياسياً:** فقدت الحكومة العثمانية في إسطنبول، التي كانت تعمل تحت إشراف قوات الاحتلال، سيادتها الفعلية على معظم أراضي الدولة. وأصبح السلطان "محمد السادس" والحكومة في وضع ضعيف، حيث اضطروا للتعاون مع قوات الاحتلال لمواجهة حركة المقاومة الوطنية التي بدأت تتشكل في الأناضول[1].
- **اقتصادياً:** تدهورت الأوضاع الاقتصادية بشكل كبير، نتيجة للحرب الطويلة وسنوات الحصار، وسيطرة قوات الاحتلال على الموارد الاقتصادية. وشهدت البلاد ارتفاعاً كبيراً في الأسعار، ونقصاً في المواد الغذائية والأساسية، وانتشار البطالة والفقر.
- **اجتماعياً:** تعرض السكان لممارسات قمعية من قبل قوات الاحتلال، خاصة في المناطق التي احتلتها اليونان، حيث ارتكبت مذابح ضد المسلمين الأتراك. كما شهدت البلاد موجات من اللجوء والنزوح الداخلي، خاصة من المناطق التي تعرضت للاحتلال اليوناني.

في ظل هذه الظروف الصعبة، بدأت تتبلور حركة مقاومة وطنية في الأناضول، بقيادة مصطفى كمال باشا (أتاتورك فيما بعد)، الذي كان ضابطاً بارزاً في الجيش العثماني. وقد وصل مصطفى كمال إلى "سامسون" في شمال الأناضول في 19 مايو 1919[2]، حيث بدأ في تنظيم المقاومة ضد قوات الاحتلال. عقد مصطفى كمال عدة مؤتمرات، أهمها مؤتمر "أرضروم" (يوليو 1919)[3] ومؤتمر "سيواس" (سبتمبر 1919)، تم فيها وضع أسس الحركة الوطنية التركية[4]. وفي أبريل 1920، تأسس "المجلس الوطني التركي الكبير" في أنقرة، كبرلمان وحكومة بديلة للسلطان والحكومة في إسطنبول. وقد مثل ذلك بداية مرحلة جديدة في تاريخ تركيا، عُرفت باسم "حرب الاستقلال التركية" (1919–1922) [5].

[1] عمر، يوسف حسين،المرجع السابق، ص.61

[2] هيلة بنت سعد بنت محمد، السليمي، دور اليهود في إسقاط الخلافة العثمانية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة ام القرى، السعودية، 2001،ص356

[3] محمد عزة دروزة، تركيا الحديثة: فصول من الحركة النضالية الاستقلالية، بيروت، ص14-21

[4] هيلة بنت سعد بنت محمد، السليمي المرجع السابق، ص 358

[5] كارل بروكلمان، المرجع السابق، ص689

III. **تفكك الدولة العثمانية بعد معاهدة سيفر:** تُعد معاهدة سيفر التي تم توقيعها في العاشر من أغسطس سنة 1920م إحدى أبرز المعاهدات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، والتي فُرضت على الدولة العثمانية من قبل دول الحلفاء المنتصرة. وقد جاءت هذه المعاهدة ضمن إطار إعادة ترسيم الحدود وتقاسم النفوذ في أراضي الإمبراطورية العثمانية المنهارة، وكانت من أقسى المعاهدات التي تعرضت لها الدولة، إذ قضت بتجريدها من أغلب ممتلكاتها، خاصة في المشرق العربي، وفرضت قيودًا سياسية وعسكرية واقتصادية مشددة عليها[1].

وقد وقّعتها حكومة إسطنبول برئاسة "داماد فريد باشا" دون موافقة الحركة الوطنية في الأناضول، ما زاد من حدة التوتر بين السلطنة والقوى الوطنية[2]. وقد نصّت المعاهدة على بنود مجحفة و هي كالاتي :

- تقليص مساحة الدولة العثمانية الى إلى منطقة صغيرة في شمال ووسط الأناضول وجزء صغير من منطقة تراقيا في أوروبا[3].
- منح استقلال لأرمينيا وكردستان.
- وضع إسطنبول والمضائق (البوسفور والدردنيل) تحت إدارة دولية.
- وضع المناطق العربية (سوريا، لبنان، فلسطين، العراق) تحت الانتداب البريطاني والفرنسي[4].
- منح اليونان مناطق واسعة في غرب الأناضول وشرق تراقيا[5].
- تقييد حجم الجيش العثماني وفرض رقابة مالية دولية على الدولة[6].**(أنظر الشكل 23)**

ووقعت الحكومة العثمانية في إسطنبول على المعاهدة، ورفضت الولايات المتحدة الأمريكية ويوغسلافيا والشريف حسين التوقيع عليها[7]، لكن الحركة الوطنية التركية بقيادة

[1]مجموعة من الباحثين السوفييت ، تاريخ تركيا المعاصر، تر: هاشم صالح التكريتي، السليمانية، 2007 ،ص.49-48
[2]محمد رفعت الإمام ، القضية الارمينية في الدولة العثمانية ، 1878 - 1923م ، دار نوبار للطباعة ، القاهرة ، 2002م ص 98
[3]عمر عبد العزيز عمر ، مرجع سابق ، ص 274
[4]إسماعيل أحمد ياغي ، مرجع سابق ، ص ص 228 - 229
[5]حسين لبيب ، تاريخ المسالة الشرقية ، الهلال للطباعة ، مصر ، 1991م ، ص 122
[6]سليمان بن صالح الخراشي،المرجع السابق ،ص87
[7]زين العابدين شمس الدين نجم ، تاريخ الدولة العثمانية ، دار المسيرة ، الاردن ، 2010م ، ص 252.

مصطفى كمال(**أنظر الشكل24**) رفضتها بشدة واعتبرتها خيانة وطنية. وقد وصف أتاتورك معاهدة سيفر بأنها "وثيقة إعدام للأمة التركية". ونتيجة لرفض الحركة الوطنية التركية لمعاهدة سيفر، نشبت "حرب الاستقلال التركية" (1919–1922)، التي خاضها الأتراك ضد القوات اليونانية والأرمنية وبعض قوات الحلفاء.

ونجحت الحركة الوطنية التركية في تحقيق انتصارات عسكرية مهمة، خاصة ضد اليونانيين[1]،(**أنظر الشكل 25**) مما أدى إلى إنجلترا الدعوة الى إعادة التفاوض حول شروط معاهدة سيفر في لندن [2]. وقد تُوجت هذه الانتصارات بتوقيع "معاهدة لوزان" في يوليو 1923، التي ألغت معظم القيود المفروضة على تركيا وأعادت لها السيادة على أراضيها.

ثانياً– نهاية السلطنة العثمانية وصعود الجمهورية التركية 1922–1924 :

شهدت الفترة من 1922 إلى 1924 تحولات جذرية في تاريخ تركيا والعالم الإسلامي، حيث تم إلغاء السلطنة العثمانية ثم الخلافة الإسلامية، وتأسيس الجمهورية التركية العلمانية. مثلت هذه التطورات نقطة تحول رئيسية في تاريخ المنطقة وأدت إلى تغييرات عميقة في النظام السياسي والاجتماعي والثقافي في تركيا والعالم الإسلامي.

I. **إلغاء السلطنة العثمانية1922** :بعد انتصار الحركة الوطنية التركية في حرب الاستقلال، وخاصة بعد انتصارها الحاسم على اليونانيين في معركة "دوملوبنار" في أغسطس 1922[3]، أصبحت الحركة الوطنية بقيادة مصطفى كمال القوة الفعلية في البلاد. وقد تعززت شرعية هذه الحركة ومكانتها بعد انسحاب القوات اليونانية من الأناضول وتوقيع هدنة" مودانيا" في 11 أكتوبر 1922، التي رسمت الحدود بين القوات التركية والقوات اليونانية، وساعدت في ترسيخ الوجود التركي في الأناضول[4].

[1] Lewis Bernard , Emergence of Modern Turkey , London , 1961 , p 247.

[2]السامرائي، أحمد محمد علو؛ وعبد المجيد، محمد حمزة حسين؛ وعبد المجيد، لبنى رياض ، العالقات التركية الفرنسية (1923-1929) ،مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، المجلد،1 العدد 3 ،2022ص372

[3]حمزة، كريم مطر ، موجز تاريخ تركيا في القرن العشرين، بغداد،2020 ص-ص30-33

[4]المرجع نفسه، ص ص.32- 31

في الوقت نفسه، كانت الحكومة العثمانية في إسطنبول تواجه انهيارًا داخليًا بعد توقيع معاهدة سيفر في 1920، والتي قسّمت الأراضي العثمانية بين القوى الاستعمارية، مما ساهم في تدهور السلطة المركزية.

هذا وكانت السلطنة العثمانية قد أصبحت مجرد رمز فاقد للفعالية في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها الدولة، حيث كانت هيمنة القوى الأجنبية على الأراضي العثمانية تزداد وضوحًا. وبالرغم من أنها كانت لا تزال تحتفظ ببعض الهيبة الروحية في العالم الإسلامي، إلا أن سلطتها السياسية كانت قد أصبحت محط تساؤلات وانتقادات شديدة داخل البلاد.

في هذا السياق، قام مصطفى كمال بدعوة الجمعية الوطنية التركية الكبرى إلى اتخاذ قرار حاسم بشأن مصير السلطنة العثمانية. وكانت الحجة الرئيسية في هذا القرار هي أن السلطنة لم تعد قادرة على الحفاظ على وحدة الشعب التركي وحماية مصالحه في مواجهة القوى الاستعمارية المتربصة بالدولة العثمانية.

وفي 1 نوفمبر 1922، صوتت الجمعية الوطنية التركية الكبرى لصالح إلغاء السلطنة العثمانية بشكل رسمي. ووفقًا لهذا القرار، تم فصل منصب الخليفة عن السلطنة، وأصبح الخليفة يُنظر إليه فقط كرمز روحي للأمة الإسلامية. وبتصويت الجمعية الوطنية التركية الكبرى، تم تحديد مصير السلطان محمد السادس الذي لم يكن له سلطة سياسية فعّالة بعد أن أصبح مجرد دمية في يد الحلفاء. في 17 نوفمبر 1922، بعدها غادر السلطان محمد السادس إسطنبول على متن سفينة بريطانية متوجهاً إلى "مالطا"، ومن ثم إلى المنفى في "سان ريمو" بإيطاليا، حيث توفي هناك عام 1926.

وفي هذا التوقيت، تم تعيين "عبد المجيد الثاني "(ابن عم السلطان) خليفة للمسلمين، ولكن دون أي سلطات سياسية أو سلطات حكومية[1].

[1]لويس، برنارد ، ظهور تركيا الحديثة ، تر: قاسم عبده قاسم، القاهرة،2016 ص-ص.315-312

و المعروف أنّ إلغاء السلطنة العثمانية لم يكن مجرد إلغاء لمنصب السلطان، بل كان بداية النهاية للنظام الإمبراطوري الذي حكم العالم الإسلامي لأكثر من 600 عام. حيث كانت هذه الخطوة بمثابة تمهيد لتحويل تركيا من دولة إمبراطورية متعددة القوميات والأديان إلى دولة قومية حديثة ترتكز على أساسات علمانية. وعليه، فقد مهد إلغاء الخلافة الطريق لإعلان الجمهورية التركية في 29 أكتوبر 1923[1]، التي ترأسها مصطفى كمال باشا (أتاتورك) وأصبحت معلمًا بارزًا في التاريخ السياسي للمنطقة.

II. **إلغاء الخلافة رسمياً على يد مصطفى كمال أتاتورك** : ولا يمكن معالجة موضوع الغاء الخلافة دون التطرق الى حيثيات مؤتمر لوزان .

1 – مؤتمر لوزان : عُقد مؤتمر لوزان بين 20 نوفمبر 1922 و24 يوليو 1923 في مدينة لوزان السويسرية، وجمع ممثلي حكومة أنقرة والدول الكبرى المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا وإيطاليا[2]. جاء هذا المؤتمر بعد فشل معاهدة سيفر التي رفضتها حكومة مصطفى كمال، وبعد انتصار الحركة الوطنية التركية في حرب الاستقلال، مما جعل من الضروري التفاوض على معاهدة جديدة تُعترف فيها بالحدود والسيادة التركية.

وخلال المؤتمر، طرحت بريطانيا عبر ممثلها اللورد" كرزون"[3] عدة شروط صارمة للاعتراف باستقلال تركيا، والتي كانت تهدف إلى تفكيك آخر رموز الدولة العثمانية وضمان تأسيس نظام جديد يتماشى مع التوجهات الغربية. وقد تمثلت الشروط الأساسية فيما يأتي:

- شروط بريطانيا للاعتراف باستقلال تركي.
- إلغاء الخلافة الإسلامية بشكل نهائي.
- إلغاء الحروف العربية و استبدالها باللاتينية

[1] علي حسون ، تاريخ الدولة العثمانية،المرجع السابق،ص ص 245- 246
[2] سليمان بن صالح الخراشي، المرجع السابق، ص85._بتصرف_
[3] **جورج نثنائيل كرزون:** ولد في كالدستون ببريطانيا يوم 11 كانون الثاني ،1859 درس بجامعة أكسفورد، دخل البرلمان ضمن حزب المحافظين عام ،1886 شغل عدة مناصب حكومية منها وكيل وزير في حكومة الهند 1896-1892 ووكيال لوزير الخارجية 1898-1895 ونائبا للملك في الهند 1905-1899 ثم وزيرا للخارجية من عام 1919 ولغاية 1924. توفي عام 1925.(ينظر:Encyclopedia Britannica ، Vol.30،p 309)

- نفي الخليفة عبد المجيد الثاني خارج البلاد مع جميع أفراد الأسرة العثمانية.
- مصادرة أملاك العائلة العثمانية وأرصدتها داخل تركيا[1].
- إلغاء الدستور العثماني واستبداله بدستور مدني حديث يفصل الدين عن الدولة.
- إعلان علمانية الدولة وقطع أي صلة رسمية لها بالإسلام[2].

وأمام هذه الضغوط، سعى مصطفى كمال إلى تنفيذ هذه الشروط تدريجياً لكسب الاعتراف الدولي بالجمهورية التركية الحديثة.

2 – إعلان الجمهورية التركية :بعد إلغاء السلطنة العثمانية في نوفمبر 1922، دخلت تركيا مرحلة انتقالية مضطربة، اتسمت بفراغ سياسي وصراعات بين السلطة التنفيذية والتشريعية. وقد سادت أجواء من التوتر داخل الجمعية الوطنية الكبرى، خصوصًا بعد استقالة جماعية للوزراء بسبب ما اعتبروه تدخلاً مفرطًا من النواب في صلاحياتهم. ويُرجّح أن مصطفى كمال أتاتورك قد استغل هذا الوضع بدقة، فحرّك خيوط الأزمة تمهيدًا لتغيير جذري في نظام الحكم[3].

وفي مساء 28 أكتوبر 1923، دعا أتاتورك عددًا من رفاقه المقرّبين إلى مأدبة عشاء ضمّت عصمت باشا وفتحي بك وكمال الدين. وفي لحظة حاسمة، استدار نحوهم قائلاً بحزم: ***"لقد حان الوقت كي نضع حدًا لهذه الفوضى. غدًا سوف نعلن قيام الجمهورية، فهي المخرج من كل هذه المصاعب... فعليك أنت يا فتحي أن تعقد الأمور في المجلس غدًا بقدر ما يمكنك، فتقلب الأعضاء ضد بعضهم البعض... وعندئذ نقترح أنت يا كمال الدين لتولي زمام الأمور لإنقاذ الجمعية من مأزقها".ا***

وفي صبيحة اليوم الموالي، 29 أكتوبر، اجتمعت الجمعية الوطنية الكبرى لاختيار رئيس للدولة في ظل استمرار الأزمة، فصعد مصطفى كمال إلى منبر المجلس، وألقى خطابًا حاسمًا قال فيه ***""لقد أرسلتم في طلبي كي أنقذ الموقف في لحظة حرجة من وضع أنتم***

[1]محمد فريد بك المحامي ، المرجع السابق، ص750
[2]إسماعيل أحمد ياغي ، مرجع سابق ، ص 230
[3]هيلة بنت سعد، محمد السليمي، المرجع السابق، ص391

خلقتموه. فليس منشأ هذه الأزمة أمرًا عابرًا، بل خطأ أساسي في نظام حكومتنا... ولذلك أُقر أن تصير تركيا جمهورية، لها رئيس يُختار عن طريق الانتخاب"[1]

وبالفعل تم التصويت بالأغلبية على انتخابه أول رئيس للجمهورية التركية[2]، وتم في الوقت نفسه تعديل الدستور، فأقيمت الاحتفالات الشعبية وأقواس النصر في شتى قرى ومدن تركيا باستثناء مدينة إسطنبول بحكم معارضتها لما حدث وعلى رأس هذه المعارضة السياسية الصحفيين الذي قاموا ضد أتاتورك بسبب رغبته في القضاء على الخلافة ومن ثم إبعاد تركيا عن العالم الإسلامي[3]

بعد إعلان الجمهورية التركية في 29 أكتوبر 1923، استمر مصطفى كمال في مساعيه لتحديث تركيا وتطبيق الإصلاحات العلمانية التي كان يطمح إليها و تنفيذ الوعد الذي قدمه للإنجليز، كان من الواضح أن الخلافة العثمانية، التي كانت تمثل مؤسسة دينية–سياسية مترسخة في الوعي الجمعي الإسلامي، قد أصبحت مشكلة أمام مشروعه لبناء دولة علمانية حديثة. لذا، وفي إطار تنفيذ أجندته الإصلاحية، قرر مصطفى كمال القضاء على هذه المؤسسة بشكل نهائي[4].

وفي 3 مارس 1924، قامت الجمعية الوطنية التركية الكبرى بإصدار قرار حاسم يقضي بإلغاء الخلافة الإسلامية. وكان هذا القرار بمثابة إعلان رسمي بنهاية آخر رمز للسلطة السياسية التي كانت ترتبط بالإسلام في تركيا. تم طرد الخليفة عبد المجيد الثاني من تركيا، وكان ذلك في نفس اليوم الذي أُصدر فيه القرار. وهنا غادر عبد المجيد الثاني تركيا متوجهاً إلى سويسرا، ثم استقر في فرنسا حيث توفي هناك عام 1944[5].

كما تضمن القرار إلغاء كل ما يتعلق بالخلافة من هيئات ومؤسسات كانت تساند سلطتها، مثل وزارة الأوقاف والمحاكم الشرعية، التي كانت تشرف على تطبيق الشريعة

[1]أرمسترونج ه، سه، الذئب الأغبر مصطفى كمال اتاتورك،(د.ط)، دار الهلال، القاهرة، (د. ت)،ص193
[2]علي حسون، المرجع السابق، ص226
[3]هدى درويش، الاسلاميون وتركيا العثمانية،(د.ط)، دار الآفاق العربية، مصر ،1998.،ص95
[4]أحمد آق كوندوز، سعيد اوزتوك، المرجع السابق، ص456
[5]محمد علي الصلابي، المرجع السابق، ص425

الإسلامية في البلاد. وتم تعديل القوانين لتصبح مستوحاة من القوانين الأوروبية، مع إلغاء القوانين التي كانت مبنية على الشريعة الإسلامية. كما جرت إصلاحات في المجال التعليمي حيث تم إغلاق المدارس الدينية، وتم توحيد نظام التعليم تحت إشراف وزارة التربية والتعليم. كما تم تغيير اللغة الرسمية في المؤسسات الحكومية من اللغة العثمانية إلى اللغة التركية الحديثة[1].

إنّ إلغاء الخلافة كان خطوة حاسمة في اتجاه فصل الدين عن الدولة، إذ كان يعكس رؤية مصطفى كمال لإنشاء دولة علمانية على غرار النموذج الغربي. وقد اعتبر العديد من المراقبين أن إلغاء الخلافة كان محط انقسام في العالم الإسلامي، حيث اعترض البعض على هذه الخطوة معتبرين إياها نهاية لحلم الخلافة الإسلامية التي كانت تمثل رمزًا للوحدة بين المسلمين. من جهة أخرى، اعتبر مصطفى كمال أن هذه الخطوة كانت ضرورية لتحديث تركيا وضمان بقائها كدولة مستقلة وقوية في وجه التحديات العالمية المتزايدة[2].

و المرجح أنّ إلغاء الخلافة لم يكن مجرد حدث داخلي في تركيا فقط، بل كان له تداعيات كبيرة على العالم الإسلامي بأسره، إذ أحدث انقسامًا في صفوف المسلمين وفتح المجال لظهور تيارات فكرية وسياسية جديدة في مختلف أنحاء العالم الإسلامي .

3 . تأثير سقوط الخلافة العثمانية على العالم الإسلامي : أحدث سقوط الخلافة العثمانية صدمة كبيرة في العالم الإسلامي، وأثار ردود فعل متباينة. فقد اعتبر كثير من المسلمين أن إلغاء الخلافة يمثل ضربة قاسية للوحدة الإسلامية وفقدان الرمز الذي كان يجمع المسلمين حول قيادة واحدة، ولو كانت رمزية في أواخر أيامها.

وكان من أبر ردود الفعل في العالم الاسلامي ما كان في مصر، بحيث عقد علماء الأزهر مؤتمراً في مارس 1924 لبحث مسألة الخلافة، لكنه انتهى دون اتخاذ قرارات

[1]سعد تامر الحميدي، الصراع بين القومية الحربية والتركية وأثره في انهيار الدولة العثمانية فغي الربيع الأول من القرن العشرين، دار الكتب القطرية، قطر، ،2011 ،ص ص،328 .329

[2]الزين مصطفى،ذئب الأناظول ، ط،2 دار الريس، لندن.1991،ص،ص345،371

حاسمة[1]. وفي الهند، ظهرت حركة الخلافة (1919–1924) التي طالبت بالحفاظ على الخلافة العثمانية قبل إلغائها، ثم احتجت بشدة على قرار إلغائها[2]. كما ظهرت محاولات لإحياء الخلافة في أماكن أخرى، حيث أعلن الشريف حسين بن علي (شريف مكة) نفسه خليفة للمسلمين في مارس 1924[3]، لكن إعلانه لم يحظَ بقبول واسع. وفي عام 1926، عُقد مؤتمر في القاهرة لبحث مسألة الخلافة، لكنه انتهى أيضاً دون اتخاذ قرارات حاسمة.

وفي الإطار السياسي و الحزبي ، كان من تداعيات إلغاء الخلافة في ظهور حركات وتيارات إسلامية جديدة سعت لملء الفراغ الناتج عن غياب الخلافة، من أبرزها حركة الإخوان المسلمين التي أسسها "حسن البنا" في مصر عام 1928. كما أدى سقوط الخلافة إلى تعزيز دور العلماء والمفكرين الإسلاميين في توجيه الرأي العام الإسلامي[4]، في ظل غياب مرجعية سياسية–دينية موحدة.

وكان لسقوط الخلافة العثمانية تأثير خاص على المسلمين في أوروبا الشرقية، الذين وجدوا أنفسهم فجأة بلا غطاء سياسي أو دعم من دولة إسلامية كبرى . فقد تعرض المسلمون في البلقان ودول أوروبا الشرقية لضغوط سياسية واجتماعية وثقافية كبيرة بعد سقوط الخلافة، وكان عليهم التكيّف مع واقع جديد في ظل دول قومية حديثة، غالباً ما كانت تنظر إليهم بعين الريبة باعتبارهم بقايا الوجود العثماني[5].

وعلى المستوى الفكري، أثار سقوط الخلافة نقاشات واسعة حول علاقة الدين بالدولة في الإسلام، وحول ضرورة الخلافة أو إمكانية الاستغناء عنها. فقد رأى بعض المفكرين المسلمين، مثل "علي عبد الرازق" من مصر، أن الخلافة ليست من أصول الدين الإسلامي

[1] فهمي، أمل. الملك فاروق والخلافة الإسلامية. القاهرة: دار النشر الحديثة، 2019 .مقتبس من مقال: "لماذا فشلت محاولتا إعادة الخلافة الإسلامية في مكة والقاهرة"، منشور في موقع رصيف 22، متاح على : https://raseef22.net/article/1084255-لماذا-فشلت-محاولتا-إعادة-الخلافة-الإسلامية-في-مكة-والقاهرة) تاريخ الاطلاع: 7 جوان 2025

[2] عطية رندة. "حين انتفض المسلمون والهندوس لدعم العثمانيين". نون بوست، 12 يونيو 2021. متاح على : https://www.noonpost.com/40776/(تاريخ الاطلاع: 7 جوان 2025.)

[3] نضال داود المومني، الشريف حسين بن علي و الخلافة، ب: ط، منشورات لجنة تاريخ الأرون، عمان، 1996،ص14

[4] حسن البنا، مذكرات الدعوة و الداعية حقيقة الجماعة، ط1،مركز الاعلام العربي، الجيزة، 2011،ص95

[5] زمورة، فطيمة، والهنتاتي، نجم الدين. "وضع المسلمين في أوروبا الشرقية بعد سقوط الخلافة العثمانية: بين تراكمات الماضي ومشكلات الحاضر." مجلة الإحياء، المجلد 20، العدد 3، 2020، ص،ص849–882.

وأنه يمكن للمسلمين العيش بدونها[1]، بينما أصر آخرون على أنها ضرورة شرعية وسياسية. كما أدى سقوط الخلافة أيضاً إلى تقوية النُزعات القومية في العالم الإسلامي، حيث أصبحت الهويات الوطنية في كثير من الأحيان أقوى من الهوية الإسلامية الجامعة.

ومع ذلك، ظلت فكرة الخلافة حية في وجدان كثير من المسلمين، وما زالت بعض الحركات الإسلامية تطالب بإعادتها حتى يومنا هذا.

[1]محمود محمد علي، الإسلام و أصول الحكم(كيف رفض علي عبد الرزاق فكرة الخلافة و دعا الى مدنية الدولة)، د:ط، جامعة أسيوط،أسيوط، 2022،ص4

الخاتمة

بعد معالجتي لموضوع " **جماعة الاتحاد والترقي ودورها في سقوط الدولة العثمانية 1908-1924 م**"، وبعد محاولتي تتبُع مُختلف الحيثيات التي تُشير الى سعي هذه الجماعة الدؤوب من أجل تقويض كيان الدولة العثمانية، أصلُ الى استعراض الإجابات الآتية:

- ❖ . انبثقت جماعة الاتحاد والترقي في سياق أزمة داخلية وخارجية كانت تمرُّ بها الدولة العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر، حيث مثّلت في بداياتها حركة إصلاحية تُطالب بإعادة العمل بالدستور العثماني المجمَّد، وتدعو إلى الحد من استبداد السلطان عبد الحميد الثاني. لكن هذه المبادئ، رغم وجاهتها في البداية، سرعان ما تحولت عند وصول الجماعة إلى الحكم إلى أدوات للهيمنة وفرض الإيديولوجيا القومية، ما أدى إلى تقويض التوازن الداخلي.
- ❖ . كان انقلاب 1908 وخلع السلطان عبد الحميد الثاني :شكّل انقلاب 1908 لحظة مفصلية في التاريخ العثماني، إذ استطاعت الجماعة أن تفرض عودة الحياة الدستورية، وهو ما اعتبره الكثيرون مكسبًا ديمقراطيًا. غير أن خلع السلطان عبد الحميد الثاني في سنة 1909 أظهر الوجه الحقيقي للجماعة، التي سرعان ما احتكرت السلطة وأقصت المعارضة، لتدخل البلاد في مرحلة جديدة من الحكم القومي المركزي، ابتعد فيها عن التعددية والانفتاح.
- ❖ . في سبيل السيطرة على مؤسسات الدولة ونشر الفكر القومي :ما بين 1909 و1913، ركّزت الجماعة جهودها على السيطرة على مفاصل الدولة، واستغلت الصحافة، المدارس، الجمعيات، وحتى المؤسسات الدينية لترويج أفكارها الطورانية القومية. وقد سعت إلى تتريك الإدارات وإقصاء غير الأتراك من مواقع القرار، ما أثار حفيظة العرب وغيرهم من الشعوب الخاضعة للسلطة العثمانية، وساهم في تصاعد النزعات الاستقلالية.
- ❖ . أثرّت الجماعة لاحقاً في التحولات الفكرية والتخلي عن الرابطة الإسلامية: إذ تحوّلت الجماعة تدريجيًا من اعتماد الرابطة الإسلامية كأداة لوحدة الدولة إلى تبني القومية التركية كخلفية فكرية. وقد انعكس هذا التحول في السياسات الداخلية، من خلال ممارسات التمييز والتضييق، وفي الخطاب السياسي الذي بات يعلي من شأن العنصر التركي على حساب بقية مكونات الدولة. أدى هذا التغيير إلى اهتزاز الشرعية الدينية للدولة العثمانية وتراجع ولاء الشعوب الإسلامية، خاصة في المشرق العربي.
- ❖ . أقدمت الجماعة، دون توافق شعبي حقيقي، على إدخال الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى سنة 1914، بجانب دول المحور، في محاولة لاستعادة مكانتها المهددة. غير أن هذه الخطوة كانت ذات عواقب وخيمة، إذ تكبّدت الدولة خسائر بشرية ومادية فادحة، وتعرّضت جبهاتها لتفكك كبير، ما سرّع من الانهيار.
- ❖ . خلال الحرب، مارست الجماعة سياسات عنيفة تجاه بعض الأقليات، أبرزها المجازر ضد الأرمن، بالإضافة إلى سياسات التنكيل والقمع ضد العرب، مما عمّق حالة الانقسام الداخلي وخلق شرخًا

عميقًا بين المركز والأطراف. كما اعتمدت الجماعة على أساليب المراقبة، الجوسسة، وتجنيد المثقفين لتلميع صورتها، وهو ما زاد من التوتر السياسي والاجتماعي.

- ❖ . بينما كانت الدولة العثمانية تترنح تحت ضغط الحرب، كانت القوى الاستعمارية الأوروبية (بريطانيا وفرنسا خصوصًا) تخطط لتقاسم ممتلكاتها، وهو ما تُرجم في اتفاقية سايكس بيكو (1916). تزامن ذلك مع الدعم البريطاني للثورة العربية الكبرى، التي مثلت خروجًا رمزيًا وجغرافيًا عن سلطة العثمانيين في المشرق.
- ❖ . تُوِّجت هذه السياسات والخيارات الخاطئة بهزيمة الدولة العثمانية، وتوقيع معاهدة "مودروس" (1918)، التي كرّست الوجود العسكري للحلفاء داخل أراضي السلطنة. ثم جاءت معاهدة سيفر (1920) لتُعلن تفكيك ما تبقى منها، قبل أن تظهر الحركة الكمالية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك، التي أعلنت إلغاء السلطنة سنة 1922، ثم تأسيس الجمهورية التركية سنة 1923، وإلغاء الخلافة الإسلامية سنة 1924، لتنتهي بذلك مرحلة استمرت لقرون .
- ❖ رغم ما تم التوصل إليه في هذا البحث من نتائج وتحليلات، إلا أن **الموضوع لا يزال مفتوحًا على عدة إشكالات و أبعاد لم تُدرس بعمق، وتستحق التوسّع في بحوث مستقبلية**، من أبرزها:

ما مدى تأثير تجربة الاتحاد والترقي على الفكر القومي في العالم العربي؟ وهل ساهمت هذه التجربة في تشكل وعي سياسي قومي عربي مضاد؟ وهل دفعت النخب العربية إلى الحذر من المشاريع القومية التسلطية مستقبلاً .؟

وختامًا، فإن جماعة الاتحاد والترقي، رغم محدودية عُمرها السياسي، تركت بصمات عميقة في التاريخ الحديث للمنطقة، وكانت سياساتها من العوامل الأساسية التي عجلت بنهاية الدولة العثمانية. غير أن قراءة هذه التجربة لا تنتهي عند حدود التاريخ، بل تدعونا إلى التأمل في مآلات الفكر القومي، جدلية السلطة والإصلاح، والتحديات التي ما تزال مطروحة في بناء دول متعددة ومتماسكة في العالم الإسلامي والعربي المعاصر.

الملاحق والأشكال

الملحق رقم 1: المشروطية الثانية سنة 1908

نص تعديل مواد دستور ١٨٧٦م
« المشروطية الثانية » ١٩٠٨م

ولقد أجريت قبيل الانقلاب الغاء (١٣ ابريل ١٩٠٩) وبعده وصودق عليها من السلطان في ٢٨ آب، الغطس ١٩٠٩:

المواد ٧، ٢٧: بينما كان للسلطان قبل التعديل حق تعيين وإقالة جميع الوزراء لم يعطه التعديل سوى حق تعيين الصدر الاعظم وشيخ الاسلام، أما الوزراء فيختارهم الصدر الأعظم ويصدق السلطان على تسميتهم.

المادة ٤٣: أصبح للمجلسين: الأعيان والمبعوثين الحق ان يجتمعا بدون دعوة من السلطان بينما لم يكن بامكانهما فيما سبق أن يفعلا ذلك إلا بدعوة منه.

المادة ٤: بينما لم يكن لي السابق لاحد غير السلطان الحق في دعوة المجلس العمومي (أي مجلس المبعوثين ومجلس الاعيان مجتمعين) لدورة استثنائية أو تمديد اجتماعه أو مد أجل انعقاده، أصبح هذا الحق في يد الأكثرية البرلمانية المطلقة أيضا ما عدا تمديد مدة الاجتماع التي أثبتت بثانا.

المادة ٧٧: كما فقد السلطان حق تعيين رئيس مجلس المبعوثين من بين الثلاثة خوانت ـ من المبعوثين الذين ينتخبهم هذا المجلس بل اقتضى التعديل ان ينتخب المجلس بأعلام الخزينة السلطانية بأسماء الرئيس ونائب الرئيس.

المادة ٥٣: اقتضى التعديل الجديد أن يكون لكل وزير أو عضو أعيان أو مبعوث حق اقتراح سن القوانين وتقديم المشروعات بينما حصر الدستور قبل تعديله هذا الحق بهيئة النظار ولم يترك للمجلس المبعوثين والأعيان سوى الحق بأن يطلبا تجديد قانون ما أو تغيير القوانين الموجودة وحينئذ يستأذن بذلك من الخزينة السلطانية بواسطة الصدر الأعظم فان سمحت كان به وإلا فلا.

المادة ٥٤: قبل التعديل لم يكن لمشاريع القوانين التي يصدق عليها مجلس المبعوثين ثم مجلس الاعيان أن تصبح دستورا للعمل إلا بعد تصديق السلطان عليها أما التعديل فقد نص على أن مشاريع القوانين يجب أن تصدق أو تحال إلى مجلس المبعوثين لاعادة النظر فيها في مدى شهرين وفي حالة اعادتها غير معدلة لا يكون الاقتراح عليها صحيحا إلا اذا استوفى أكثرية الثلثين لكن الدستور سكت عن حالة رفض السلطان مرا ثانية التصديق عليها.

المادة ٣٠: بينما كان الدستور قبل التعديل قد نص بصلاحيات عامة على مسئولية النظار من الأحوال والاجراءات المتعلقة بأمورهم دون الاشارة إلى شيء من العقوبات يحتمهم إلا أن التعديل الجديد قد نص على مسئولية النظار متضامنين أمام مجلس المبعوثين فيما يخص السياسة العامة المحكومة أما فيما يخص بوظائف وصلاحيات كل ناظر بما يتعلق بنظارته فمسئولية فردية.

المادة ٣٨: اذا صوت المجلس بسحب الثقة من أحد النظار إلا يجبر على الاستقالة أحد غير سوى الوزير صاحب العلاقة أما إذا صوت بسحب الثقة من الصدر الأعظم وجب استقالة مجلس النظار برمته.

المادة ٣٥: اقتضى التعديل الجديد أيضا أن يحرم السلطان من حق حل مجلس المبعوثين في حالة خلافه مع مجلس النظار وكان هذا الحق مطلقا دون قيد أو شرط في السابق. أما الآن فلم يعد باستطاعة السلطان أن يحل المجلس إلا في حالة واحدة محددة بدقة أي حينما يخالف مجلس المبعوثين ويرفض المشروع اقرار هذا الأخير و يستقيل ثم يتبنى مجلس النظار الجديد وجهة نظر سلفه محددة فقط بستطيع السلطان حل المجلس ولكن بعد موافقة مجلس الأعيان مع تحديد مدة ثلاثة

أشهر لاجراء انتخابات جديدة وقد اعتبر رجال تركيا الفتاة هذه المادة حجر الزاوية في البناء البرلماني العثماني.

المادة ٦٠: كان الدستور قبل انقلاب ١٩٠٨م ينص في هذه المادة على أن رئيس وأعضاء هيئة الأعيان يعينهم حضرة السلطان رأسا ولا يتجاوز عددهم ثلث الهيئة (١) أما التعديل الجديد فقد تناول تأييد جعلهم ثلث المبعوثين وأن يعين ثلثهم فقط من قبل السلطان لدى الحياة أما الثلثان الباقيان منهم فينتخبون من قبل المبعوثين لمدة تسع سنوات فقط (٢)

إلا أن الداماد (٣) فريد باشا عضو الأعيان (وهو غير فريد باشا الأرناؤطي) قد قدم اقتراحا إلى مجلس الأعيان فيما بعده، أي في الشهر الثاني من عام ١٩١٠ وبعد مضي تسعة أشهر على الثورة المضادة أثار ضجة هائلة في الأوساط العثمانية وخاصة منهم العناصر غير التركية فقد كان الاقتراح الذي قدمه الداماد يقول بوجوب الرجوع إلى نص المادة (٦٠) الأصلي في الدستور قبل تعديله أي أن يبقى للسلطان حق تعيين كافة أعضاء مجلس الأعيان. وقد قيل ان الداماد كان مدفوعا إلى هذا العمل من قبل ولي العهد الرئيس يوسف عزالدين ابن جلالة السلطان عبد الحامد اذ كان مشروعه يهدف إلى الدفاع عن حقوق السلطان لا لكونه سلطانا للعثمانيين وحسب بل أيضا بصفته خليفة على ٣٠٠ مليون مسلم وقد خلق ليأمر فيطاع لا لكي يطيع فهو يرى أن طريقة تعيين مجلس الأعيان بالانتخاب بدلا من تعيينهم من قبل السلطان يجعله يقاوم السلطة كما يرى إلى جانب ذلك انه عنصر ضررا كبيرا بالسلطة مشيرا بالتوبيخ والنصح إلى العنصر الذي يشق العنصر الحاكم لذلك اشتبه بكونه يخدم جهة أخرى معينة.

كان الداماد فريد باشا يرى ان مبدأ سلطة الأمة لا يمكن تطبيقه في مملكة متعددة العناصر كالمملكة التركية لان ذلك يؤدي حتما إلى تفكك السلطنة وتدثارها، من أجل هذا يجب أن يكون ثمة توازن بين سلطة مجلس المبعوثان والقوة الاجرائية من جهة ومجلس الأعيان ومقام السلطنة من جهة أخرى. وهذا الاقتراح اذا أخذ بنظر الاعتبار وجرى قبوله يؤمن هذا التوازن.

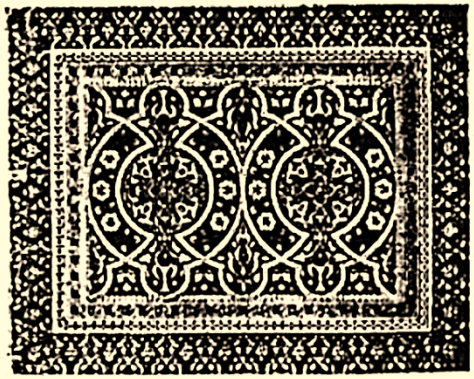

(أنظر: موفق بني المرجة، المرجع السابق، ص447-448)

الملحق رقم 2: نص فتوى خلع السلطان عبد الحميد الثاني

فتوى خلع السلطان عبد الحميد الثاني (١)

في يوم الثلاثاء السابع والعشرين من شهر نيسان عام ١٩٠٩م اجتمع ٢٤٠ عضوا من مجلس الاعيان في جلسة مشتركة وقرر بالاتفاق خلع السلطان عبدالحميد الثاني وكتب مسودة الفتوى الشيخ النائب حدي افندي المالي لكن أمين الفتوى نوري افندي الذي دعي للاجتماع رفض هذه المسودة وهدد بالاستقالة من منصبه ان لم يجر تعديل عليها وأيده في التعديل عدد من أنصاره من النواب فعدل القسم الاخير على أن يقرر مجلس المبعوثان عرض التنازل عن العرش أو خلعه.

واليكم نص الفتوى ذات الوجهين الموقع من قبل شيخ الاسلام محمد ضياء الدين افندي ووافق عليها مجلس المبعوثان بالاجماع..

«اذا قام أمام المسلمين زيد فجعل دينه طي واخراج المسائل الشرعية المهمة من الكتب الشرعية وجمع الكتب المذكورة والتبذير والاسراف من بيت المال واتفاقية خلاف الموقفات الشرعية وقتل وحبس وتغريب الرعية بلا سبب شرعي وسائر المظالم الأخرى ثم اقسم على الرجوع عن غيه ثم عاد فحنث وأصر على احداث فتنة ليخل بها وضع المسلمين كافة فورد من المسلمين من كافة الاقطار الاسلامية بالتكرار ما يشعر باعتبار زيد هذا مخلوعا فلوحظ ان في بقائه ضررا محققا وفي زواله صلاحا فهل يجب على أهل الحل والعقد وأولياء الأمور أن يعرضوا على زيد المذكور التنازل عن الخلافة والسلطنة أو خلعه من قبلهم. الجواب: نعم يجب.

كتبه الفقير السيد محمد ضياء الدين عفا الله عنه. (٢)

التوقيع
شيخ الاسلام
محمد ضياء الدين افندي

(أنظر: موفق بني المرجة، المرجع السابق، ص410 .)

الملحق رقم 3: نص إتفاقية سايكس بيكو

اتفاق سايكس - بيكو

الاتفاق الأنجلو-فرنسي الخاص بتقاسم بيكو - بين بريطانيا وفرنسا
وروسيا لتقسيم الامبراطورية العثمانية
في ٢٦ نيسان - ٣ تشرين أول ١٩١٦

اعلم وزير الخارجية البريطانية السير ادوارد جراي في ٢١ تشرين أول ١٩١٥ السفير الفرنسي في لندن ، بول كامبون عن مراسلات الحسين - مكماهون التي كانت حينئذ جارية ، وعرض أن تبحث الحكومتان مصالح كل منهما في أسيا العثمانية . ثم أبطت تفصيلاً للمفاوضات الانجلو - فرنسية بالسير مارك سايكس وشارل فرانسوا جورج - بيكو ، اللذين وضعا ، بحلول شباط ١٩١٦ صيغة مؤقتة لتقسيم المناطق العربية . وفي أذار سافرا الى روسيا للتباحث مع سازونوف . ولقد أعلن وزير الخارجية الروسي استعداد حكومته للموافقة على المقترحات الانجلو - فرنسية مقابل الموافقة الانجلو - فرنسية على المطالب الاقليمية في الاناضول الشمالي الشرقي . وأقر الحلفاء الغربيان هذه المطالب - فرنسا في ١٣/٢٦ نيسان وانجلترة في ١٠/٢٣ أيار ١٩١٦ - لكن التصديق النهائي لم يحدث حتى ١٠/٢٣ ت ١ - ١٩١٦ . وصاغت الحكومات المتفاهمة الاتفاق الثلاثي الاطراف - الشائع باسم اتفاق سايكس - بيكو - بتبادل احدى عشرة رسالة ، نعطي الرسائل الثلاث الثالية عناصرها الجوهرية .

١ - من السير ادوارد جراي الى بول كامبون في ١٥ أيار ١٩١٦ .

سوف يكون لي شرف الرد للفصل في رسالة مقبلة على رسالة سعادتكم المؤرخة في التاسع من الشهر الجاري ، والمتعلقة بانشاء دولة عربية ، لكنني أكون ممتناً الآن إذا أكدتم لي سعادتكم أن تلك المناطق التي سوف تصبح ، بناء على الشروط المسجلة في تلك المراسلة ، فرنسية تماماً ، أو أن المصالح الفرنسية سوف تكون لها فيها الأفضلية ، وسوف تراعى فيها أيضاً أية امتيازات بريطانية راهنة ، مثل حقوق الملاحة أو التنمية ، وحقوق وامتيازات أية مؤسسات بريطانية دينية كانت أم علمانية أم طبية .

وان (أعضاء) حكومة جلالته هم ، طبعاً ، مستعدون لتقديم تأكيدات مقابلة تتعلق بالمناطق البريطانية .

٢ - (من) جراي الى كامبون ، ١٦ أيار ١٩١٦ .

لي الشرف بأن اعلمكم بوصول رسالة سعادتكم المؤرخة في التاسع من الشهر الجاري ، والتي تصرح بأن الحكومة الفرنسية توافق على حدود الدولة العربية المقبلة أو اتحاد الدول العربية (المقبل) وتلك الاجزاء من سوريا التي تغلب فيها المصالح الفرنسية ، هذا مع شروط معينة ملحقة نتيجة للمباحثات الاخيرة التي جرت في لندن وبيترو جراد حول الموضوع .

ان لي الشرف بابلاغ سعادتكم ، جواباً ، أن قبول المشروع كله . كما هو الآن ، سوف يستتبع المس بمصالح بريطانية لا يستهان بها ، ولكن ، بما أن (أعضاء) حكومة جلالته ملاحظون للمزايا التي ينالها هدف الحلفاء العام من قيام وضع سياسي داخلي أكثر ملاءمة في تركيا فانهم مستعدون لتقبل التنظيمات التي تم الآن التوصل اليها ، شرط ان يتم ضمان تعاون العرب ، وان ينفذ العرب الشروط ويحصلوا على مدن حمص حماه ودمشق وحلب .

وبناء عليه فالتفاهم بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية قائم حول :

١ - ان فرنسا وبريطانيا العظمى مستعدتان للاعتراف بدولة عربية أو اتحاد لدول عربية وحمايتها[٦] (أو حمايته) في المنطقتين (أ) و (ب) الزشر عليهما في الخارطة المرافقة ، تحت سلطة رئيس عربي . وان فرنسا ، في المنطقة (أ) وبريطانيا العظمى في المنطقة (ب) لهما الافضلية في حق انشاء المشاريع والقروض المحلية . وان لفرنسا في المنطقة (أ) ، ولبريطانيا العظمى ، في المنطقة (ب) أن تقدم ، وحدها ، المستشارين والموظفين الاجانب بناء على طلب من الدولة العربية أو اتحاد الدولة العربية .

٢ - ان لفرنسا ، في المنطقة الزرقاء ، ولبريطانيا العظمى ، في المنطقة الحمراء أن تقيما من الادارات أو القيادات ، المباشرة أو غير المباشرة وفق ما تشاءان أو تريان مناسباً ترتيبه مع الدولة العربية أو اتحاد الدول العربية .

٣ - أن تقام في المنطقة ذات اللون البني ادارة دولية يتم البت بشأن شكلها بعد التشاور مع روسيا ، وبالتالي مع باقي الحلفاء ، ومع ممثلي شريف مكة .

٤ - تنال بريطانيا ميناءي حيفا وعكا ضمان تموين عدد من المياه من دجلة والفرات في المنطقة (أ) الى المنطقة (ب) .

و (أعضاء) حكومة جلالته يلتزمون ، من جانبهم ، بالا يدخلوا ، في أي وقت ، في مفاوضات من أجل تسليم قبرص لاي قريق ثالث بدون موافقة مسبقة من الحكومة الفرنسية .

٥ - تكون الاسكندرونة مرفأ حراً فيما يتعلق بتجارة الامبراطورية البريطانية ، ولا يحصل اي تمييز في رسوم المرفأ أو مرافقه ، يستهدف الذل البحري البريطاني أو البضائع البريطانية ، وتكون للبضائع البريطانية حرية العبور (الترانزيت) خلال الاسكندرونة وخلال المنطقة الزرقاء بالسكة الحديدية سواء أكانت هذه البضائع متجهة الى المنطقة الحمراء والمنطقة (ب) ، والمنطقة (أ) ، أو ناشئة فيها ، ولن يكون ثمة أي تمييز ، مباشر أو غير مباشر ، ضد البضائع البريطانية على أي خط حديدي أو ضد البضائع أو السفن البريطانية في أي مرفأ يخدم المناطق المذكورة .

وتكون حيفا مرفأ حراً فيما يتعلق بتجارة فرنسا والدومنيون الفرنسي ومحميات (فرنسا) ، وانه سوف تكون للبضائع الفرنسية حرية العبور ، (الترانزيت) خلال حيفا ، وخلال المنطقة ذات اللون البني بالسكة الحديدية البريطانية ، سواء أكانت هذه البضائع متجهة الى ، أو ناشئة في المنطقة الزرقاء ، أو المنطقة (أ) ، او المنطقة (ب) ، وأنه سوف لن يكون ثمة أي تمييز ، مباشر أو غير مباشر ، ضد البضائع الفرنسية على أي خط حديدي ، أو ضد البضائع أو السفن الفرنسية في أي مرفأ يخدم المناطق المذكورة .

٦ - ان « سكة حديد بغداد » سوف لن تمتد جنوباً ، في المنطقة (أ) ، الى ما يتجاوز الموصل وشمالاً ، في المنطقة (ب) ، الى ما يتجاوز سامراء ، وذلك الى ان يكتمل بناء سكة حديدية تصل بغداد بحلب عن طريق وادي الفرات ، وحتى حينئذ لا يكون هذا الا باتفاق الحكومتين .

٧ ـ ان لبريطانيا العظمى الحق في بناء سكة حديد تصل حيفا بالمنطقة (ب) وفي ادارتها وفي ان تكون المالكة الوحيدة لها ، وان لها حقاً دائماً في نقل الجنود على مثل هذا الخط في جميع الاوقات .

ويجب ان يكون مفهوما لدى كلتا الحكومتين ان هذه السكة هي لتسهيل ربط بغداد بحيفا بسكة حديد ، ومن المفهوم أيضاً أنه اذا أدت الصعوبات الهندسية والمالية الناجمة عن حصر هذا الخط الواصل في المنطقة ذات اللون البني الى جعل المشروع غير ذي جدوى ، فان الحكومة الفرنسية سوف تكون مستعدة لاعتبار ان الخط موضوع المسألة يمكن له أيضاً ان يقطع المضلع باتياس ـ ام قيس ـ مأرب ـ صلخد ـ تل عدا ـ المسمية قبل وصوله الى المنطقة (ب) .

٨ ـ ان التعرفات الجمركية التركية الراهنة سوف تبقى ، لمدة عشرين سنة ، سارية على جميع المناطق ، الزرقاء والحمراء والمنطقة (أ) والمنطقة (ب) وانه سوف لن تحدث زيادة في نسبة الرسوم . أو تحول من الرسوم على القيمة المخمنة Advalores الى الرسوم العينية الا باتفاق بين كلتا القوتين .

وسوف لن تقام أية حواجز جمركية داخلية بين المناطق المذكورة أعلاه . وسوف تحصل الرسوم الجمركية على البضائع المتجهة الى الداخل في مرفأ الوصول وتسلم الى ادارة المنطقة التي هي جهة البضائع .

٩ ـ من المتفق عليه ان (أعضاء) الحكومة الفرنسية لن يدخلوا ، في أي وقت ، في أية مفاوضات للتنازل عن حقوقهم ، وانهم لن يتنازلوا عن هذه الحقوق لاي طرف ثالث باستثناء الدولة العربية أو اتحاد الدولة العربية ، بدون موافقة مسبقة من (أعضاء) حكومة جلالته . الذين سوف يقدمون ، من جانبهم ، تعهداً ممثلاً للحكومة الفرنسية يتعلق بالمنطقة الحمراء .

١٠ ـ ان الحكومتين الفرنسية والبريطانية ، بوصفهما حاميتي الدولة العربية [١] ، تقران بأنهما لن تحصلا لذاتيهما ، ولن توافقا على ان تحصل قوة ثالثة ، على ممتلكات اقليمية في شبه الجزيرة العربية ، كما لن توافقا على أن تقيم قوة ثالثة لها قاعدة بحرية على الساحل الشرقي للبحر الاحمر ولا على جزره . ولكن هذا لا يمنع تعديل الجبهة المدنية بما قد تفرضه الضرورة نتيجة للعدوان التركي الاخير .

١١ ـ ان المفاوضات مع العرب بخصوص الدولة العربية أو اتحاد الدول العربية سوف تستمر ، خلال الاقنية ذاتها ، باسم كلتا القوتين .

١٢ ـ من المتفق عليه ان اجراءات تقييد توريد الاسلحة الى داخل المناطق العربية سوف يجري البحث فيها من قبل كلتا الحكومتين .

وأيضاً لي الشرف ان اذكر ان (أعضاء) حكومة جلالته يقترحون ، في سبيل اكمال الاتفاق ، على الحكومة الروسية ان تتبادل معهم رسائل مشابهة لتلك التي تبودلت بين تلك الاخيرة وبين حكومة سعادتكم بتاريخ العشرين من نيسان الماضي ، وسوف ترسل الى سعادتكم نسخاً من تلك الرسائل حالما يجري تبادلها .

وارجو أيضاً ان تسمحوا لي بتذكير سعادتكم بان اتمام الاتفاق الحالي يثير ، لاعتبارات عملية ، مسألة مطالبة ايطاليا بحصة لها في تقسيم أو اعادة تنظيم لتركيا الآسيوية ، كما جاء في الفقرة ٩ من اتفاق ٢٩ نيسان ١٩١٥ بين ايطاليا والحلفاء .

كما يرى (أعضاء) حكومة جلالته أيضاً ان الحكومة اليابانية يجب اعلامها عن هذه الترتيبات التي تم اقرارها .

٣ ـ (من) السير ادوارد جراي الى الكونت بنكندورف[٢]
السفير الروسي في لندن ١٠/ ٢٣ أيار ١٩١٦

لقد تسلمت من السفير الفرنسي في لندن نسخاً من الرسائل التي تبودلت بين الحكومتين الروسية والفرنسية في السادس والعشرين من الشهر الماضي ، والتي قبل فيها أعضاء حكومتهم مقابل بعض الشروط ، الترتيبات التي اتخذتها بريطانيا العظمى وفرنسا بخصوص انشاء دولة عربية أو اتحاد لدول عربية وفصل سوريا وكيليكيا وما بين النهرين . على ان يتأمن التعاون العربي .

ان (أعضاء) حكومة جلالته ، علموا ممتنين أن (أعضاء) حكومة سعادتكم أقروا الحدود الواردة في تلك الاتفاقية ، ولي الشرف باعلام سعادتكم بأن (أعضاء) حكومة جلالته هم بدورهم ، ومن أجل اتمام الاتفاقية ، مستعدون أيضاً لقبول الشروط التي وضعتها الحكومة الروسية وقبلتها الحكومة الفرنسية في الرسائل المتبادلة في بيترغراد بتاريخ السادس والعشرين الماضي .

وعلى هذا ، فبقدر ما تؤثر هذه الترتيبات ، مباشرة ، في علاقات روسيا وبريطانيا

عظمى ، لي الشرف أن ادعو حكومة جلالتكم لقبول اتفاقية حول الامور الآتية :

١ ـ ان روسيا سوف تضم اليها مناطق [illegible] روم وطرابزون وان وبتليس ، وذلك

(أنظر : مصطفى طلاس، المرجع السابق، ص44.)

الشكل01: صورة السلطان عبد الحميد الثاني

(أنظر: اوغلي عائشة، المصدر السابق، ص444)

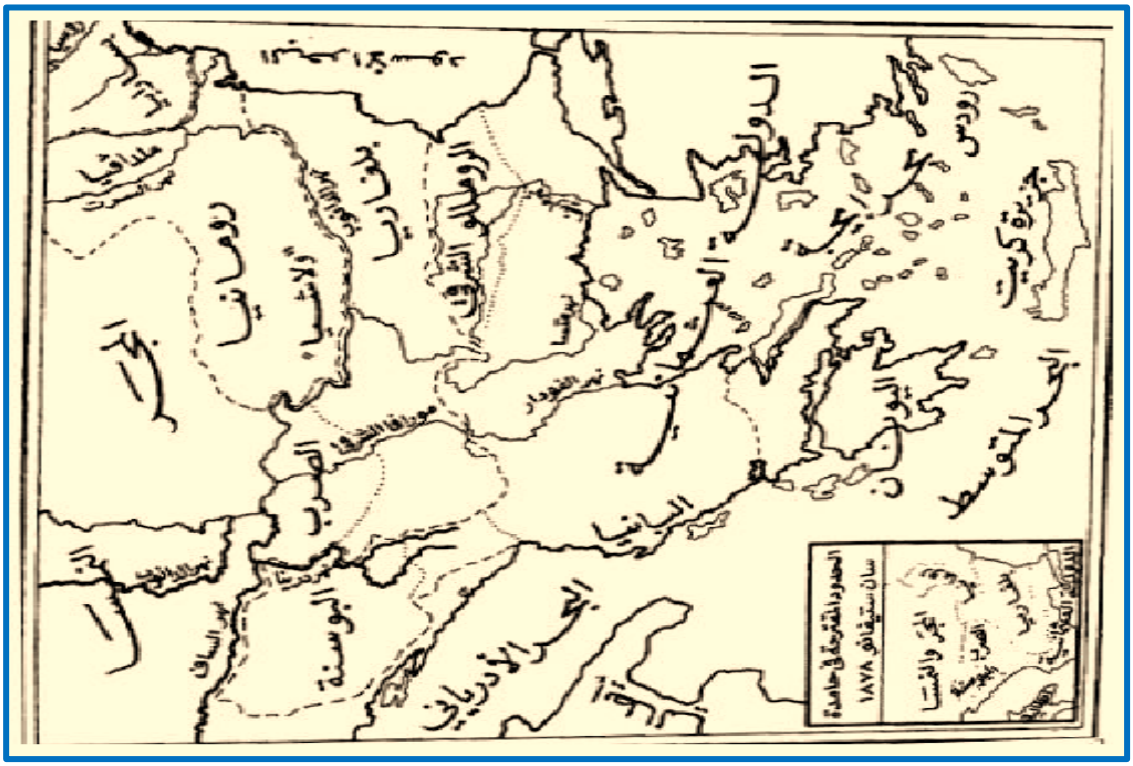

الشكل 02: الحدود المقترحة بموجب معاهدة سان ستيفانو1878

(أنظر:عبد العزيز سليمان نوار،تاريخ الشعوب الإسلامية ،المرجع السابق،ص742)

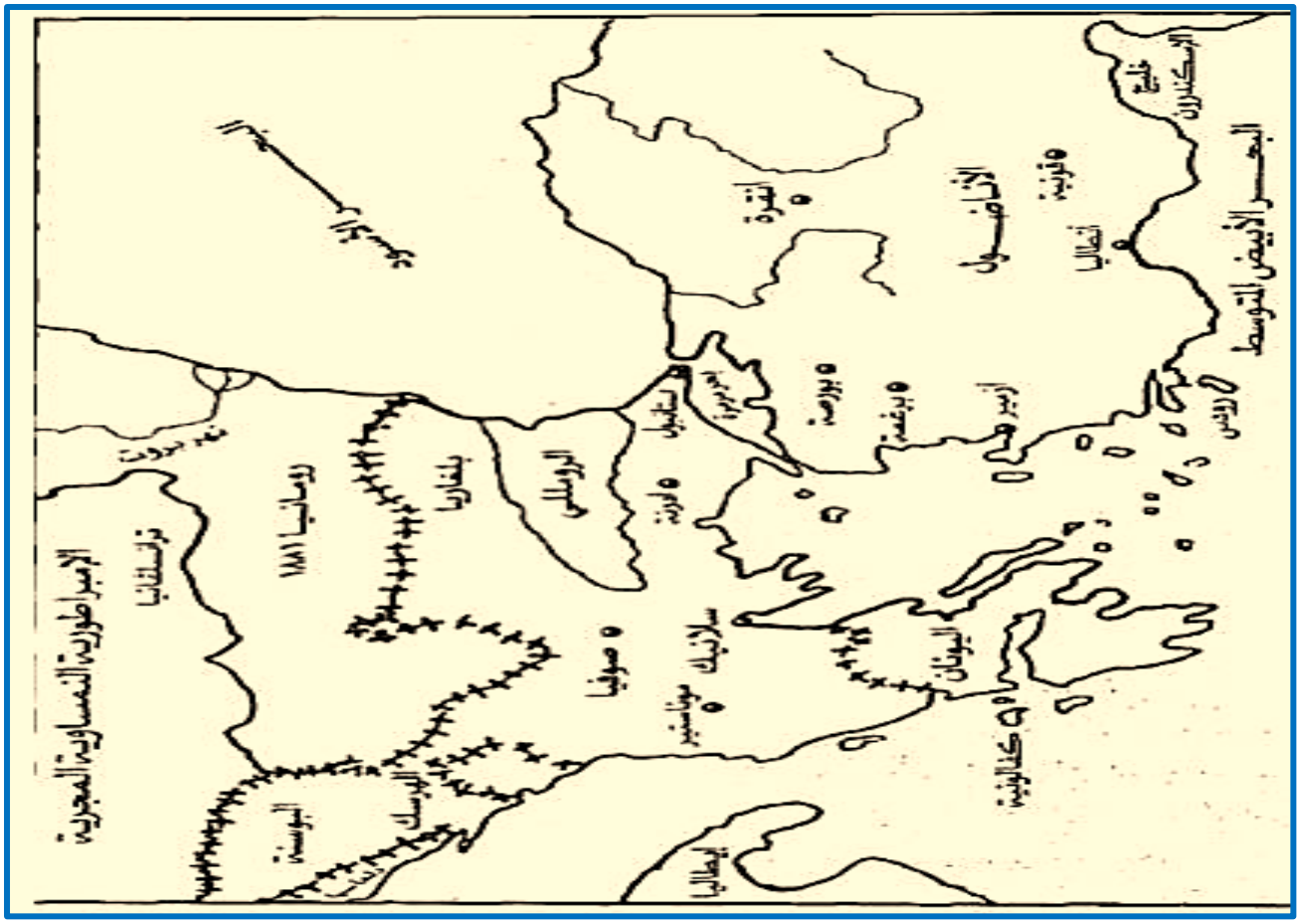

الشكل03:الحدود المقترحة بموجب معاهدة برلين1878م

(أنظر: محمد سهيل طقوش، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة حتى الإنقلاب على الخلافة، دار النفائس، 2013ص443.)

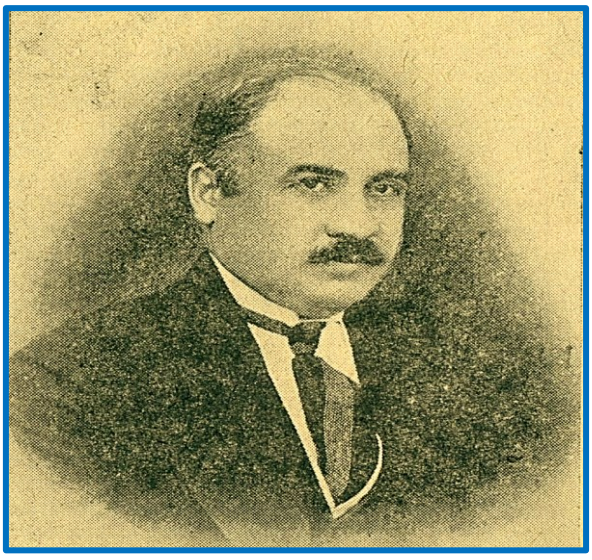

الشكل 04: ضياء كوك بك ألب فيلسوف الطورانية وزارع الشقاق

(أنظر: موفق بني المرجة، المرجع السابق، ص60 .)

الشكل05: الطلاب العساكرة

(أنظر: صالح كولن، عبرات العثمانيين بطولات و تنظيمات، دار النيل للطباعة و النشر، ط1، القاهرة، 2013،ص143)

الشكل06: قادة الإتحاديين

(أنظر: نادية السيد عبد، المرجع السابق، ص01)

الشكل 07: شعار جمعية الإتحاد و الترقي هو نفسه شعارات الماسونية

(أنظر: حسان علي حلاق، المرجع السابق، ص120 .)

الشكل: 08

الشكل: 09

الشكل 10 :

الشكل 11 :

(أنظر: نادية السيد عبد، المرجع السابق، ص429-430)

الشكل12:

الشكل13 :

الشكل 14 :

(أنظر: نادية السيد عبد، المرجع السابق، ص431)

الشكل15:رسم تعبيري عن ثورة تركيا الفتاة1908

(قيس جواد العزاوي، المرجع السابق، صفحة الواجهة)

الشكل 16:محمد رشاد خان الخامس

(أنظر: عزتلو يوسف بك آصاف، المصدر السابق، ص140)

الشكل17: صورة مجازر الأرمن

(أنظر:
:https://www.google.com/url?sa=i&url=https%3A%2F%2Fencyclopedia.ushmm.org%2F(con
(te

الشكل18: فريق من شهداء العرب

(أنظر: أمين سعيد، المرجع السابق، ص92)

الشكل19:إنعقاد معاهدة اوشي

(أنظر :
https://www.marefa.org/%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%87%D8%AF%D8%A9_%D8%A3%D9%88%D8%B4%D9%8A)

الشكل20:حدود الأراضي التي خسرتها الدولة العثمانية بعد الحروب البلقان 1913

(أنظر: محمد محمد قاروط، هموم و مشكلات مسلمي البلقان، ط1، دار المكتبة للطباعة و النشر و التوزيع، دمشق، 2000،ص289)

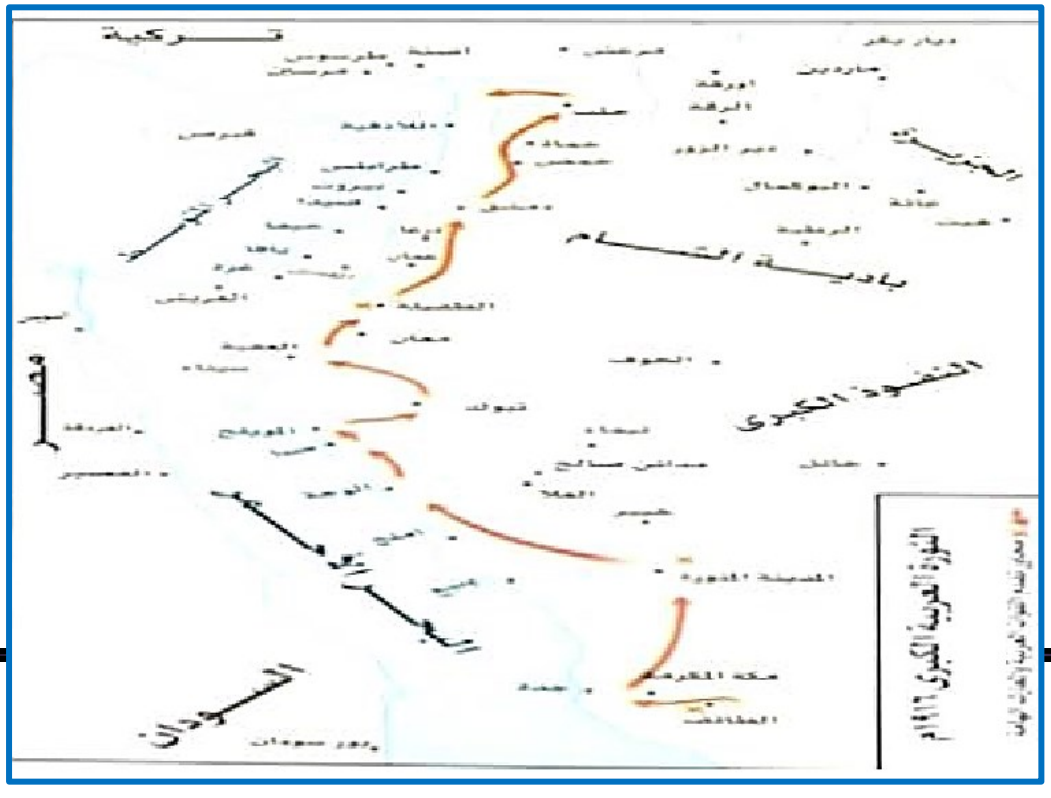

الشكل21:الثورة العربية الكبرى ومحاور تقدم القوات العربية و المعارك الهامة

(أنظر: ابو خليل شوقي أطلس التاريخ العربي الإسلامي، ط12،دار الفكر، دمشق، 2005،ص141)

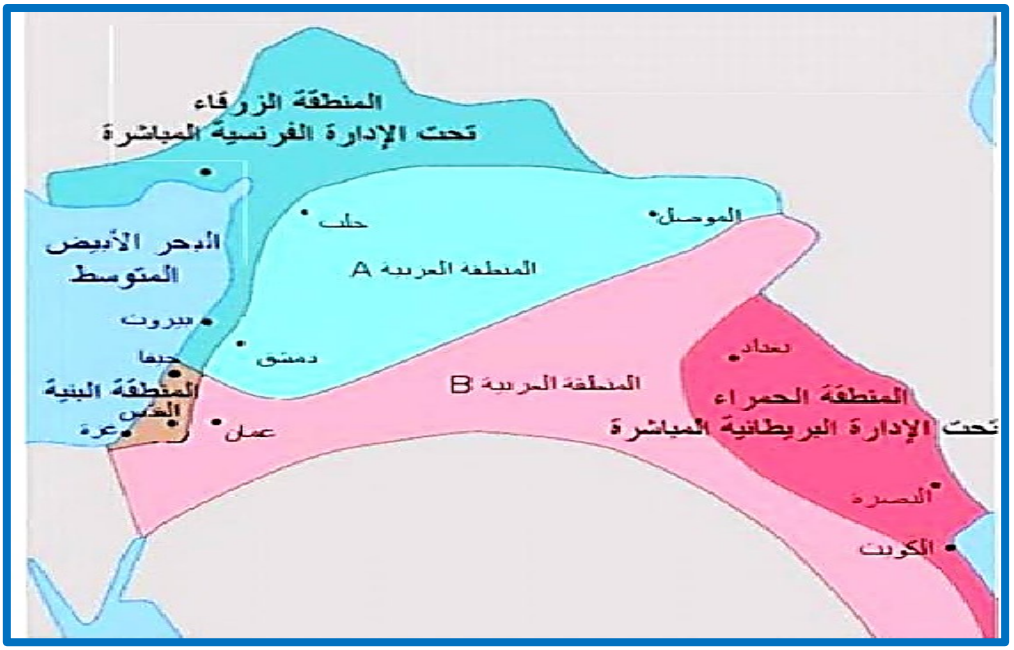

الشكل22: خريطة اتفاقية سايكس بيكو بألوانها المنصوص عليها

أنظر: محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية خلفياتها، مركز الزيتونة للدراسات و الإستشارات،بيروت، 2012،ص33)

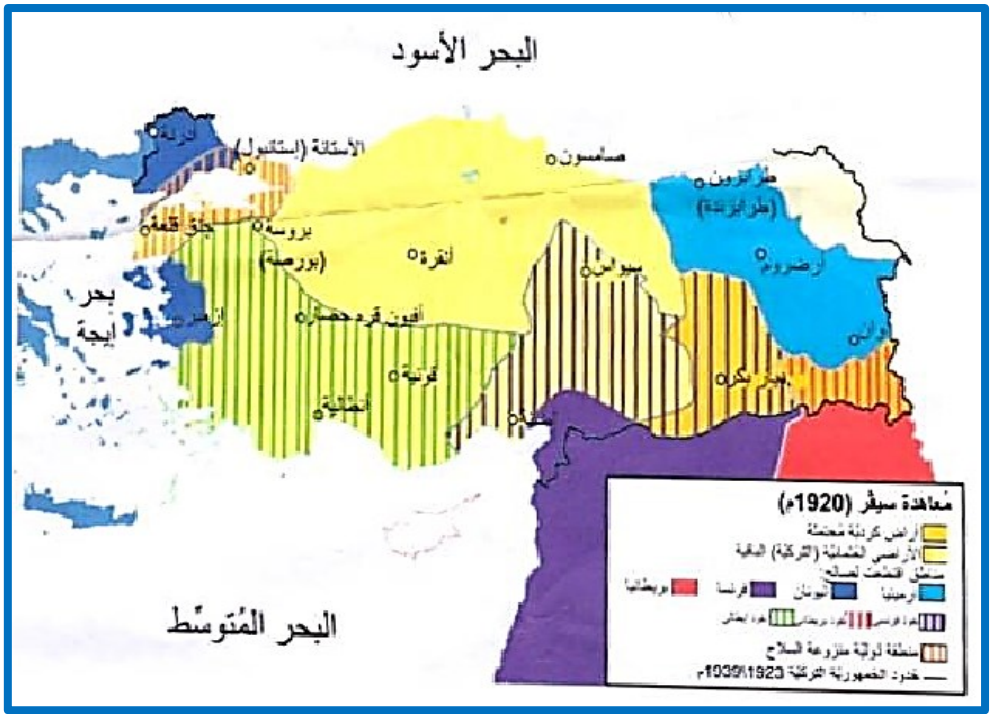

الشكل23:خريطة معاهدة سيفر

(أنظر:https://www.google.com/url?sa=i&url=https%3A%2F%2Fnlka.net%2Farchives%2F7225&psig=AOvVaw1Ag1nXppOwt7U4iY7t6DVv&ust=1749500862556000&source=images&cd=vfe&opi=89978449&ved=0CBkQtaYDahcKEwj4mKyZ1eKNAxUAAAAAHQAAAAAQBw)

الشكل24: صورة لمصطفى كمال أتاتورك

(أنظر : middleeast-48330068)

البيبليوغرافيا

أولاً: المصادر

❖ ـ بالعربية:

1. إحسان أوغلو، أكمل الدين. الدولة العثمانية: تاريخ وحضارة، المجلد 1، ط1، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسيكا)، إسطنبول، 1999.
2. البستاني، يوسف. تاريخ حرب البلقان الأولى بين الدولة العلية والاتحاد البلقاني، د. ط، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2012.
3. البستاني، سليمان. الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده، د. ط، مطبعة الهلال، بيروت، د. ت.
4. الحصري، ساطع. البلاد العربية والدولة العثمانية، دار العلم للملايين، بيروت، 1960.
5. الخالدي، روحي. الانقلاب العثماني أصدق تاريخ لأعظم انقلاب، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2012.
6. الدولة العثمانية. القانون الأساسي لممالك الدولة العثمانية. المطبعة السلطانية، بيروت، 1908
7. السعيدي، محمد. مذكرات جمال باشا، ج1، ط1، دار الفرابي، بيروت، لبنان، 2013.
8. التل، عبد الله. الأفعى اليهودية في محافل الإسلام، ط2، المكتب الإسلامي، عمان، 1981.
9. بن الحسين، عبد الله. مذكراتي، د. ط، مؤسسة هنداوي لتعليم وثقافة، القاهرة، 2012.
10. بيهم، محمد جميل. العهد المخضرم في سوريا ولبنان (1918-1922)، د. ط، بيروت، 1968.
11. دروزة، محمد عزة. مذكرات محمد عزة دروزة، مج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1993.
12. دروزة، محمد عزة. تركيا الحديثة: فصول من الحركة النضالية الاستقلالية، بيروت.
13. غزتلو، خضرة ويوسف بك آصاف. تاريخ سلاطين بني عثمان منذ نشأتهم حتى الآن، د. ط، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995.
14. البنا، حسن. مذكرات الدعوة والداعية حقيقة الجماعة، ط1، مركز الإعلام العربي، الجيزة، 2011.
15. أورخان، محمد علي. السلطان عبد الحميد الثاني حياته وأحداث عهده، ط4، إسطنبول، 2004.

❖ المترجمة للعربية :

1. أنطونيوس، جورج. يقظة العرب، تر: ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، ط3، دار العلم للملايين، بيروت، 1969.
2. أرمسترونج، هـ. سهـ. الذئب الأغبر مصطفى كمال أتاتورك، د. ط، دار الهلال، القاهرة، د. ت.
3. بروكلمان، كارل. تاريخ الشعوب الإسلامية، تر: ببة فارس ومنير بعلبكي، ج4، د. ط، بيروت، 1955.
4. بيلافيتش، تشارلز وبيلارا بيلافيتش. تفكيك أوروبا العثمانية (إنشاء دول البلقان الحديثة) 1804-1920، تر: عاصم الدسوقي، د. ط، دار العالم الثالث، القاهرة.
5. توفيق طاوس، تاريخ الحرب البلقانية، تر: محمد الأرناؤوط،دار الجداول، بيروت ،2013م.
6. مانتران، روبير. تاريخ الدولة العثمانية، ج2، تر: بشير السباعي، ط1، دار الفكر للدراسات، القاهرة، 1992.
7. محمد فريد بك المحامي. تاريخ الدولة العثمانية العلية، تر: إحسان حقي، ط1، دار النفائس، بيروت، 1981.
8. طحان، مصطفى. أسرار الانقلاب العثماني، تر: كمال خوجة، ط1، دار السلام، بيروت، 1980.
9. الغول آغاسي، أحمد نيازي. خواطر نيازي أو صحيفة من تاريخ الانقلاب العثماني الكبير، تر: ولي الدين يكن، مطبعة سكر أحمد، 1909.

10. عائشة عثمان أغلو. والدي السلطان عبد الحميد الثاني، تر: صالح سعودي، ط1، دار الرشيد، عمّان، 1991.
11. عبد الحميد الثاني. مذكرات عبد الحميد، تر: محمد حرب، ط3، دار القلم، دمشق، 1991.
12. عزيز بك. سوريا ولبنان والحرب العالمية، تر: فؤاد ميداني، بيروت، 1933.

ثانيا: المراجع

I. الكتب:

❖ ـ بالعربية:

1. الأنصاري سعود ، التطور الفكري في الدولة العثمانية، ط1، الشركة العالمية للتوزيع، بيروت ، 1990
2. أبو غنيمة، زياد. جوانب مضيئة في تاريخ العثمانيين الأتراك، ط1، دار الفرقان، الأردن، 1983.
3. أبو حبيب، محمد بن ناصر. أثر القوة الخفية الماسونية على المسلمين. د. ن. 1989.
4. أبو علية حسن عبد الفتاح ، اسماعيل احمد ياغي، تاريخ اوروبا الحديث و المعاصر، ط2،دار المريخ، السعودية، 1993
5. إبراهيم عبد الغني الدروبي. البغداديون أخبارهم ومجالسهم، بغداد، 1958.
6. الإمام محمد رفعت ، القضية الارمينية في الدولة العثمانية ، 1878 ـ 1923م ، دار نوبار للطباعة ، القاهرة ، 2002م
7. الحسني عبد الرزاق ، تاريخ الصحافة العراقية، مطبعة الأهالي، بغداد 1952
8. الحميدي سعد تامر، الصراع بين القومية الحربية والتركية وأثره في انهيار الدولة العثمانية ففي الربيع الأول من القرن العشرين، دار الكتب القطرية، قطر، ،2011
9. الحكيم يوسف، بيروت ولبنان في عهد آل عثمان، ط3،دار النهار للنشر، بيروت، 1980م
10. الجاف جاوان حسين فيض الله ، الكرد ودورهم في جمعية الاتحاد والترقي (1889–1914): دراسة تاريخية، دار الجامعة، بغداد ،د :ت
11. العزاوي قيس جواد ، الدولة العثمانية: من الخلافة إلى الانقلابات (1908–1913)، دار الفارابي، بيروت، 2008
12. الصويص سليم، المحامي،اتاتورك منقذ تركيا وباني نهضتها الحديثة، ط1، 1970
13. التميمي عبد الجليل ، دراسات في التاريخ العربي العثماني 1453-1918،ط1،منشورات مركز الدراسات و البحوث العثمانية و الموريسكية و التوثيق و المعلومات، زغوان، 1994
14. القادر جلال يحيى ، نكبة الأمة العربية بسقوط الخلافة العثمانية، ط1، مكتبة وهبة للطباعة و انشر، القاهرة، 1985
15. السداني نورية ، الحركة النسائية العربية في القرن العشرين (1917–1981)، دار سعاد الصباح، الكويت 1992
16. آق كوندوز أحمد ، اوزتوك سعيد، الدولة العثمانية المجهولة ، د: ط ، دار وقف البحوث العثمانية ، إسطنبول ، 2008

17. شيخ رأفت، تاريخ العرب المعاصر، دار تبريتت، باب اللوق، د.م، 1996
18. لزين، مصطفى. ذئب الأناضول، ط2، دار الريس، لندن، 1991.
19. السناوي، عبد العزيز. الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها. مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة، 2005.

20. الشلق أحمد زكريا، العرب و الدولة العثمانية من الخضوع الى المواجهة 1516-1916،مصر العربية للنشر و التوزيع،د.ت

21. الرفاعي شمس الدين ، تاريخ الصحافة السورية و اللبنانية من العهد العثماني إلى الاستقلال 1800-1947،ج1،ب: ط، منشورات أسمار، باريس، 2006
22. الصلابي، علي محمد. الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، ط1، دار ابن كثير، بيروت، 2001.

23. الصلابي علي محمد ، السلطان عبد الحميد الثاني وفكرة الجامعة الإسلامية، ط1،شركة أبناء الشريف الأنصاري،صيدا،2010
24. الكيالي عبد الوهاب ، ط10،تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسة و النشر، بيروت، 1990
25. الموصل في الفكر الاستراتيجي التركي، ط1،دار الكتب و الوثائق ببغداد، بغداد، 2024
26. النعيمي، أحمد نوري. اليهود والدولة العثمانية، ط1، الدار العربية للموسوعات، لبنان، 2006.
27. النعيمي، أحمد نوري. يهود الدونمة: دراسة في الأصول والعقائد والمواقف، ط1، دار البشير، عمان، 1995.

28. الهور منير، طارق الموسى، مشاريع التسوية في القضية الفلسطينية(1947-1982)، ط1،دار الجليل للنشر، عمان، 1983م

29. برو توفيق علي، العرب و الترك في العهد الدستوري العثماني 1908-1914،دار الهنا، الجامعة العربية، 1960
30. بني المرجة، موفق. صحوة الرجل المريض السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الإسلامية. مؤسسة صقر الخليج. الكويت. 1984.

31. بن صالح الخراشي سليمان ، كيف سقطت الدولة العثمانية، ط1، دار القاسم للنشر و التوزيع، الرياض2000
32. جلال، يحيى. العالم العربي الحديث والمعاصر، ج1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998.

33. شكري محمد فؤاد ، ميلاد دولة ليبيا الحديثة، د: ط، مطبعة الاعتماد، القاهرة، 1957

34. حاطوم نور الدين ، تاريخ القرن التاسع عشر في اوروبا و العالم، ج2،ط1،دار الفكر، دمشق، 1995
35. حرب، محمد. العثمانيون في التاريخ والحضارة، المركز المصري للدراسات العثمانية، القاهرة، 1994.
36. حسون، علي. العثمانيون والبلقان، ط2، المكتب الإسلامي، دمشق، 1985.
37. حسون علي ،تاريخ الدولة العثمانية، ط4 ،المكتب الاسلامي ،بيروت ،2002

38. حسون علي ،العثمانيون و الروس ، ط1،بيروت،1982
39. حلاق، حسان علي. موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، ط2، بيروت، 1980.
40. حسين عمر يوسف ،تركيا التاريخ الحديث والمعاصر ،2018-1923 بيروت، 2021
41. زين نور الدين، نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية،(د. ت) بيروت، لبنان، 1968

42. درويش هدى، الاسلاميون وتركيا العثمانية،(د.ط)، دار الآفاق العربية، مصر ،.1998
43. سوادي هاشم السوداني هاشم ، العلاقات الألمريكية العثمانية (1908-1920)، ، جامعة الموصل، ،2002
44. سمور زهدي عبد المجيد، تاريخ العرب المعاصر، ط2،الشركة العربية المتحدة للتسويق، القاهرة، 2010
45. سعيد امين، الثورة العربية الكبرى، ج1،مطبعة عيسى الالباني الحلبي، مصر، 1934
46. زغروت فتحي، النوازل الكبرى في التاريخ الاسلامي، ط1،الأندلس الجديدة، مصر، 2009
47. صالح نجيب، تاريخ العرب السياسي 1856-1956،ط1،دار إقرأ، بيروت، 1985
48. صالح محسن محمد ، القضية الفلسطينية خلفياتها، مركز الزيتونة للدراسات و الإستشارات، بيروت، 2012
49. صابان سهيل، تطور الأوضاع الثقافية في تركيا من عهد التنظيمات إلى عهد الجمهورية، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، 2010 م
50. طقوش، محمد سهيل. تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، ط3، دار النفائس، بيروت، لبنان، 2012
51. طلاس مصطفى ، الثورة العربية الكبرى، ط4،طلاس للدراسات و الترجمة و النشر، دمشق، 1987
52. طاوس توفيق، تاريخ الحرب البلقانية، تر: محمد الأرناؤوط،دار الجداول، بيروت ،2013م
53. عبد الهادي، جمال وآخرون. صفحات من تاريخ الدولة العثمانية (1239-1924)، دار الوفاء، المنصورة، د.ت.
54. عبد ياسين، نادية. الاتحاديون دراسة تاريخية في جذورهم الاجتماعية وأطروحاتهم الفكرية أواخر القرن 19م، ط1، بناية المكتبة البغدادية، الموصل، د.ت.
55. عبد الرحمان برج محمد، دراسة في التاريخ العربي الحديث و المعاصر، د: ط، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1974
56. عبد الكريم محمد ، الوافي، الطريق الى لوزان، ط1،دار القرحاني، طرابلس، 1978
57. غربي الغالي ، دراسات في تاريخ الدولة العثمانية و المشرق العربي1288-1916، د: ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007
58. عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي 1516-1922،د: ط، بيروت، 1960
59. قطب، محمد علي. يهود الدونمة، د.ط، المطبعة الفنية، القاهرة، د.ت.
60. قربان، محمد ونياز ملا. السلطان عبد الحميد وأثره في نشر الدعوة الإسلامية، ط1، مكتبة المنارة ودار البشائر الإسلامية، بيروت، 1988.
61. قاروط محمد ، هموم و مشكلات مسلمي البلقان، ط1، دار المكتبة للطباعة و النشر و التوزيع، دمشق، 2000
62. كولن صالح ، عبرات العثمانيين بطولات و تنظيمات، دار النيل للطباعة و النشر، ط1، القاهرة، 2013
63. لبيب حسين ، تاريخ المسالة الشرقية ، الهلال للطباعة ، مصر ، 1991م
64. محمد أنيس، الدولة العثمانية و المشرق العربي1514-1914،د. ط، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د، ت

65. احمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ط2،دار الشروق، القاهرة، 1993

66. معطي علي، تاريخ لبنان، السياسي و الاجتماعي، ط1،مؤسسة عز الدين للطباعة و النشر، بيروت، 1992
67. مطر حمزة كريم ، موجز تاريخ تركيا في القرن العشرين، بغداد،2020
68. نوار، عبد العزيز سليمان. تاريخ الشعوب الإسلامية، دار النهضة، بيروت، 1973.
69. نجم زين العابدين شمس الدين ، تاريخ الدولة العثمانية ، دار المسيرة ، الاردن ، 2010م
70. نوار عبد العزيز سلمان و نعنعي عبد المجيد، التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، بيروت، 2014،
71. هلالي، محمد مصطفى. السلطان عبد الحميد الثاني من الأنصاف إلى الجحود، دار الفكر، دمشق، 2004.

72. ياغي اسماعيل احمد، الدولة العثمانية في العصر الاسلامي الحديث،د:ت، مكتبة العبيكان، الرياض، 1995
73. يوسف، محمد سي. أمير أمراء الجزائر علج علي باشا، دار الأمل، الجزائر، 2009.

❖ـ المترجمة للعربية:

1. العزام، عبد الله. المنارة المفقودة، تر: أبو تميم المجدي، ط1، بيشاور، باكستان، 1987.
2. برنارد لويس، ظهور تركيا الحديثة ، تر: قاسم عبده قاسم، القاهرة،2016

3. جرانت ا ج ، تمبرلي هارولد ، اوروبا في القرنين19،20،تر: محمد علي ابودرة، لويس اسكندر، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1978
4. رامزور، إرنست. تركيا الفتاة وثورة 1908، تر: صالح العلي، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1960.

5. زوركر إريك . تاريخ تركيا الحديث، تر: عبد اللطيف الحارس، ط1، دار المدار الإسلامي، بنغازي، 2013.

6. ستيوارن ديزموند، تاريخ الشرق الأوسط الحديث، تر: زهدي جار الله، د. ت، بيروت، 1974

7. فرومكين ديفيد ، نهاية الدولة العثمانية وتشكيل الشرق الأوسط، تر: وسيم حسن عبدو، ط1،دار ومكتبة عدنان، بغداد، 2015

8. فروكين ديفيد، سلام ما بعده سلام: ولادة الشرق الأوسط 1914–1922. تر: أسعد كامل إلياس، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1992

9. مكارثي جستن ، الطرد و الإبادة مصير المسلمين العثمانيين 1821-1922،تر: فريد الغزي، د: ط، جمعية أتراك السعودية، د، م، د. ت
10. مجموعة من الباحثين السوفييت ، تاريخ تركيا المعاصر، تر: هاشم صالح التكريتي، السليمانية، 2007

11. يوجين روغان، سقوط العثمانيين: الحرب العظمى في الشرق الأوسط، 1914–1920، تر: صلاح الدين عبد الله، دار الساقي، بيروت، 2016

❖ بالأجنبية:

1. Ahmad, Feroz. *The Young Turks: The Committee of Union and Progress in Turkish Politics, 1908–1914*. Oxford: Clarendon Press, 1969.

2. Archibald Wavell,. Allenby: A Study in Greatness: The Biography of Field-Marshal Viscount Allenby of Megiddo and Felixstowe. George G. Harrap & Co. London, 1940).

3. Wilson, Jeremy. Lawrence of Arabia: The Authorised Biography of T. E. Lawrence. William Heinemann Ltd.London, 198
4. Berberoglu, Berch. *Turkey in Crisis: From State Capitalism to Neocolonialism*. London: Zed Press, 1982.
5. Bernard Lewis, Emergence of Modern Turkey , London , 1961

6. Bardakçı, Murat. Şahbaba. İnkılâp Kitabevi, İstanbul 2006, s
7. Carolyn Dean Carolyn J., The Moral Witness, Trials andTestimony after Genocide University Press,Cornell ,2019

8. Faroqhi Suraiya, The Ottoman Empire and the World Around It (London: I.B. Tauris, 2004 Davison, Roderic H. Reform in the Ottoman Empire, 1856–1876. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963
9. Jacques Derogy ، Resistance and Revenge, The Armenian Assassination of the Turkish Leaders Responsible for the 1915 Massacres and Deportations, Transaction Publishers, New Brunswick, 1990
10. Kieser, Hans-Lukas. *Talaat Pasha: Father of Modern Turkey, Architect of Genocide*. Princeton University Press, Princeton, 2018.
11. Lacovella, Angelo. *Gonye ve Hilal, Ittihad-Terakki ve Masonluk (II Triangolo e la Mezzaluna)*. Translated by Tulin Altinova. Istanbul: Tarih Vakfı Yurt Yayınları, 1998

12. L. Ziring, Iran Turkey and Afghanistan A Political Chronology, NewYork, 1961

13. Kieser Hans-Lukas (ed.), Turkey Beyond Nationalism: Towards Post-Nationalist Identities (London: I.B. Tauris, 2013

II. الدوريات:

❖ بالعربية:

1. أكرم صالح. مشروع دولة اليونان الكبرى 1922-1830، مجلة آداب الرافدين، الموصل، العدد 84، 2021.
2. بومنير سهام وطرشون نادية. الفكر السياسي العثمانيين الجدد وإسهاماتهم في دستور 1291هـ/1876م، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد 2، المجلد 15، 2023.
3. الحربي، علي ناصر. جمعية الاتحاد والترقي وأثرها في الدولة العثمانية (1908–1918)، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد 8، 2015.
4. الحسين زهرون. موقف جمعية الاتحاد والترقي من الإسلام والعلماء، مجلة دعوة الحق، العدد 343، أبريل 1999، منشور على موقع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، https://www.habous.gov.ma/daouat-alhaq/item/2430
5. خليفة، عبد العالي. الصحافة في الدولة العثمانية من عهد التنظيمات إلى الانقلاب الحميدي، مجلة الآداب واللغات، جامعة سطيف 2، العدد 25، 2021.
6. زمورة، فطيمة والهنتاتي، نجم الدين. وضع المسلمين في أوروبا الشرقية بعد سقوط الخلافة العثمانية: بين تراكمات الماضي ومشكلات الحاضر، مجلة الإحياء، المجلد 20، العدد 3، 2020.
7. سلمان، محمد عصفور. العثمانيون الجدد: أفكارهم الإصلاحية ودور نامق كمال في بلورتها، مجلة ديالى للبحوث الإنسانية، كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة ديالى، المجلد 1، العدد 49، 2011.
8. السامرائي، أحمد محمد علو؛ وعبد المجيد، محمد حمزة حسين؛ وعبد المجيد، لبنى رياض. العلاقات التركية الفرنسية (1929–1923)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، المجلد 1، العدد 3، 2022.
9. الزيدي مفيد ، موسوعة التاريخ العربي الحديث و المعاصر، د: ط، دار أسامة للنشر، ب:ت، الاردن
10. صادق، عثماني. خليل غانم وأثره في المعارضة العثمانية في باريس، نُشر أولًا سنة 1903، وأُعيد نشره ضمن مجلة المؤرخ العربي، العدد 34، المجلد 17، اتحاد المؤرخين العرب، بغداد، 2017.
11. كريم طلال كريم و الركابي مسير. ثورة الاتحاديين في تركيا 1908، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد 19، جامعة المستنصرية، بغداد، 2006.
12. عبد الله، نجم أحمد. الفكر القومي التركي عند المفكر التركي يوسف آقچورا البدايات والتحولات، مجلة حوليات آداب عين شمس، جامعة عين شمس، 2024.
13. عبد الله، نديم خليل محمد. سياسة تركيا الخارجية 1939–1918، مجلة ديالى، جامعة ديالى، عدد 56، 2012.
14. عبد الله، محمد أحمد زيدان ووسام علي ثابت. معاهدة بريست ليتوفيسك وأثرها في العلاقات الألمانية السوفيتية، كانون الأول 1917–آذار 1918، مجلة ديالى، جامعة ديالى، العدد 67، 2015.
15. عيسى، هيثم ياسر. التغيرات والتسهيلات التي حصل عليها اليهود في عهد الاتحاديين (1909–1914)، مجلة نشوت الشرق الأوسط، العدد 44، جامعة عين شمس، القاهرة، 2018.
16. الوائلي، طاهر يوسف. معاهدة التحالف العثماني الألماني 1914م، د. ط، مجلة كلية الآداب جامعة بغداد، العدد 36، بغداد، 2002.
17. مجاهدي، إبراهيم. معاهدة أوشي لوزان 15-10-1912م، مجلة العلوم الإنسانية والحضارة، المجلد 4، العدد 1، 2022، https://asjp.cerist.dz/en/article/175720

18. محمد، عبير حسن إبراهيم. وضع الدولة العثمانية منذ حرب البلقان وحتى الحرب العالمية الأولى، مجلة كلية الآداب – جامعة حلوان، المجلد 50، العدد 1، 2020.
19. رشيد رضا محمد. سعي صاحب المنار للتأليف بين العرب والترك، ج2، مجلة المنار، 15 يوليو 1916.
20. رشيد رضا محمد . مذهب الاتحاديين السياسي الخيالي، ج3، مجلة المنار، القاهرة، 29 أغسطس 1916.
21. بلعيد، محمد الصالح. القوميون العرب والسلطة العثمانية من التعايش إلى التصادم (1908–1918)، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 12، جامعة المسيلة، 2018.
22. زمان التركية. تركيا: من الإمبراطورية إلى الجمهورية.. الحقبة المتعددة الأحزاب (3)، جريدة زمان التركية، 25 أكتوبر 2022، https://www.zamanarabic.com/2022/10/25/تركيا-من-الإمبراطورية-إلى-الجمهورية-1/

❖ بالأجنبية:

1. Akyol, Altay. "Positivism in the Late Ottoman Empire: The Committee of Union and Progress as Mediators and Multipliers." In Turkey in the Cold War: Ideology and Culture, edited by Cangül Örnek and George Gürbey, Cham: Springer, 2017.

2. Hakkan Taş. "Early Ideas of Ahmed Rıza (1892–1895)," Turkish Studies – Social Sciences Section, Volume 11, Issue 3, Center for World Turkish Studies (TASAM), Istanbul, 2016.
3. Ozan, Arslan and Özen, Çınar. " The Rebirth of the Ottoman Committee of Union and Progress in Macedonia Through the Italian Freemasonry." Oriente Moderno, vol. 85, no. 1.
4. Ramazan Hakkı Öztan, " The Bulgarian Connection: The Young Turks in Exile and the Making of Radicalism in Ottoman Europe 1895–1897" New Perspectives on Turkey 47 (2012).

III. الدراسات الأكاديمية:

1. ابو ميزر ابتسام ، سنتان مفصليتان في حكم الامبراطورية العثمانية (1908-1909)، رسالة ماجستير، الإشراف سليم تماري، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2017
2. بنت سعد بنت محمد السليمي هيلة. دور اليهود في إسقاط الخلافة العثمانية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2001.
3. بن خزام الروقي عياض. حروب البلقان والحركة العربية في المشرق العربي العثماني 1912-1913، رسالة دكتوراه، إشراف: محمد سيد محمد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الموسم الجامعي. 1989–1990

IV. الموسوعات العامة:

❖ بالعربية:

1. أبو خليل، شوقي. أطلس دول العالم الإسلامي جغرافي؛ تاريخي اقتصادي، ط2، دار الفكر، دمشق،2003
2. الموسوعة الدمشقية، موسوعة دمشق الشام. (https://damapedia.com/)
3. موسوعة الأديان والمذاهب – موقع الدرر السنية. https://dorar.net/adyan/295

4. الموسوعة العربية الميسرة، دار صادر، مجلد 10، بيروت، 1989
5. الموسوعة العربية العالمية، ط1، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، مجلد 3، الرياض، 1999.
6. الموسوعة الدمشقية، موقع Damapedia ، متاح على. https://damapedia.com:
6. عبد الوهاب الكيالي. موسوعة السياسة. ج1. دار الهدى، بيروت، 1985.
7. منير البعلبكي، معجم أعلام المورد، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 2004.
8. شوقي أبو خليل، أطلس دول العالم الإسلامي جغرافي؛ تاريخي اقتصادي، ط2، دار الفكر، دمشق.
9. سهيل صابات ، المعجم الموسوعي المصطلحات العثمانية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000
10. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج1، دار الهدى، بيروت، لبنان، 1985.
11. الموسوعة العربية، الهيئة العامة السورية للكتاب، متاح على: **https://mail.arab-ency.com.sy**

❖ بالأجنبية :

1. Brockhaus, Efron. Encyclopedic Dictionary, Volume 3, St. Petersburg,1891, in Russian. Available at: https://archive.org/details/enc_brockhaus_03
2. Encyclopaedia Britannica.. Armenia. from : https://www.britannica.com/place/Armenia)
3. United States Holocaust Memorial Encyclopedia, "The Armenian Genocide (1915–1916): An In-Depth Look," United States Holocaust Memorial Museum.

V. المواقع الإلكترونية:

❖ بالعربية:

1. مخول، رياض، رئيس محفل عكا رقم 36، "محفل الشرق الأكبر الفرنسي"، موقع Master Mason، نُشر بتاريخ 28 أفريل 2009، تاريخ الاطلاع: 02 جوان 2025، الرابط:
http://www.mastermason.com/GLIsrael/L36Acco/Articles/Article-28-04-2009.htm
2. عبد الله بن بجاد العتيبي، "المسألة الشرقية والغارة على العالم الإسلامي"، الجزيرة نت، 5 ديسمبر 2024، على الرابط
https://www.aljazeera.net/opinions/2024/12/5/:
3. حرب البلقان الأولى: بين الدولة العلية والاتحاد البلقاني"، مؤسسة هنداوي، ب. ت، متاح على الرابط
https://www.hindawi.org/books/15395746/23 :
4. زمن التركية، "تركيا: من الإمبراطورية إلى الجمهورية.. الحقبة المتعددة الأحزاب"، زمان التركية، 25 أكتوبر 2022، على الرابط
https://www.zamanarabic.com/2022/10/25/ :
5. هنداوي، الصحافة خلال الحرب العالمية الأولى، الفصل الثالث، مؤسسة هنداوي للنشر، متاح على الرابط
https://www.hindawi.org/books/15847036/3/:
6. رمضان، طه عبد الناصر. "هكذا أمر جمال باشا بإعدام كبار المثقفين العرب ببيروت ودمشق." العربية.نت، 11 مايو 2019
https://www.alarabiya.net/last-page/11/05/2019/هكذا-أمر-جمال-باشا-بإعدام-كبار-المثقفين-العرب-ببيروت-ودمشق

7. فهمي، أمل. الملك فاروق والخلافة الإسلامية. القاهرة: دار النشر الحديثة، 2019. مقتبس من مقال: "لماذا فشلت محاولتا إعادة الخلافة الإسلامية في مكة والقاهرة"، منشور في موقع رصيف 22، متاح على: https://raseef22.net/article/1084255-لماذا-فشلت-محاولتا-إعادة-الخلافة-الإسلامية-في-مكة-والقاهرة
8. عطية، رندة. "حين انتفض المسلمون والهندوس لدعم العثمانيين". نون بوست، 12 يونيو 2021. متاح على. https://www.noonpost.com/40776/

❖ بالأجنبية :

1. Governments, Parliaments and Parties (Ottoman Empire/Middle East), 1914-1918 Online Encyclopedia, available at: https://encyclopedia.1914-1918online.net/article/governments_parliaments_and_parties_ottoman_empiremiddle_east

جدول المُحتويات

العناوين	الصفحات
البسملة	//
شكر وتقدير	
إهداء	//
جدول المُختصرات	//
مقدمة	4-1
الفصل التمهيدي :	**11 – 6**
أولاً. السياق السياسي العثماني عشية بروز جمعية الاتحاد والترقي	7
ثانياً. التيارات الفكرية والقومية وأثرها في بلورة فكر الاتحاديين	9
الفصل الأول : نشأة جماعة الاتحاد والترقي وتطورها	**50-12**
المبحث الأول: التأسيس والأهداف	13
أولاً. ظروف التأسيس وبدايات الجماعة.	13
ثانياً. أهداف الجماعة السياسية والفكرية المعلنة والخفية.	15
المبحث الثاني: البنية الفكرية والتنظيمية	21
أولاً - المبادئ الأيديولوجية بين القومية التركية والعلمانية الغربية.	21
ثانياً. البنية التنظيمية للجماعة.	23
ثالثاً. القيادات البارزة للجمعية	28
المبحث الثالث: التحولات السياسية وصعود الجماعة إلى السلطة	35
أولاً. وسائل التجنيد والتأثير.	35
ثانياً. ثورة 1908.	42
ثالثاً. الإطاحة بالخليفة عبد الحميد الثاني سنة 1909.	46
الفصل الثاني : سياسات جماعة الاتحاد والترقي وسقوط الخلافة العثمانية	**94-50**
المبحث الأول: السياسة الداخلية	51
أولا. المؤسسة الحزبية وترسيخ الهيمنة السياسية :	51
ثانياً. الانزلاق نحو القومية التركية .	54
ثالثاً – تداعيات السياسات الأمنية في ظل التوترات الداخلية و الخارجية	57

المبحث الثاني: السياسة الخارجية لجمعية الاتحاد و الترقي	59
أولاً : العلاقات العثمانية الأوروبية خلال حكم جمعية الاتحاد والترقي 1908-1918	59
ثانياً : الاحتلال الايطالي لليبيا 1911.	62
ثالثاً : الاتحاديون و حروب البلقان1912-1913.	63
رابعاً : اقحام الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى 1914-1918.	67
خامساً :المسألة العربية ضمن التوجه الخارجي للاتحاديين.	71
المبحث الثالث: سقوط الدولة العثمانية وقيام الجمهورية التركية	81
أولاً .تداعيات هزيمة الدولة العثمانية.	81
المطلب الثاني: نهاية السلطنة العثمانية وصعود الجمهورية التركية.	87
الخاتمة	97- 95
الملاحق	102- 98
الأشكال	111 - 103
البيبليوغرافيا	122–112
جدول المحتويات	125 –123
الملخص : عربي - انجليزي	127-126

ملخص:

يتناول موضوع المذكرة الموسوم: "جمعية الاتحاد والترقي ودورها في القضاء على الدولة العثمانية (1908-1924)"، الدور السياسي والعسكري الحاسم الذي قامت به هذه الجمعية في المراحل الأخيرة من عمر الدولة العثمانية. فقد ظهرت الجمعية في سياق مضطرب، رافعة شعارات الإصلاح والدستور، لكنها سرعان ما تحولت إلى قوة سلطوية استبدادية، هيمنت على مفاصل الحكم في الدولة.

عرفت المرحلة التي نشطت فيها الجمعية العديد من التحديات الداخلية والخارجية، أبرزها تصاعد النزعات القومية، وتفاقم الأزمات الإدارية والعسكرية، إلى جانب تدخلات القوى الأجنبية المتزايدة. وفي هذا السياق، انتهجت جمعية الاتحاد والترقي سياسات داخلية صارمة، تمثلت أساسًا في محاولة فرض التجانس القومي عبر سياسة التتريك، وتهميش المكوّنات غير التركية، مما فاقم التوترات العرقية والدينية داخل الدولة.

أما خارجيًا، فقد أدخلت الجمعية الدولة في تحالفات كارثية، خاصة خلال الحرب العالمية الأولى، وهو ما أدى إلى استنزاف قدراتها وانهيار مؤسساتها، وصولًا إلى إلغاء الخلافة وسقوط الدولة العثمانية رسميًا سنة 1924. وعليه، فقد كانت سياسات جمعية الاتحاد والترقي من بين العوامل المباشرة التي عجلت بزوال واحدة من أعرق الإمبراطوريات الإسلامية في التاريخ

الكلمات المفتاحية: جمعية الاتحاد و الترقي ،الدولة العثمانية،ثورة1908،سياسة التتريك

Abstract:

My research topic, titled: "The Society of Union and Progress and its Role in Eliminating the Ottoman Empire (1908-1924)," deals with the decisive political and military role played by this society in the last stages of the life of the Ottoman Empire. The association appeared in a turbulent context, raising the slogans of reform and the constitution, but it quickly turned into an authoritarian, authoritarian force that dominated the joints of government in the country..

The period in which the association was active witnessed many internal and external challenges, most notably the escalation of nationalist tendencies, the exacerbation of administrative and military crises, in addition to the increasing interventions of foreign powers. In this context, the Society of Union and Progress pursued strict internal policies, which mainly consisted of trying to impose national homogeneity through the policy of Turkification and marginalizing non-Turkish components, which exacerbated ethnic and religious tensions within the state.. Externally, the association brought the state into disastrous alliances, especially during World War 1, which led to the depletion of its capabilities and the collapse of its institutions, leading to the abolition of the caliphate and the official fall of the Ottoman Empire in 1924

Accordingly, the policies of the Society of Union and Progress were among the direct factors that hastened the demise of one of the most ancient Islamic empires in history.

Keywords:committee of union and progress,Ottoman Empire,The 1908 Revolution,The policy of Turkification